

شبكة الجزيرة



الجزيرة نت  
البحوث و الدراسات

# تركيا صراع الهوية

تحرير: لقاء مكي

أكتوبر / تشرين أول 2006

حقوق النشر محفوظة

## فهرس الملف

### التحول في تركيا

د. إبراهيم خليل العلاف  
فكري شعبان  
كمال بياتلي  
د. إبراهيم خليل العلاف

تغيير مفهوم الأمة في تركيا  
العلمانية والقوى العلمانية في تركيا  
العلمانية في الدستور والفكر السياسي التركي  
موقف القوى العلمانية من حكم الإسلاميين

### الدين والعلمانية

بشير موسى نافع

الحركة الإسلامية في تركيا..

أزمة العلمانية الشاملة

ادريس بووانو  
هاشم الشيبب

قضية الهوية بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا  
المجتمع التركي بين ثقافتين

### ساحات الصراع

عبد الكريم علي  
سيد عبد المجيد  
لقمان النعيمي

الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين  
المؤسسات التعليمية في تركيا  
القضاء ساحة للصراع

### القوى المؤثرة

حسني محلي  
محمد باتوك  
د عوني سباعوي  
عمر خشرم

الجيش التركي  
الطرق الصوفية  
الأقليات والطوائف  
الاقتصاد التركي

### الأثر الخارجي

جنكيز كتنة  
عبد الحلیم غزالي  
يوسف الشريف  
مصطفى اللباد  
لقاء مكّي

تركيا والغرب  
نحو العالم الإسلامي  
الجوار العربي  
العلاقة مع إيران  
شخصيات تركية

## بسم الله الرحمن الرحيم

### كلمة المحرر

عادت تركيا من جديد إلى جدل الهوية الذي ما لبث يخرج إلى العلن بيت أونة و أخرى ليضع البلاد أمام أزمة معرفة نفسها وطريقها، فهل تستمر دولة علمانية القوانين و المؤسسات والسياسات؟ أم تستعيد جانبا من ماضيها و هويتها الإسلامية التي تطغى على هوى الناس و وجدانهم؟ و بالرغم من أنها تستعد للانخراط في النظام الأوربي مع كل متطلباته و اشتراطاته الخاصة بالديمقراطية و حقوق الإنسان، و مع أن تيارها الإسلامي مازال في حدود (الاعتدال) الذي يعتبره الغرب -أولهم الولايات المتحدة- نموذجا يراد له أن يحتذى. فقد ظهر إلى السطح من جديد الصراع متعدد الأوجه والأشكال بين الإسلاميين و العلمانيين، من غير أن يبدو أن هنالك الكثير من التحولات في جوهر هذا الصراع و أسباب، وأولها الاستعداد لتغيير أو حتى تطوير نمط تركيا العلمانية كما أرادها و بناها مصطفى كمال أتاتورك قبل أكثر من ثمانين عاما. ولأن هذا الموضوع يحمل أهمية تتعلق بمستقبل تركيا و الدول المحيطة بها كان هذا الملف.

# التحول في تركيا

## القومية بديلا للخلافة تغيير مفهوم الأمة في تركيا

د. إبراهيم خليل العلاف  
أستاذ بجامعة الموصل/ العراق

في نهجه لتغيير مفهوم الأمة في تركيا، جاء مصطفى كمال محمولا على جناحي حركة امتدت جذورها إلى عهد السلاطين العثمانيين الذين سبقوه بأكثر من مائتي سنة، وما فعله في مجال علمنة الدولة وتغيير هوية تركيا الإسلامية المشرقية في عشرينيات القرن الماضي، لا يمكن أن يفهم بمعزل عن مجمل محاولات تغيير الحياة الاجتماعية والإدارية والاقتصادية في الدولة العثمانية، والتي بدأها السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) وخلفاؤه من بعده، وهدفت في حينه إلى الحفاظ على كيان الدولة.

ولمعرفة التوجهات العلمانية التي بدأت تتضح منذ منتصف القرن الثامن عشر، باعتبارها مغايرة للتوجهات الإسلامية التقليدية، لا بد من الإجابة عن تساؤل يتعلق بطبيعة الدولة العثمانية، وهل كانت حقا دولة إسلامية؟ وبدون الدخول في التفاصيل التاريخية يمكن القول إن العامل الديني وإن كان واضحا في نشأة الدولة العثمانية أواخر القرن الثالث عشر، إلا أن تلك الدولة لم تكن في بداية أمرها تعبير اهتماما لمسألة الخلافة، حتى أن نظرية انتقال الخلافة من آخر الخلفاء العباسيين إلى السلطان العثماني سليم الأول ١٥١٢ - ١٥٢٠ لم يكن لها أي سند تاريخي، لكن السلاطين العثمانيين، وبخاصة بعد أن ضعفت الدولة وتكررت هزائمها العسكرية أمام قوى الغرب المسيحي، صاروا يهتمون بحمل لقب "خليفة المسلمين".

وبالرغم من أن السلطان العثماني كان يجمع في يديه من الناحية النظرية على الأقل السلطتين الدينية والدينية، فإن فكرة سلطة الدولة المستقلة عن الدين لم تفقد شرعيتها حتى خلال فترة التدهور بعد القرن السادس عشر.. ومنذ القرن السابع عشر بدأ السلاطين العثمانيون يفقدون هيبتهم وأصبح من الممكن عزل السلطان أو قتله، وهكذا فإن الدولة العثمانية لم تكن دينية إسلامية فالاحترام والتقدير كان قد انتقل من السلطان إلى الدولة.

ويحدد أحد الكتاب الأتراك الرواد وهو نيازي بيركس، سنة ١٧١٨ كبدائية لأخذ الدولة العثمانية بالأفكار العلمانية، وفي هذه السنة بدأت "ومضات علمانية" كما يسميها تلوح في الأفق العثماني، ومن بين ذلك أن تقدم ضابط فرنسي هو دي رشنفور De Rochefort بمشروع يتضمن نقل بعض مظاهر التقدم الأوروبي إلى المؤسسات العثمانية، ويذهب أحد الباحثين العرب وهو د. خالد زيادة إلى أن السلطان أحمد الثالث تبني المشروع وحرص على مد الجسور مع عواصم أوروبا وتقليد حياتها الاجتماعية وعمرانها، وكان من ثمار هذا التوجه إدخال أول مطبعة إلى استنبول سنة ١٧٢٨. ومن الطريف الإشارة إلى أن كتابا ألفه إبراهيم متفرقة سنة ١٧٣١ وطبع في استنبول كان عنوانه "أصول الحكم في نظام الأمم" ويشير إلى نزعة العلمانية السائدة في أوربا التي تقوم على "مبدأ فصل الدين عن الدولة".

لقد تعاضمت هذه الحركة أواخر القرن التاسع عشر وأخذت طابعا تشريعيا أطلق عليه المؤرخون مصطلح "الانتظيمات" وقد امتدت هذه المرحلة بعد وفاة السلطان محمود الثاني ١٨٣٩ ومجيء خلفه السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١) وتوجت بإعلان الدستور سنة ١٨٧٦. وقد قامت فلسفة التنظيمات على مبدأ المساواة بين الأديان وتمتع المواطنين في الدولة العثمانية بحقوق سياسية واحدة، بدلا من التقسيم التقليدي السابق الذي كان يقوم على أساس أن هناك مواطنين (مسلمين) ووعايا (غير مسلمين).

ولعل من أبرز التشريعات التي صدرت خلال هذه الفترة مرسوم إصلاحية عرف آنذاك بـ "خط شريف كلخانة" (١٨٣٩) ومرسوم آخر سمي بـ "خط شريف همايون" ١٨٥٦، واستهدف هذان المرسومان الإصلاحيان تحديث الإدارة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والأهم من ذلك إصدار سلسلة من القوانين الإدارية منها إصدار القانون المدني الجديد ١٨٦٩ - ١٨٧٦ وبموجبه أحدثت محاكم مدنية موازية في الظاهر للمحاكم

الشرعية ولكنها في الواقع قلصت نطاق أحكامها، أما في النواحي الاجتماعية فقد صار المجتمع العثماني يحث الخطى نحو الحياة العصرية وبدأت علامات ذلك في تنظيم دوائر الدولة. كما حلت البزة الرسمية الغربية والطربوش محل الأتواب الفضفاضة والعمائم.

الذي يهمننا في هذا المجال الإشارة إلى أن هذه المتغيرات توافقت مع قيام عدد من المثقفين الأتراك أمثال ضياء كوك ألب بنشر مفاهيم جديدة حول "الوطن" و "الوطنية" وقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما دعا صراحة إلى فصل الدين عن الدولة، وقال بعدم نجاح فكرة المزوجة بين حضارة الغرب وقيم الشرق لاختلاف الأسس الفكرية لكليهما، وأكد ضرورة تبني النهج الغربي بشكل كامل.

وقد توجت الجهود الإصلاحية والتنظيمية العثمانية بصور دستور سنة ١٨٧٦ وذلك بعد جهود حثيثة بذلتها جماعة من المصلحين المتحررين المنتورين كان مدحت باشا على رأسهم، وقد ارتكز الدستور العثماني على الدستور البلجيكي وكان يتألف من مائة وتسع عشرة مادة، واستهدف المساواة المدنية والسياسية بين جميع العثمانيين، وشغلت موافقة الدستور للشرعية الإسلامية كل دعاة الإصلاح آنذاك حتى أن شيخ الإسلام قال للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) يوم إعلانه "إن الدستور مطابق للشرع الشريف" وفي ١٩ من مارس/آذار ١٨٧٧ اجتمع البرلمان العثماني بمجلسه الأعيان والنواب، ولكن السلطان عبد الحميد استغل فرصة إعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ أبريل/نيسان سنة ١٨٧٧ لتأجيل اجتماع البرلمان وتعليق الدستور، ثم اتخذ من دعوة "الجماعة الإسلامية" شعاراً لسياسته الجديدة المعادية للغرب ولمنعه من التغلغل داخل ولايات الدولة العثمانية.

وكان من نتائج حكم السلطان عبد الحميد الثاني وميله إلى الاستبداد في سياسته الداخلية، تنامي الوعي القومي بين الأتراك وغيرهم من شعوب الدولة العثمانية، وقد نجحت جمعية الاتحاد والترقي وهي منظمة سرية لها علاقة بالمحافل الماسونية تأسست سنة ١٨٨٩ في قيادة انقلاب عسكري يوم ٢٣ يوليو/تموز ١٩٠٨ وإعادة العمل بدستور ١٨٧٦ وخلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩.

## العهد الجديد

واجه الحكام الجدد من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي ثورة مضادة في ١٣ أبريل/نيسان ١٩٠٩ قادتها جماعات إسلامية دعت إلى ضرورة إلغاء الدستور والعودة إلى حكم الشريعة، وقد أدرك الاتحاديون أن الإسلام قوة لا بد أن يحسب لها حساب، لذلك نصوا في الدستور (المادة السابعة) على أن "السلطان هو المنوط بالدفاع عن الشريعة الإسلامية" كما دفعوا شيخ الإسلام (صاحب ملا) لكي يوجه بياناً إلى الشعب يقول فيه "إن الحكومة الدستورية هي أكثر الحكومات تمثيلاً مع روح الإسلام". لكن الاتحاديين في الحقيقة لم ينفذوا ما نصوا عليه في الدستور، وإنما حكموا الدولة وفق شعارات المركزية والطورانية والتتريك.. وكان هدفهم من ذلك الوقوف بوجه آثار المشروع الذي عمل من أجل إحيائه السلطان عبد الحميد الثاني، ويقوم على أساس الدعوة إلى إعادة الخلافة إلى مكانتها الروحية وجعلها مقترنة بالحكم والسلطة واتخاذها أساساً تستند إليه الدولة والمجتمع ومؤسساتها.

وقد تفرغ عدد من المفكرين الأتراك ومنهم نامق كمال وعلي سعاوي إلى الترويج للقومية الطورانية كبديل لمفهوم الخلافة، وكانت الصحافة وسيلة مهمة لنشر هذا المفهوم الذي يقوم على أن الأتراك هم عنصر نقي ومتميز عن بقية عناصر الدولة العثمانية، ولا بد من صهر كل تلك العناصر في بوتقة واحدة. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب دول الحلف المركزي في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٤.

وجد مصطفى كمال، وكان قائداً عاماً للجيش الثالث المرابط في أضرروم وسيواس، الفرصة لقيادة حركة مقاومة ضد حكومة إستنبول، واستطاع أن يجمع حوله عدداً كبيراً من الأنصار، ودعا إلى عقد مؤتمر للحركة الوطنية في أضرروم في يوليو/تموز ١٩١٩، وأصدر المؤتمر قراراً بالمحافظة على سلامة المنطقة التي تسكنها أكثرية تركية والتي تسمى (الأناضول التركي) وفي ١٩ مارس/آذار ١٩٢٠ تشكل المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) وعقد أولى جلساته في أنقرة وانتخب مصطفى كمال رئيساً له.

ومن الطريف أن الدين الإسلامي استغل في الصراع بين حكومة إستنبول والسلطان محمد السادس الذي تولى الحكم بعد وفاة أخيه السلطان محمد الخامس في ٣ يوليو/تموز ١٩١٨ من جهة ومصطفى كمال وأنصاره من جهة أخرى، فالسلطان استصدر فتوى من شيخ الإسلام دروي أفندي عبد الله تنتهم مصطفى كمال بالكفر وتوجب محاربتة، ولكن مصطفى كمال رد عليه بأن جعل مفتي أنقرة يصدر فتوى مضادة عد فيها فتوى شيخ الإسلام باطلة.

ولم يمض وقت طويل حتى انهارت حكومة إستنبول. وفي ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٢ قدمت مسودة اقتراح إلى المجلس الوطني الكبير تدعو إلى ميلاد الجمهورية، وفي الأول من نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢ ألقى مصطفى كمال خطابا في المجلس الأكبر أكد فيه أن "الخلافة كمؤسسة انتهت منذ أن أعدم هولاءكو آخر خليفة شرعي وهو المستعصم بالله سنة ١٢٥٨ ميلادية، وحين احتل السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) مصر سنة ١٥١٧ لم يهتم بنقل الخلافة إلى نفسه من الخليفة القائم" وبعد أن انتهى مصطفى كمال من خطابه اتخذ المجلس الوطني الكبير خطوة مهمة وهي فصل السلطنة عن الخلافة وتجريد الخليفة من السلطة الزمنية ليحتفظ فقط بلقب الخليفة، وفي ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٢ اتهم المجلس الوطني الكبير السلطان محمد السادس بالخيانة لأنه هرب في اليوم التالي إلى مالطة، وعندئذ غدت حكومة أنقرة الكمالية هي الحكومة الوحيدة في تركيا، وفي ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣ عقد المجلس الوطني الكبير في أنقرة جلسة تاريخية أعلن فيها قيام الجمهورية التركية وانتخاب مصطفى كمال أول رئيس لها.

## الدولة القومية التركية

إن الخطوات العملية لعلمنة الدولة التركية لم تكتمل إلا في أعقاب إعلان الجمهورية، وقد جرى ذلك بطريقة تدريجية، فمصطفى كمال رضي أول الأمر بالتفريق بين السلطتين الدينية والسياسية التي كان ينعم بها الخليفة فنزع عنه السلطة السياسية وأبقاه خليفة، ثم اتخذ بعد ذلك خطوة مهمة وهي إلغاء الخلافة بعد أن شعر أن الخلافة فقدت أهميتها، ولكي يملأ الفراغ الفكري والسياسي الذي حدث في تركيا بعد إلغاء الخلافة في ٣ مارس/آذار ١٩٢٤ دعا المجلس الوطني الكبير لإصدار رسالة بعنوان "الخلافة وسلطة الأمة" وأكدت الرسالة على أن "الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأم، فهي مصدر قوته، وهي التي تختاره لهذا المقام، وللأمة حق عزله أو استبداله".

وهكذا فإن مصطفى كمال كان يحرص في كل خطواته التي أخذها للوصول إلى غايته وهي تأسيس دولة قومية تركية تكون بديلة للخلافة الإسلامية، وتكون هذه الدولة حديثة وعصرية ترتقي إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة، وأخذ يؤكد مسألة مهمة وهي أن الوقت قد حان لأن ينظر الأتراك القوميون إلى مصالحهم ويقطعون صلتهم بالشعوب الإسلامية التي عاشوا معها قرونا طويلة، وقال في المجلس الوطني الكبير مخاطبا الأتراك "ليس من أجل الخلافة والإسلام... قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد أن الأوان أن تنتظر تركيا إلى مصالحها القومية".

ولنتساءل هنا: هل أن جهد مصطفى كمال ومن سبقه في مجال السعي باتجاه إحلال مبدأ "القومية" محل "الخلافة" والدين قد نجح؟ من الناحية التاريخية والعملية فإن مصطفى كمال أتاتورك وخلفاءه من بعده وخاصة عصمت إينونو، حرصوا على أن تكون "القومية" التي يدعون إليها غير متعصبة، وقد جرت محاولات عديدة للتخفيف من النزعة الطورانية كروية متعصبة للقومية لكنهم أدركوا أنهم بإزالة الخلافة ومفهوم الأمة الإسلامية فإنهم يزيلون الحاجز أمام أمتهم التركية الجديدة لتحقيق مسألتين أو لاهما أن الدول الغربية قد أصبحت أكثر مرونة في التعامل مع تركيا. وثانيهما الإقدام علانية على التصريح بالتوجهات العلمانية للدولة التركية حتى أن البعض من المراقبين عدوا ما فعله مصطفى كمال بمثابة مغامرة كبرى لاستبدال الفكرة الإسلامية بالفكرة القومية العلمانية الغربية.

ولكي يعالج مصطفى كمال هذه الهواجس، طلب أن يتم الإبقاء في دستور ١٩٢٤ على المادة التي تنص على أن "الدين في دولة تركيا هو الإسلام" ولكن من جهة أخرى اشترط الدستور بأن لا أحد سوف يراقب على دينه فالإيمان والدين يعود إلى القلب، وستجاز كل المناسبات الدينية والخدمات التي لا تتعارض مع النظام أو الأخلاق أو القانون. كما وصف الحزب الذي أنشأه مصطفى كمال، وهو حزب الشعب، وعقد مؤتمره الأول في ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٧، نظام تركيا الحديث بأنه نظام جمهوري وطني شعبي علماني، وقد استمر مصطفى

كمال في جهوده لتحديث المجتمع التركي كما أخذ يقمع المظاهر الدينية التقليدية وشن حملة على الطرق الصوفية، وهدد بإغلاق التكايا ودعا أصحابها إلى إغلاقها عن طيب خاطر وإلى الأبد "قبل أن يدمرها فوق رؤوسهم".

ولم يمض وقت طويل حتى صدر دستور سنة ١٩٣٧ ونص على أن تركيا دولة علمانية، وبهذا فقد أزيلت المادة التي تعد الإسلام ديناً رسمياً للدولة في تركيا، ولكن تبقى هناك مسألة مهمة وهي أن مصطفى كمال وانجح في فصل تركيا عن ماضيها المرتبط بالإسلام وأكد الهوية القومية للأتراك، لكنه أخفق في حسم مسألة الهوية الحقيقية للأتراك، فالمتغيرات التي أحدثها مصطفى كمال وحلفاؤه في المجتمع التركي لم تكن أكثر من تقليد للجانب الشكلي من نظم الغرب وقوانينه، وهذا أدى إلى عدم حماس القاعدة العريضة في الشعب لهذه المتغيرات، إن لم نقل مقاومتها، الأمر الذي يجعلنا نقول إنه ليس بإمكان أي سلطة في تركيا اليوم الاستمرار في تجاهل حقيقة مهمة، وهي أن الإسلام من أكثر القوى السياسية والاجتماعية تأثيراً في تركيا وإن تغيير هوية تركيا الإسلامية ليس من السهولة إحدائه وما نجاح حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي اليوم في الوصول إلى حكم تركيا إلا دليل على ذلك.

#### المصادر

- ١- إبراهيم خليل العلاف وآخرون، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، أصدره مركز الدراسات الإقليمية (التركية سابقاً) جامعة الموصل، ١٩٩٦
- ٢- إبراهيم خليل العلاف، الجذور التاريخية للعلمانية في تركيا المعاصرة، مجلة شؤون اجتماعية، دولة الإمارات العربية المتحدة، السنة (١٥) العدد (٦٠)، شتاء ١٩٩٨
- ٣- The Development of secularism in Turkey ، Niyazi Berks ( Montréal , 1964 ) , p.5 )
- ٤- Focus west (New York , 1930), p.214 Halide Edib , Turkey
- ٥- أحمد السيد سليمان، التيارات الدينية والقومية في تركيا المعاصرة، (القاهرة، لا.ت)
- ٦- خالد زيادة، اكتشاف التقدم الأوروبي، دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر، بيروت، ١٩٨١.



## نشأة العلمانية وقواها في تركيا

### د. فكري شعبان

مكتب الجزيرة/ إسطنبول

بدأت حركة التغريب في عهد السلطان محمود الثاني الذي تولى الحكم في القرن الثامن عشر الميلادي، حيث قام بإنشاء جيش جديد على غرار الجيوش الأوروبية، واستبدل بالقوانين الإدارية قوانين جديدة على غرار القوانين الأوروبية، كما أصدر قوانين تتعلق باللباس وأجبر الموظفين والعسكريين على لبس الطربوش وحلق اللحية، وقد لاقى هذه التغييرات معارضة قوية من قبل الشعب حيث أطلق على السلطان لقب (السلطان الكافر).

وفي مراحل تالية خلال القرن التاسع عشر جرت محاولات أخرى لمحاكاة الغرب فيما عرف بعهد التنظيمات الذي لقي دعماً كبيراً من طبقة الشباب المثقفين، وفي العام ١٨٦٠ تبين أن التنظيمات ليست كافية لجعل الدولة العثمانية دولة متقدمة في مصاف الدول الأوروبية وكان لا بد من القيام بثورة جديدة من أجل تحقيق ذلك.

وقد قاد المعارضة للنظام السياسي نامق كمال وضياء كوك ألب باش، كما أن الشباب الذين تأثروا بالثقافة الفرنسية أثناء وجودهم في فرنسا لطلب العلم شكلوا جمعية الشباب العثماني عام ١٨٦٥ وقاموا بإعداد دستور جديد وطالبوا بفتح البرلمان وإعطاء السيادة في الحكم للشعب، ونتيجة لعملهم السري والمعلن في الخارج والداخل استطاعوا الوصول لبناء أرضية للنظام البرلماني والسياسي الجديد الذي شكل القاعدة للنظام العلماني في البلاد.

وإذا كان ما سبق يمثل الإرهاصات الأولى للعلمانية في إمبراطورية إسلامية فإن تولي مصطفى كمال الحكم بعد حرب التحرير وضع للعلمانية قواعد وأساساً ظلت راسخة حتى الآن بشكل أو بآخر.

في البدء لم يظهر أتاتورك أي مظاهر معادية للدين، بل إنه بعد أن قاد حرب التحرير قام بممارسات ذات طابع ديني محض حيث ألقى خطبة الجمعة في مدينة بالي كسير، وعندما ترأس المجلس الوطني الكبير عين مساعدين له من شيوخ الطرق الصوفية، ولكن أتاتورك لم يخف نيته طويلاً، وما لبث أن قام بحملة على المجتمع التقليدي في تركيا والمظاهر الدينية التي تمثل أبرز معالمه وحارب ممارسات المجتمع وقمع رموزه مع إعلان الجمهورية العلمانية في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣، ثم ألغى الخلافة الإسلامية في العام التالي وبعدها المحاكم الشرعية الدينية، وبدأ منذ العام ١٩٢٥ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات، وتكريس دور الجيش كحارس للنظام الجديد.

ومن أجل تكريس مظاهر النظام العلماني أصدر أتاتورك مراسيم عدة تضمنت:

- إغلاق الزوايا والتكايا الموجودة بالدولة.
- إلغاء كل أنواع الطرق ومشايخها، وإلغاء ألقاب الدرويش والمريد والسيد والبابا والأمير والخليفة، والعرافة، وحظر السحر والتنجيم وكتابة التعاويذ والأحجية والتمايم.
- حظر استعمال عناوين وصفات وأزياء تدل على الطرق الصوفية.
- إغلاق جميع المزارات وقبور السلاطين والأولياء ومشايخ الطرق.
- تشريع عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم.

وفي إطار التوجه نفسه استمدت في تركيا قوانين سويسرية عام ١٩٢٦ وألغيت القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية، بما في ذلك منع تعدد الزوجات وإعطاء المرأة المسلمة حق الزواج من غير المسلم وأن تغير دينها، والمساواة بين الذكر والأنثى في الميراث، كما أعطت القوانين الجديدة للأب حق الاعتراف بولده الذي يولد نتيجة علاقة غير شرعية.

وفى نهاية ذلك العام فرض أتاتورك السفور على النساء وحظر عليهن لبس الجلاباب وألزمهن ارتداء الفساتين، والادام قدم أزواجهن وأقاربهن للمحاكمة. واستكمل محاولة تدمير المجتمع التقليدي بتغريب التعليم من خلال توحيد المدارس واستبدال الحروف اللاتينية من العربية. واستكمل أتاتورك "ثورته" عام ١٩٣٨ قبيل وفاته بإلغاء المادة التي تنص على أن الإسلام دين الدولة في الدستور.

## الحرب على الدين

تقوم فكرة العلمانية بالمفهوم الكمالي السائد في تركيا على عدد من الأفكار الأساسية التي تؤسس لأيديولوجيا من أبرز محاورها:

- فكرة الجمهورية بديلا للنظام الملكي السلطاني والخلافة الإسلامية.
- الفكرة القومية، أي أن يكون الرابض الأساسي بين أبناء الشعب التركي "ملية" أو وطنية وليس الدين.
- فكرة الشعبية، بمعنى ضرب نفوذ الأرستقراطية العثمانية والملاك والإقطاعيين ورجال الدين بتصعيد الطبقات الدنيا من المجتمع في إطار المساواة بين أبناء الشعب.
- فكرة هيمنة الدولة وتحولها إلى أداة لفرض العلمانية والتغريب والتحديث الصناعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- فكرة الانقلابية، أي الثورة على كل ما هو سائد من الأفكار والأوضاع والمؤسسات التي تعتبر تقليدية ومتخلفة.
- والأهم في كل ذلك أن مفهوم العلمانية في تركيا لا يقتصر على تحييد دور الدين وفصله عن الدولة كما هو في الغرب مثلا، لكنه يمضي أبعد من ذلك بإجبار الناس على المفهوم الذي يراه لممارسات الدين في الحياة العامة بل وفي أداء العبادات، حيث حاول عصمت إينونو إجبار الأئمة في المساجد على قراءة الفاتحة في الصلاة باللغة التركية ومنع الأئمة من الدعاء باللغة العربية ومنع قراءة الأذان باللغة العربية ومنح المرأة كل الحقوق إلا حقها في ارتداء الحجاب مثلا.

وهكذا يظهر أن هدف العلمانيين كان مسح تأثير الدين على حياة الناس وإن لم يكن هجومهم على الدين مباشرة فهم يعلنون الحرب على الدين، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن شن الحرب على الدين يخفي في ثناياه ضمنا شن حرب على الدين ذاته، ومثال ذلك الحرب المفتوحة التي يشنونها على مدارس الأئمة والخطباء ومراكز تحفيظ القرآن الكريم، ومنع الملنزمين بالدين من العمل بحرية في الوظائف العامة، كما أن حرمان النساء اللواتي يرتدين الحجاب من الدراسة وحققهن في العمل في الوظائف العامة وتخصيص مسابح خاصة بالنساء، وعدم السماح بإنشاء بنوك إسلامية تعمل بالنظام الإسلامي، وطرد كل من يثبت أن له علاقة بالدين من الجنود في الجيش التركي هي من مظاهر محاربة الدين.

والعلمانية التركية متطرفة معادية للدين، مستبدة، وهي ليست العلمانية العقلانية المعتدلة التي تفصل السياسة عن الدين ولكنها لا تعاديه ولا تحاربه. فقد ضربت العلمانية التركية أسس الديمقراطية بألة المؤسسة العسكرية بحجة حماية الثابت الدستوري للدولة التركية أي العلمانية، وذلك على ضوء الأسس التي وضعها كمال أتاتورك. وما زال بعض العلمانيين يفكرون بطريقة لإضفاء القداسة على العلمانية تلك القداسة التي تبرر لهم هدم أركان الديمقراطية إذا مثلت تهديدا لعلمانيتهم.

ويرى العلمانيون أن العمل من أجل تحكيم الشريعة الإسلامية بعد رجعية وتخلفا وجريمة كبرى تستحق أقصى العقوبات، كما أنهم ينظرون إلى المطالبة بتغيير الدستور من أجل توفير الحرية الدينية اعتداء على الدستور ومحاولة لقلب نظم الحكم، حتى إنهم يرفضون الديمقراطية إذا كانت توفر الحرية الدينية للشعب.

ويحاول العلمانيون في تركيا حبس الدين في وجدان الفرد وخفض درجة تأثير الدين على الفرد إلى أقل مستوى، والعمل على إبقاء المرافق العامة في الدولة بعيدة عن تأثير الدين وعدم الاعتماد على أي مصدر يتعلق بالدين فيما يخص المرافق العامة في الدولة.

فالعلمانية التركية فرضت بوصفها أيديولوجية صارمة وحادة وقمعية على المجتمع التركي ولم تترك للشعب حرية ممارسة عباداته بل سعت إلى السيطرة على الدين من خلال تأسيس مؤسسة الشؤون الدينية وتعيين وزير دولة مسؤولا عنها حتى تسيطر على المساجد والأوقاف الإسلامية وحبس مشاعر الدين داخل المساجد.

## القوى العلمانية

بما أن العلمانية في تركيا فرضت بالقوة كان لا بد من وجود مؤسسات تقوم على حمايتها والمحافظة عليها، ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات العسكر الذي يعتبر حامي حمى العلمانية حيث تدخل أكثر من مرة لمنع حدوث أي اختراق مثلما حدث في انقلاب عام ١٩٦٠ حيث قام العسكر بانقلاب على عدنان مندريس واتهموه بالخيانة العظمى وتم الحكم عليه بالإعدام بعد إتهامه بإنتهاك القوانين العلمانية والسماح ببعض المظاهر الدينية في تركيا.

وكذلك انقلاب العام ١٩٧١ وانقلاب العام ١٩٨٠ حيث كانت المسيرة المليونية للاحتجاج على إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها في مدينة قونيا والتي دعا إلى تنظيمها حزب السلامة الوطني ذو التوجه الإسلامي سببا رئيسا في القيام بالانقلاب الأخير وتعطيل الديمقراطية في البلاد، كما أن الجيش كان سببا في انهيار الحكومة الائتلافية التي شكلها نجم الدين أربكان مع زعيمة حزب الطريق القويم تانسو تشيلير عام ١٩٩٦ بحجة انتشار الرجعية في البلاد وازدياد عدد المدارس الدينية ومراكز تحفيظ القرآن الكريم التي يرى فيها العسكر تهديدا لنظام العلمانية فوجه إنذارا إلى حزب الرفاه عام ١٩٩٧ وتلا ذلك استقالة أربكان من رئاسة الوزراء في العام نفسه.

وعمل الجيش على مدى العقود السابقة على منع أي نفوذ إسلامي حقيقي في مؤسسات الدولة، ولعل السبب وراء عدم تصادم حزب العدالة والتنمية مع المؤسسة العسكرية تقديمه طرعا متقدما عن خطاب أربكان في الطابع البراغماتي ومتصالحا مع المؤسسة العسكرية والجمهورية الأتاتورية، ومع ذلك لا ندري إذا كان الوضع سيبقى على حاله في المرحلة القادمة بعد أن تسلم رئاسة الأركان يشار بيبوك أنت)الذي أبدى عدم ارتياحه لما تقوم به حكومة أردوغان منذ اليوم الأول لتسلمه لمنصبه الحالي في نهاية أغسطس/ آب ٢٠٠٦.

ومن المؤسسات التي تلعب دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا وسائل الإعلام التي يمتلك ٦٠% منها مجموعة آيدن دوغان، وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة جينار، ووسائل الإعلام في تركيا تأثير كبير على الشارع التركي وتوجهاته، وكما هو معروف أن الإعلام يعد القوة الرابعة إلا أننا في تركيا نقول إن الإعلام هو القوة الأولى في البلد وإذا كان الجيش يذكر قبل الإعلام في الحفاظ على العلمانية فإن الذي يقف وراء تأليب العسكر على الحكومات هو الإعلام وهذا ما حدث مع حكومة أربكان عام ١٩٩٧ حيث هاجمتها وسائل الإعلام وأثبت العسكر عليها وصورت للناس أن الجمهورية في خطر ما أثار حفيظة الجيش ودعا بعض الوزراء من حزب الطريق القويم إلى الاستقالة من الحكومة، وهذا ما اعترف به مؤخرا وزير الصحة في تلك الحكومة وهو من حزب الطريق القويم بأن الإعلام خدعهم وبالغ في تصوير الواقع.

وتعتبر جمعية رجال الأعمال الأتراك التي تضم أغنى رجال الأعمال في تركيا من المؤسسات التي تعمل على حماية العلمانية في تركيا، ويترأس هذه الجمعية دائما أحد القطبين الأكثر غنى في تركيا وهما مجموعة صبانجي ومجموعة كوج، وتسعى هذه الجمعية إلى الحفاظ على العلمانية في تركيا من أجل مصالحها الاقتصادية حيث يعتبر الاستقرار أساسيا في تنمية ثرواتهم وأي تغيير في النظام القائم قد يعرض مصالحهم إلى الضرر.

ومن المؤسسات التي تقف في وجه كل من يهدد العلمانية المؤسسات القضائية ومنها محكمة الدستور والمحاكم العليا والمحكمة الإدارية العليا والتي لا تتردد في الحكم لصالح النظام العلماني في كل قضية ترى فيها تهديدا للعلمانية كما في قضية الحجاب وإغلاق الأحزاب ذات التوجه الإسلامي كما حدث في حزب الرفاه وحزب الفضيلة وحزب السلامة الوطني وحزب النظام الوطني التي شكلها نجم الدين أربكان.

كما تعد الأحزاب اليسارية على اختلاف مسمياتها وتوجهاتها حارسة للنظام العلماني بل معادية للدين في كثير من الأحيان، وهذا ما يميزها عن الأحزاب اليمينية والتي تتمسك بالنظام العلماني ولكنها في الوقت نفسه لا تعادي الدين وتميل إلى حرية التدين.

وهناك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات التي تنصب نفسها حامية للعلمانية في تركيا ومنها جمعية دعم الحياة العصرية، وجمعية الفكر الأتاتوركلي، ووقف التعليم التركي، وجمعية أتاتورك للغة والتاريخ، ونقابات المحامين والعديد من الجمعيات النسائية.

## تكريس العلمانية في تركيا

### كمال بياتلي

كاتب تركي

استندت الدولة العثمانية إلى الخلافة أي إلى الدين الإسلامي الذي تقبله الجميع بشكل طبيعي، وعند انهيار هذه الدولة لم يكن أمام مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك خيار آخر غير الاستناد إلى علماء الدين والمشايخ، وهو ما نراه في صور رموز حرب التحرير التي قادها أتاتورك ضد جيوش دول الاحتلال.

بعد انتهاء حرب التحرير جمع أتاتورك جميع الصلاحيات بيده وأصبح الحاكم المطلق في البلاد، وقبيل انهيار الإمبراطورية العثمانية وأثناء تأسيس النظام الجمهوري كانت هناك توجهات فكرية وسياسية يمكن تصنيفها إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

١. الأول التيار الديني ويدعو إلى إدامة الخلافة وجمع الشعوب الإسلامية تحت رايتها ويتبع هذا التيار العوام ورجال الدين.
٢. الثاني هو التيار الطوراني ويستهدف إقامة دولة واسعة تضم الشعوب التركية الأخرى في آسيا الوسطى ومن رموز هذا التيار أنور باشا والمفكر الاجتماعي ضياء كوك ألب.
٣. أما التيار الثالث فيدعو إلى قيام دولة تركية في آسيا الوسطى أي الأناضول الحالية وعدم التدخل في شؤون ومصائر الشعوب التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية، وقاد هذا التيار أتاتورك وزملاؤه الذين أعلنوا قيام النظام الجمهوري بتاريخ ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٣.

أعقب إعلان النظام الجمهوري فترة ملاحقة وإعدام عدد كبير من رجال الدين المناهضين للنظام الجديد وصدور قانون منع التكايا، ولكن كل ذلك لم يؤثر كثيراً على العقيدة الإسلامية المتأصلة لدى عامة الشعب منذ قرون طويلة، وبعد وفاة أتاتورك جاء خلفه عصمت أينونو إلى سدة الحكم وأعلن سلسلة قرارات ضد المعتقدات الدينية أهمها تغيير أذان الصلاة إلى اللغة التركية، هذا القرار أثار بشكل خاص موجة سخط واسعة لدى الجماهير، وكان من أهم عوامل الهزيمة الساحقة التي لحقت بحزب الشعب الجمهوري بزعامة أينونو على يد حزب جديد خاض انتخابات عام ١٩٥٠ وهو الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس.

كان عهد حكومة مندريس بداية عهد التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية عبر خطة مارشال الاقتصادية وعضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكان في نفس الوقت فترة راحة نسبية للأوساط المتدينة في تركيا، واستمرت هذه الفترة حتى انقلاب ١٩٦٠ العسكري الذي أطاح بحكومة مندريس وسلم زمام الأمور إلى جهات وأوساط تدعي حماية العلمانية ومبادئ أتاتورك.

### تنامي التيار الإسلامي

بعد انقلاب ١٩٦٠ العسكري شددت الأوساط العلمانية قبضتها على كافة مؤسسات الدولة عن طريق حكومة عصمت أينونو وحزبه الشعب الجمهوري، ولكن الانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٦٥ أنهت عهد هذه الحكومة وجاء حزب العدالة مع زعيمه الجديد سليمان ديميريل إلى السلطة بأغلبية كبيرة مشدداً على أنهم امتداد للحزب الديمقراطي ولخط عدنان مندريس الذي أعدم شنقا من قبل الانقلابيين.

شهدت هذه المرحلة فترة نمو اقتصادي كبير وتراخي القبضة عن الإسلاميين، ولمع نجم ديميريل الذي لم يكن أحد قد سمع باسمه من قبل في الأوساط السياسية، وكانت السبعينيات فترة مستجدات هامة على الساحة السياسية في تركيا ما تزال آثارها باقية في تركيا حتى يومنا هذا.

أول هذه المستجدات كان تأسيس أول حزب اسلامي الاتجاهات في تركيا من قبل نجم الدين أربكان تحت إسم حزب النظام الوطني. وبرغم حل هذا الحزب بعد إنقلاب الجيش عام ١٩٧٠ فقد بدأت مسيرة طويلة في طريق التيار الإسلامي وصلت في نهاية المطاف إلى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان.

المستجد الثاني هو تأسيس حزب قومي الاتجاهات باسم حزب الحركة القومية من قبل ألب أرسلان توركيش وهو عقيد متقاعد لعب دورا كبيرا في انقلاب ١٩٦٠، وقد برز هذا الحزب في الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ وقام بدور فعلي في الصدمات الدامية التي جرت بين اليمين واليسار في تركيا وأدت الى مصرع زهاء عشرة آلاف شخص معظمهم من الشباب والطلاب، وبعد وفاة مؤسسه أحرز الحزب فوزا كبيرا في انتخابات ١٩٩٩ واحتل المرتبة الثانية بين الأحزاب السياسية وأصبح أحد أجنحة الحكومة الائتلافية التي شكلها بولنت أجاويد بعد تلك الانتخابات غير أنه مني بهزيمة كبيرة في انتخابات ٢٠٠٢.

كما قلنا فإن فترة السبعينيات أثرت كثيرا على بلورة الميول والاتجاهات وتأصلت جذور بعضها في تركيا، حيث أصبح حزب الحركة القومية رمزا للفكر القومي التركي فيما أصبح خط (الفكر المللي) الذي طرحه نجم الدين أربكان نبراسا سياسيا للحركة الاسلامية التركية فترة طويلة.

وبالعودة ثانية الى السبعينيات، فإن انتخابات ١٩٧٣ لم تسفر عن فوز أي من الأحزاب بمقاعد في البرلمان تؤهله لتشكيل حكومة بمفرده في وقت اشتدت فيه الأحداث في جزيرة قبرص. استمرت أزمة تشكيل الحكومة في أنقرة مدة طويلة ثم انفجرت بتحالف غير مسبوق بين التيار الاسلامي ممثلا بحزب السلامة الذي أسسه أربكان محل حزبه المنحل وحزب الشعب الجمهوري ممثل اليسار الوسط لتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة بولنت أجاويد، وقامت هذه الحكومة باتخاذ قرار الإنزال العسكري التركي في جزيرة قبرص وتقسيم الجزيرة إلى شطرين شمالي تركي وجنوبي يوناني.

ائتلاف أجاويد- أربكان لم يدم كثيرا بسبب التباين الكبير في آراء الجانبين، وحتى نهاية السبعينيات تلاحقت حكومات ائتلافية على السلطة، ولكن عمر أكثرها لم يتجاوز السنة الواحدة بسبب صراع السلطة بين سليمان ديميريل وبولنت أجاويد في وقت احتدم فيه صراع دام بين الجناحين اليساري واليميني المتطرفين إلى درجة أصبح معها مقتل ٢٠ أو ٣٠ شخصا يوميا من الوقائع العادية في تركيا.

وجاء انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ ليضع حدا لسكب الدماء واستقبلته الجماهير بحفاوة في السنين الأولى على الأقل. استعان العسكر في الحكومة الانتقالية ببيروقراطي متمرس هو (توركوت أوزال) الذي أصبح المحرك الأساسي للحكومة ثم أسس حزب "الوطن الأم" وخاض به انتخابات عام ١٩٨٣ مسجلا فوزا حاسما أصبح بداية عهد استمر حتى وفاته في أبريل/ نيسان ١٩٩٣ تولى خلاله مهام رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية.

في هذه الفترة شهدت تركيا إصلاحات اقتصادية جذرية وانفتاحا أكبر على العالم الخارجي ونعمت الأوساط الإسلامية خلالها بحرية واسعة نسبيا، وبعد وفاة أوزال تعاقبت على السلطة حكومات ائتلافية من الوطن الأم والطريق القويم والرفاه (بعد حله اتخذ اسم الفضيلة) والديمقراطي الاجتماعي والحركة القومية.

الائتلاف الذي قام برئاسة نجم الدين أربكان بين حزبه الرفاه وحزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر تعرض لنكسة قوية على يد العسكر اضطرت معها الحكومة للاستقالة ما مهد الطريق أمام تعزز نفوذ العسكر والعلمانيين وتراجع الإسلاميين من مواقع كانوا كسبواها خلال السنين الأخيرة.

## العلمانية في الدستور

صراع الهوية الدينية في تركيا بدأ منذ قيام الجمهورية التركية بين جماهير الشعب بمختلف شرائحه والأوساط العلمانية المنتفذة والمؤسسة العسكرية التي أعلنت نفسها حامية مبدأ العلمانية، فمنذ بداية النظام الجمهوري تسلمت كوادر حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال مقاليد الإدارة في كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وتشبثت بمواقعها ولم تسمح لغير العلمانيين باستلامها.

ومنذ قرابة ربع قرن والعلمانية تستند إلى دستور ١٩٨٢ حيث تنص المادة ٢ وهي من المواد الدستورية الثلاث المحظور تغييرها بل وحتى تقديم مقترح بتغييرها على أن تركيا دولة علمانية، ولكن المادة ١٣٦ من الدستور نفسه تنص على إقامة مؤسسة باسم رئاسة الشؤون الدينية تتولى تقديم الخدمات الدينية للمواطنين، فكيف تكون الدولة علمانية إذا كانت تتولى في نفس الوقت تقديم الخدمات الدينية للمواطنين بنفسها؟ ألا تستوجب العلمانية فصل الدين عن شؤون الدولة؟ نقاش مازال يثور في تركيا بين الفينة والأخرى.

المادة المتعلقة بحرية الدين والضمير هي المادة ٢٤ التي تنص على أن الجميع يملكون حرية المعتقد والعبادة وحرية إقامة المراسم والاحتفالات الدينية شرط عدم المساس بأحكام المادة ١٤ التي تحظر النشاطات المناهضة للعلمانية والممارسات الديمقراطية. إضافة إلى ذلك فإن الدولة تتولى حسب الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من الدستور تدريس حصة الدين في المدارس الأولية والمرحلة الثانوية، تناقضات مازالت موضع نقاش.

بعد هذا التمهيد يمكننا القول إن الصراع على الهوية الدينية والقومية بدأ ببطء مع قيام النظام الجمهوري واكتسب تعجيلا في السبعينيات في مجال الهوية الدينية أو بالأحرى الإسلام السياسي بفضل حركة الفكر المللي التي أعلنها نجم الدين أربكان، في حين تصاعد المد القومي في عهد الصدام المسلح بين اليمين القومي واليسار الشيوعي، وهذا المد انحسرت قوته باستقالة حكومة بولنت أجاويد الائتلافية التي كانت تضم حزب أجاويد اليساري وحزب الحركة القومية ويمثل أقصى اليمين وحزب الوطن الأم ممثل اليمين الليبرالي، واتفتت آراء الجماهير على فشل هذه الحركات في تحقيق تطلعاتها وبالتالي على ضرورة البحث عن خيارات بديلة.

في هذه الفترة بالذات بدأ اسم رجب طيب أردوغان بالبروز لأسباب منها الإنجازات التي حققها أثناء توليه منصب رئيس بلدية إسطنبول وماضيه الإسلامي وامتيازته هو وساعده الأيمن عبدالله غول عن أستاذهما القديم أربكان بجانبهما العملي. وجاءت انتخابات ٢٠٠٢ سوية مع أزمة الحرب العراقية وضاعف قرار البرلمان التركي برفض طلب مرور القوات الأميركية من تركيا إلى العراق من شعبية أردوغان وحكومته.

وإذا ما ألقينا نظرة على الأحداث الجارية في المنطقة نرى أنها أدت إلى تطورات جذرية في بنية المجتمع التركي. صور الأعمال الوحشية للجنود الأميركيين في العراق ولفضائح سجن أبو غريب وتوسيع إسرائيل هجماتها واعتداءاتها ضد الفلسطينيين، أصابت الشارع التركي في الصميم.

هذه الأحداث أي الاحتلال الأميركي للعراق والفضائح التي يقوم بها هناك إلى جانب دعمه غير المشروط لإسرائيل في عدوانها السافر المستمر على الشعب الفلسطيني وأخيرا على لبنان وقصف المدنيين، أدت إلى تعزيز الهوية الدينية في تركيا وإلى تعاطف واسع للجماهير التركية مع قضية فلسطين ومع الشعب العراقي ثم مع الشعب اللبناني في مواجهة العدوان الأخير بل وحتى دعم إيران في قضية ملفها النووي، وتجاوز الأمر تعزيز الهوية الدينية بل تعداه إلى إلهاب مشاعر تضامن إقليمي بشكل لم يظهر حتى إبان الإنزال التركي في قبرص إلى درجة أن الجناحين المتضادين اليمين واليسار التركي التقيا ولأول مرة في تاريخ تركيا في موقف قوي معاد لإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية يمكن مشاهدته في مظاهرات وأعمال التنديد والاستنكار اليومية في معظم أنحاء تركيا ومن جانب جميع المنظمات الشعبية والمهنية والنقابات وغيرها، وإزاء الموقف الشعبي التركي المتصاعد لأميركا وإسرائيل قامت واشنطن مرارا بلفت نظر الحكومة التركية إلى خطر تصاعد هذا المد المعادي لأميركا في تركيا.

مقابل هذا الموقف الشعبي العارم المساند لقضايا المنطقة بدأت الأوساط العلمانية بدورها باتخاذ موقف مضاد مستخدمة وسائل الإعلام التي تملك معظمها في تركيا غير أنها لم تستطع إحراز نجاح يذكر.

ولكن المواجهة الكبرى في تركيا ستتمحور على انتخابات رئاسة الجمهورية في العام ٢٠٠٧ القادم لأن ولاية الرئيس الحالي أحمد نجت المعروف بأنه من أشد العلمانيين تصلبا ستنتهي آنذاك. وبما أن تعيين كبار الموظفين أي الكادر البيروقراطي الأعلى الذي يقبض فعليا على إدارة البلاد يستوجب مصادقة رئيس الجمهورية فإن وجود حكومة حزب كالعادلة والتنمية لا يكفي وحده لتغيير بنية البيروقراطية والجهاز القضائي التي يهيمن عليها العلمانيون لدرجة كبيرة في تركيا.

وحتى في حالة انتخاب رئيس جمهورية محايد فإن الجناح العلماني الذي بدأ يفقد قواعه الواحدة تلو الأخرى في السنين الأخيرة سيتلقى ضربة قاصمة شرط فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية العامة التي ستجري بدورها في منتصف العام القادم. لذا فقد بدأت الأجنحة تشحذ أسلحتها منذ اليوم استعدادا للمعركة الفاصلة التي ستجري بعد أقل من عام.

ولا يفوتنا القول إن مرحلة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي عضدت ساعد الحكومة حيال المؤسسة العسكرية التي لم تعد تستطيع التلويح باستخدام القوة كالسابق، وعليه فإن الصراع سيبلغ أشده منذ مطلع العام القادم وحتى منتصفه في سجال على الهوية أو بالأحرى على مستقبل الشعب التركي وتركيا.



## تركيا و العلمانية الإسلاميون في المواجهة

د . إبراهيم خليل العلاف  
جامعة الموصل

تعود قصة الرفض الداخلي في تركيا للإجراءات الكمالية لعلمنة الدولة إلى بدايات هذه الإجراءات بعد تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣ حيث واجهت سياسة الكماليين معارضة قوية تزعمها علماء الدين وشيوخ الطرق الصوفية، وتعد حركة ١٩٢٥ التي قادها الشيخ سعيد بيران النقشبندي من أبرز ما واجهه مصطفى كمال، وقد قام الزعيم التركي بسحق الحركة بعنف، واعتمد سياسة فرض تياره بالقوة واستمر الأمر هكذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي السنوات التي تلت تلك الحرب تنامت المعارضة في تركيا نتيجة لتبلور الأفكار الديمقراطية وقيام نظام تعدد الأحزاب، وكان التيار الإسلامي واحدا من قوى المعارضة وتمثل بمجموعة من المنظمات والجمعيات الإسلامية التي ظهرت بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٤٨ منها جمعية الإسلام وجمعية التطهير.

وقد طالبت هذه التنظيمات حزب الشعب الجمهوري الحاكم الذي سبق أن أسسه مصطفى كمال بالتخلي عن سياسته العلمانية والتخفيف من تدخله في شؤون الناس ومعتقداتهم الدينية، كما طالبت بإلغاء القوانين العلمانية "والعمل على تربية النشء الجديد تربية إسلامية".

ولم يكن رد فعل العلمانيين حادا وقويا، بل إن تيارا ظهر في حزب الشعب الجمهوري العلماني الحاكم نفسه تزعمه حمد الله وتيكلي أو غلو يطالب بتوقف الدولة عن منع الناس من التعبير عن معتقداتهم الدينية، وفي هذه المرحلة كان رد فعل السلطة أنها قامت بالتخفيف من إجراءاتها العلمانية في ما يمثل سابقة في إطار الصراع بين التيارين.

وسط تلك الأجواء أسس جلال بايار الحزب الديمقراطي كحزب معارض سنة ١٩٤٦ وتوفي في انتخابات ١٩٥٤ و١٩٥٧ ونهيا لهذا الحزب حكم تركيا خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ بحكومة رأسها آنذاك عدنان مندريس الذي قام بإجراءات تصالحيه مع المظاهر الإسلامية رغم أنه لم يكن إسلاميا بالأساس.

رحب مندريس بدور علماء الدين في تربية الجيل الجديد بروح الإخلاص للوطن والشريعة على حد وصفه، وألقى خطابا في إنطاكية سنة ١٩٥٢ أكد فيه أن سياسة الحزب الجديدة تجاه التسامح مع التيار الديني الإسلامي لا تتعارض مع الكمالية، لكن عددا من المراقبين عدوا الخطاب بمثابة إشارة البدء بمهاجمة العلمانية.

ويبدو أن هذه الأجواء هيأت الفرصة لأعداء العلمانية فشهدت تركيا بالفعل حملة واسعة ضد القوى العلمانية حتى إن هناك من اتهم مصطفى كمال بالتخلي عن الإسلام.. كما أن سياسة الحزب الديمقراطي تلك أفسحت المجال لتنامي تنظيمات إسلامية كان لها نشاطاتها السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية منها التيجانية والنورية والسليمانية، وقد تعززت جراء ذلك مواقع علماء الدين في الحياة الاجتماعية والتركية المعاصرة.

هذه التطورات أقتعت القوى العلمانية بأن هناك تهديدات جادة تواجهها المبادئ الأتاتوركية، وقد تعاظمت التهديدات وظهر من يعد المسؤولين العلمانيين الأتراك كفاراً يجب محاربتهم، وعندما شعر الجيش الذي يصف نفسه بأنه حامي المبادئ الأتاتوركية بخطورة تلك الاتجاهات وتساهل الحزب الديمقراطي الحاكم تجاهها أقدم على القيام بانقلاب عسكري في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٠ بقيادة الجنرال جمال كور سيل، وقد تشكلت لجنة الوحدة الوطنية التي أكدت أن حكومة الحزب الديمقراطي قد انتهكت الحقوق الطبيعية للأمة التركية وعطلت إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك وعرضت المبادئ الكمالية للخطر وأنه لا بد من إنقاذ البلاد.

وقدم قادة الحزب الديمقراطي في يوليو/ تموز ١٩٦٠ إلى المحاكمة بتهمة محاولة النيل من الاستقلال الوطني وإقامة النظام الدكتاتوري ومحاولة إلغاء الدستور وبعد ستة أشهر، أصدرت المحكمة عقوبة الإعدام على ١٥ شخصا من أعضاء الحزب الديمقراطي في مقدمتهم جلال بايار وعدنان مندريس.

## تنوع أساليب المواجهة

بعد النهاية الدامية لحكومة مندريس جرى حل الأحزاب ودعا قادة الانقلاب الشعب للاعتماد على تقاليد الجيش التركي الراسخة باعتباره حامي أسس الديمقراطية التي وضعها أتاتورك. وقد حصن الجيش دوره من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١ وهي مجلس الأمن القومي، الذي أصبح يضم قادة القوات المسلحة والوزراء الأساسيين في الحكومة، ولم تقتصر نشاطاته على الأمور العسكرية بل تعدتها إلى الأمور الاقتصادية والتربوية وحتى النقل والمواصلات.

عاد التهديد الإسلامي للعلمانية من جديد حينما حصل حزب السلامة الذي يقوده نجم الدين أربكان على نحو ١٢% من الأصوات في انتخابات العام ١٩٧٣، لم يكن ذلك الحزب يخفي توجهاته الإسلامية المباشرة، ولا أنه وريث لحزب النظام الوطني الذي جرى حله بقرار من المحكمة الدستورية بعد انقلاب العام ١٩٧١ بسبب "نشاطاته المناوئة للأفكار العلمانية السائدة في تركيا وسعيه لإقامة حكومة إسلامية"، وهكذا بدأت الأوساط العلمانية تستشعر تنامي خطر المناوئين لها من التيارات الإسلامية لاسيما إن كانت هذه التيارات تجهر برغبتها بإقامة دولة دينية في تركيا وبعث التوحيد مع الدول الإسلامية، كما كان يعبر عنه في أفكار حزب السلامة الوطنية الذي كان له مفهومه السلفي في فكرة الخلافة والخليفة.

ومن الواضح أن عدم مشاركة حزب السلامة الوطنية في الحكومة أبعده عن هجمات مناوئيه، لكنه تعرض للحل بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠ إلى جانب الأحزاب الأخرى ليعود من جديد عام ١٩٨٣ تحت اسم حزب الرفاه الذي رفع شعار النظام العادل، ويقصد به إقامة الشريعة الإسلامية ولكن بأسلوب الحوار والإقناع.

وبعد تشكيل حزب الرفاه كثفت الحركة الإسلامية من نشاطها في كافة المدن التركية، لذلك اضطرت القوى العلمانية أن تكتل نفسها في تنظيم جديد في ٢٠ مايو/ أيار ١٩٨٣ باسم حزب الوطن الأم بزعامة الاقتصادي الليبرالي توركوت أوزال (توفي في ١٧ أبريل/ نيسان ١٩٩٣) الذي شكل الحكومة بعد فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات ١٩٨٣.

اعتمد أوزال أسلوبا جديدا في مواجهة التيارات الإسلامية المتصاعدة التي يمثلها حزب الرفاه تختلف عن أساليب القمع والحل الذي لم يعد مناسباً في ضوء التطورات الدولية ورغبة تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد أفسح أوزال المجال للتيارات الإسلامية بالانتشار في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام حزب الرفاه، لكن هذا الأخير واصل صعوده وفاز بعد نحو عشر سنوات في الانتخابات البلدية سنة ١٩٩٤ ثم في الانتخابات النيابية سنة ١٩٩٥ ليتولى نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦ بعد الائتلاف مع حزب الطرق القويم.

كانت هذه الحكومة هي أقوى مؤشر تشهد تركيا منذ بدء عهد الجمهورية على قوة الطرف الآخر المناوئ للعلمانية التي استقرت كواقع دستوري وسياسي في البلاد، وفي الوقت نفسه عبر فوز الرفاه عن ضعف الأحزاب والقوى العلمانية وانهيار أيديولوجيا اليسار الديمقراطي، وعلى حد وصف علي بولاج المفكر الإسلامي التركي فإن "القوى العلمانية والنخب الجمهورية التي احتكرت المجتمع السياسي التركي في ظروف ما قبل السبعينيات من القرن الماضي كانت عاملا أساسيا في دفع الشعب لتأييد الحركات الإسلامية وفي مقدمتها الرفاه".

بالطبع لم يكن كل ذلك مما يمكن أن يرضي القوى العلمانية وفي مقدمتها الجيش، وقد جاءت الفرصة لهذه القوى عندما ألقى رئيس بلدية سينجان (إحدى ضواحي أنقرة) المنتمي إلى حزب الرفاه كلمة في احتفال نظم يوم ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ بعنوان (من أجل القدس)، ودعا فيها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وكذلك عندما أقدم رئيس الحكومة أربكان على التحذير من مغبة معاداة الإسلام وتنديده في تصريح نشرته صحيفة صباح ٢٧ شباط ١٩٩٧ بما أسماه "فاشية العلمنة في تركيا".

حركت هذه التحديات المباشرة من قبل حكم بصف نفسه صراحة بأنه إسلامي الجيش ليواجه حكومة الرفاه حتى إن احد قادة الجيش قال "إن المعركة ضد الإسلاميين مسألة حياة أو موت"، وهكذا وفي الأول من مارس/ آذار ١٩٩٧ خاطب رئيس الجمهورية سليمان ديميريل أربكان في رسالة رسمية جاء فيها "تسود قناعة عامة أنكم انحرقتم عن طريق الجمهورية العلمانية والديمقراطية، وإنني أشاطر أصحاب هذه القناعة رأيهم". وأضاف ديميريل "إذا تمسكتكم كحكومة بموقفكم الحالي، فإن النظام سيكون في خطر".

جاءت رسالة ديميريل إلى أربكان بعد أن كان الأول قد تسلم رسالة من الجنرال إسماعيل حقي قره داغي رئيس أركان الجيش، وبعد بضعة أيام من تسلم أربكان إنذارا مباشرا من الجيش تضمن (٢٠ نقطة) انصبت جميعها على كبح ما سمي آنذاك بـ "التطلعات الأصولية الإسلامية" ومن هذه النقاط: فرض رقابة شديدة على المؤسسات الدينية وفرض القيود على الدعم المالي الخارجي للرفاه وإقالة أكثر من ١٦٠ ضابطا بتهمة تبني توجهات إسلامية وغلق التكايا والزوايا والالتزام الكامل بالمادة (١٧٤) من الدستور التي تؤكد المبادئ الأساسية للجمهورية التركية، وفي مقدمتها النزعة العلمانية وعدم التفكير بالسماح بارتداء الحجاب.

وبعد نحو عام واحد على توليه الحكومة أجبر الجيش أربكان على الاستقالة في ١٨ يونيو/ حزيران ١٩٩٧، وجرى حل حزب الرفاه لنتهي أبرز تجربة حكم معادية للعلمانية في تركيا بتدخل واضح ومؤثر من الجيش ولكن من غير انقلاب عسكري.

## استيعاب القوى العلمانية

في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨ أدين رئيس بلدية إسطنبول رجب طيب اردوغان وسجن مدة عشرة أشهر بسبب خطاب كان قد ألقاه قبل ذلك بأقل من عام قال فيه "إن المساجد هي ثكناتنا، والمآذن حرابنا، والقباب خوذاتنا، والمؤمنون جنودنا"، كان ذلك الإجراء جزءا من حملة مشددة شنتها القوى العلمانية وفي مقدمتها الجيش ضد حزب الفضيلة الذي كان ينتمي إليه والذي تشكل بدلا عن حزب الرفاه بزعامه جديدة، وبعد خروجه من السجن أسس اردوغان في أغسطس/ آب ٢٠٠١ حزب العدالة والتنمية / الذي قدر له أن يفتتح مرحلة جديدة من العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين.

تمكن العدالة والتنمية من الفوز في انتخابات العام ٢٠٠٢ بأغلبية كبيرة وشكل الحكومة التي لم تقدم نفسها على أنها حكومة إسلامية وإن كان ابرز قيادات الحزب هم من الإسلاميين الذين عملوا بمعوية أربكان، لكن تجربة الأخير على ما يبدو ظلت شاخصة أمام القادة الجدد لتركيا، حيث تبين أن ثمة قواعد جديدة للعبة بدأت تظهر للعيان ومن أبرزها نجاح جماعة اردوغان في تجاوز أخطاء أربكان خاصة في مجال الاصطدام مع العلمانيين وكذلك السعي لتقديم صورة جديدة للإسلام وهي صورة الإسلام المعتدل الذي يرى أن لتركيا جناحين أحدهما في الشرق والآخر في الغرب. كما حرص اردوغان وحزبه على تقديم العلمانية على أنها غير معادية للإسلام وكل ما في الأمر أن هناك ثلاثة احتياجات مهمة للشعب التركي تتمثل بالحرية والعدالة ولقمة العيش، ويبدو أن هذا هو سر تقبل العلمانيين لحكومة العدالة والتنمية.

ورغم أن اردوغان وحزبه لا يخفيان أن لديهما برنامجا إسلاميا للتعديل الجذري لقيم وتوجهات المجتمع التركي، فهما يعلنان باستمرار أن العلمانية المعتدلة لا تحارب الدين وتقبلها القوات المسلحة والشعب معا، كما أن اردوغان لا يزال يتمسك بعقلانية الاتجاه الإسلامي المعتدل الذي يتبنى الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية.

وحتى الآن يبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية قادرة على مواجهة ضغوط الجيش وربما يستمر ذلك إذا ما أثبتت للجيش والعلمانيين أنها لا تسعى لتعديل دستور البلاد وطابعه العلماني، ومما يساعدها في ذلك امتلاكها برنامجا واضحا لإصلاح النظام الضريبي ومواجهة التضخم ومقاومة الفساد المالي وملاحقة الثروات غير المشروعة ومحاربة البيروقراطية والعمل على وقف تدهور الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة.

ولأن القوى العلمانية في تركيا تعاني من الضعف والتشردم ومع قدرة القوى الإسلامية وحزب العدالة والتنمية على استيعاب مشكلات تركيا ومعرفة احتياجات الناس فيها ومطامحهم خاصة فيما يتعلق بقيم العدالة والحرية

ولقمة العيش، والسعي لمواجهة المفهوم المتشدد للعلمانية بأنها عدو الدين وكذلك منع استضعاف المتدينين وإيذائهم، والأهم من ذلك تأكيد أردوغان أنه يعمل من أجل استعادة هيبة تركيا، في مثل هذه الظروف فإن القوى الإسلامية ستستطيع ليس البقاء في السلطة لمراحل أخرى في تركيا وإنما كسب ممثلي الاتجاهات العلمانية القومية التركية كذلك.

# الدين والعلمانية

## الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة

بشير موسى نافع  
مفكر و كاتب عربي

### القسم الأول

ثمة جدل كبير، داخل تركيا وخارجها، حول حقيقة الانتماء الإسلامي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، إذ بينما أعلن قادة الحزب منذ لحظة إطلاقه أنهم ليسوا بصدد تأسيس قوة إسلامية سياسية جديدة في البلاد، يواجه الحزب اتهامات من معسكرين مختلفين:

**الأولى:** تلك التي تصدر من المعسكر العلماني الراديكالي التركي وأوساط غربية معادية لكل ما يمت إلى الإسلام بصلة، تتمحور هذه الاتهامات حول مؤامرة أسطورية ينسجها الإسلاميون للسيطرة على الحكم في واحدة من أكبر بلدان العالم الإسلامي بهدف القضاء على الحدائث التركية ودفع عقارب الساعة إلى الوراء.

**أما الثانية:** فتأتي من الأوساط الإسلامية السياسية التركية، كذلك التي يقودها المهندس نجم الدين أربكان، التي تتهم قادة حزب العدالة والتنمية بالتآمر على الإسلام ومحاولة إجهاض إمكانات التحول الإسلامي الحقيقي في البلاد. هذا الجدل حول العدالة والتنمية، حزباً وحكومة، الذي لا يكاد يشهده أي بلد مسلم آخر، يعكس التعقيد البالغ الذي يحيط بتاريخ الحركة الإسلامية في تركيا ومحاولة قراءة هذا التاريخ.

كانت تركيا هي أرض انطلاق الدولة العثمانية ومقر سلطنتها وعاصمتها طوال ٧٠٠ عام، وهي الدولة التي حضنت الخلافة الإسلامية لقرون خمسة من تاريخها. ولأن الدولة العثمانية ولدت في تخوم الإسلام، من رحم حركة غزو وجهاد واسعة النطاق، فقد استقرت في هذا الجزء من العالم الإسلامي روح نضالية عميقة الجذور، مسلحة بالشعور بالمسؤولية تجاه الإسلام، ديناً وأمة وميراثاً. ولكن الحرب العالمية الأولى وضعت نهاية مؤلمة للدولة العثمانية وللخلافة الإسلامية معاً.

كانت نهاية الدولة، كما بدايتها، لحظة مشحونة بالعنف والاضطراب والتحولات الانقلابية. وسرعان ما تبوأ تركيا الحديثة، تركيا الجمهورية، موقعا بارزا على الخريطة السياسية والإستراتيجية العالمية. ولعل هذا ما جعل ولادة التيار الإسلامي السياسي في تركيا تتأخر عن مثيلاتها من الدول الإسلامية الرئيسية، وما واجه القوى الإسلامية السياسية التركية بعقبات وصعوبات مختلفة، كما ونوعاً، تختلف عن تلك التي واجهتها القوى الإسلامية السياسية في مناطق العالم الإسلامي الأخرى.

بيد أن من الضروري ملاحظة أن التيار الإسلامي السياسي في تركيا الحديثة لا يمثل استمراراً للميراث العثماني ومؤسسة الخلافة. قد يستلهم الإسلاميون الأتراك المحدثون الذكريات العظيمة لإمبراطورية الفاتحين وحاضنة الخلافة، ولكن هذا الاستلham لا يلعب أكثر من دور روعي في رفق القوى الإسلامية التركية.

الإسلاميون الأتراك، ككل القوى الإسلامية السياسية الأخرى، ينتمون إلى فئات الانتلجنسيا الحديثة، تلقوا تعليمهم في المعاهد والجامعات الحديثة، يتحدثون لغة العالم الحديث، وقرؤون مستقبل تركيا قراءة سياسية حديثة، حتى وهم يسعون إلى جعل الإسلام الإطار المرجعي لهذا المستقبل.

بكلمة أخرى، تركيا الجمهورية، بعلمانييها وإسلامييها، سارت شوطاً كبيراً في القطيعة مع الميراث العثماني السياسي، سلطنة وخلافة. بل إن نهاية السلطنة والخلافة لم تأت إلا بعد أن فقدت كلتاها مبرر وجودها.

### موت الميراث العثماني

يرتبط معنى تركيا الحديثة ومبناها بمؤسس الجمهورية مصطفى كمال (أتاتورك لاحقاً). كان مصطفى كمال ضابطاً عثمانياً من طراز رفيع، تخرج في المدرسة الحربية العثمانية الحديثة. وليس صحيحاً أنه كان عضواً في جمعية الاتحاد والترقي، التي سيطرت على مقاليد الدولة العثمانية منذ انقلابي ١٩٠٨-١٩٠٩.

الصحيح أن علاقته بالضباط الرئيسيين في الاتحاد والترقي لم تكن حسنة، وقد اصطدم مصطفى كمال بأنور باشا، وزير الدفاع وأحد القادة الرئيسيين للجمعية، منذ سنوات المقاومة العثمانية للغزو الإيطالي لليبيا في ١٩١٩، وبعد إقرار الدولة العثمانية بهزيمتها في الحرب الأولى وخسارتها لكل ولاياتها العربية، تعرضت منطقة الأناضول التركية لغزو يوناني، بينما قسمت البلاد إلى قطاعات نفوذ لدول الحلفاء. كان الإنزال اليوناني في منطقة أزمير إهانة بالغة للأتراك، ما دفع مصطفى كمال إلى الاستقالة من منصبه العسكري والتوجه إلى الأناضول حيث اختير لقيادة المقاومة للقوات اليونانية المحتلة.

نجاحات المقاومة في الأناضول ووقوع الحكومة العثمانية في إسطنبول تحت النفوذ البريطاني، جعلت من مصطفى كمال بطلاً تركيا وإسلامياً. ولكن الأهم من ذلك، كان تحول أنقرة، مقر قيادة أتاتورك، إلى مركز منافس لإسطنبول. المجلس الوطني الكبير، الذي أسس في أنقرة كبرلمان للقوى الشعبية المنخرطة في المقاومة، أصبح بديلاً للبرلمان العثماني في إسطنبول، ورابطة الدفاع عن الأناضول والروملي، التي قادت حركة المقاومة، أصبحت حكومة موازية لحكومة إسطنبول.

في يناير/كانون الثاني ١٩٢١، خطا المجلس الوطني في أنقرة الخطوة الأولى في تحديه لشرعية إسطنبول عندما وضع وثيقة دستورية أطلق عليها اسم القانون الأساسي. وكلما حققت المقاومة مزيداً من النجاحات ضد المحتلين اليونانيين، تسارعت خطوات أتاتورك في تقويض شرعية الحكومة العثمانية وتعزيز قواعد النظام الجديد.

في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٣، اختار المجلس الوطني أنقرة عاصمة، ومن ثم ألغيت السلطنة وأعلنت تركيا جمهورية. لم تكن إجراءات مصطفى كمال والملتقن حوله مؤامرة ما، بل نتاجاً طبيعياً لسياق تاريخي أخذ في التسارع منذ اندلاع نيران الحرب الكبرى. كان مصطفى كمال وصحبه أبناء حركة التحديث العثماني التي أطلقت منذ منتصف القرن الـ١٩، ولم ير هؤلاء مستقبلاً لتركيا خارج مجال الحداثة الأوروبية. فوق ذلك، أدى خضوع إسطنبول للنفوذ البريطاني بعد الهزيمة، ونجاح المقاومة في تحرير الأناضول من الغزو اليوناني، إلى وصم حكومة إسطنبول والسلطان/ال خليفة بالخيانة وصعود مصطفى كمال وصحبه إلى مصاف المنقذين.

ولأن دولة أنقرة ولدت وتجلت في صراع على الشرعية مع دولة إسطنبول لم يكن مستغرباً أن تتبنى أنقرة توجهها مناقضاً لكل ما تمثله إسطنبول. كان خيار مصطفى كمال الأولي الحفاظ على الخلافة كمؤسسة دينية شبيهة بوضع الفاتيكان. ولكن الضغوط الإسلامية المتصاعدة للحفاظ على الخلافة جعلت حكومة مصطفى كمال تستشعر خطر النشاطات الإسلامية على شؤون الجمهورية، وسعى بالتالي إلى التخلص من الخلافة. وقد جاءت اللحظة الحاسمة في مارس/أذار ١٩٢٤، عندما أخذ المجلس الوطني قراراً بإلغاء الخلافة وكل المؤسسات المرتبطة بها، مثل مؤسسة شيخ الإسلام.

لم تمر هذه التطورات الهائلة في البنية التركيبية السياسية بلا معارضة، بل إن المعارضة داخل المجلس الوطني ذاته كانت معارضة ملموسة إلى حد كبير. وما أن أُطيح بمؤسسة الخلافة حتى اندلعت معارضة إسلامية من نوع آخر، ففي فبراير/شباط ١٩٢٥ اشتعلت مناطق الأناضول الشرقية بتمرد مسلح قاده شيخ كردي الأصل من شيوخ الطريقة النقشبندية.

أعلنت حكومة مصطفى كمال حالة الطوارئ في البلاد وواجهت التمرد بقدر كبير من العنف، ذاهبة إلى حد إعدام الشيخ سعيد بيران و٤٦ من أتباعه، ومن ثم إعلان حظر شامل على الطرق الصوفية. وقد استغل مصطفى كمال ظروف التمرد لإصدار قرار بمنع الأحزاب المعارضة وإقامة نظام الحزب الواحد، حزب الشعب الجمهوري الحاكم.

خلال السنوات القليلة التالية، صدرت عشرات القوانين التي استهدفت تفويض نفوذ الإسلام والميراث العثماني في تركيا الدولة والمجتمع. في ١٩٢٨ ألغيت مادة الدستور الناصة على أن الإسلام هو دين الدولة. وفي ١٩٣٧، أدرجت في الدستور المبادئ التي تركز إليها تركيا الحديثة كما أرادها مصطفى كمال: القومية والجمهورية والإصلاح والعلمانية والشعبوية. بذلك أصبحت الجمهورية التركية أوتوقراطية علمانية بكل معنى الكلمة، أوتوقراطية بحكم ديكتاتوري صارم، وأيديولوجيا علمانية تروج لها الدولة كما المعتقد الديني.

## تصدع العلمانية

لم تهزم قوى المعارضة الإسلامية تماما أمام قوة الدولة الباطشة، فقد استمرت الطرق الصوفية، حتى بعد منعها الرسمي تنشط في الخفاء، لاسيما في المناطق الريفية التي لم تستطع آلة الدولة العلمانية الإعلامية والثقافية تحقيق اختراق كبير لأنماط حياتها. كما نشط عالم تركي مسلم ذو خلفية صوفية نقشبندية، بديع الزمان سعيد نورسي (١٨٧٦-١٩٦٠)، كأبرز تحد ديني إسلامي لعلمانية الجمهورية المعادية للدين.

ولد بديع الزمان في قرية نورس بمنطقة بتليس من شرق الأناضول ذي الأكثرية الكردية، وتلقى تعليمه في دوائر الطريقة النقشبندية ذات النفوذ الكبير في المنطقة. عارض بديع الزمان حكم الاتحاد والترقي، الذي رأى فيه إضعافا للإسلام، ما تسبب في تعرضه للنفي.

خلال الحرب الأولى، قاتل بديع الزمان على الجبهة الروسية وتعرض للأسر. وبعد نهاية الحرب شارك في المقاومة وحرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال. ولكن ما ان اتضحت توجهات الدولة الجديدة، حتى بدأ بديع الزمان معارضته للجمهورية، داعيا إلى حركة إحياء إسلامي للنهوض بتركيا. وقد اتهم أنورسي بدعم ثورة الشيخ سعيد في ١٩٢٥، ما تسبب في نفيه من جديد. ولكن صوته جذب الكثير من الأتباع، الذين أخذوا في تلقف رسائله وتوزيع المئات وربما الآلاف من نسخها المخطوطة سرا. قضى بديع الزمان معظم الفترة بين ١٩٢٥ ووفاته في ١٩٦٠ بين السجن والمنفى الداخلي، ولكن تلاميذه وأتباعه، الذين أصبحوا يعرفون باسم النورسيين، كانوا ينتشرون في أنحاء البلاد.

لا يمكن تصنيف النورسية ضمن الحركات الإسلامية السياسية، ولكنها بلا شك واحدة من أهم حركات الإحياء الإسلامي الديني في القرن العشرين. وربما كانت النورسية أقرب إلى نموذج الجمعية الشرعية في مصر، رغم الاختلاف في التوجهات العقدية بين الاثنتين. ولا يزال التيار النورسي نشطا في تركيا اليوم، لاسيما في مجالات النشر والمؤتمرات والإعلام. ولكن تفكك النورسيين إلى مجموعات متعددة، يدعي كل منها شرعية التعبير عن ميراث بديع الزمان، أضعف أثر التيار. العامل الآخر الذي أسهم في إضعاف النورسيين كان بلا شك بروز القوى الإسلامية السياسية ونجاحاتها الانتخابية المتكررة.

خلال الثلاثينيات والأربعينيات، ورغم الاحتفال العالمي الكبير بالعلمانية التركية كان النظام العلماني يتشقق من داخله. ففي منتصف الثلاثينيات مثلا أسس مصطفى كمال أتاتورك أكاديمية التاريخ والعلوم الاجتماعية التي أراد منها أن تصبح مركز التسوية الفكري والثقافي لتصوره للقومية والأمة التركية. ولكن لأن مجدا للأمة التركية ما كان يمكن أن يساوي مجدها الإمبراطوري الإسلامي فسرعان ما تحولت الأكاديمية إلى مركز إحياء للتاريخ العثماني، وليبرز منها بعض من أهم المؤرخين الأتراك العثمانيين، بما في ذلك شيخهم جميعاً فؤاد كوبرللو.

وفي ١٩٣٨، عشية الحرب العالمية الثانية، توفي مصطفى كمال أتاتورك، وتولى الرئاسة رفيقه عصمت إينونو. وبعد فترة من الحياد التحقت تركيا بالحلفاء، لتؤمن مقعدا لها على طاولة النظام العالمي الجديد.

ولأن تصور الحلفاء لعالم ما بعد النازية كان تصورا ديمقراطيا، فقد بادر إينونو للسماح بتعددية محسوبة للأحزاب، وهو ما أدى إلى خروج مجموعة ليبرالية من حزب الشعب الجمهوري الحاكم، بقيادة عدنان مندريس، يرافقه جلال بايار والمؤرخ فؤاد كوبرللو، لتشكيل الحزب الديمقراطي.



اكتسح مندريس انتخابات ١٩٥٠ ببرنامج بسيط، وعد بإلغاء إجراءات الدولة العلمانية المعادية للشعائر الإسلامية، مثل منع الأذان باللغة العربية ووضع قيود على عدد الأتراك المؤيدين لفريضة الحج، مبتدئا بذلك عهد الجمهورية الثانية. ثم عاد مندريس واكتسح انتخابات ١٩٥٤ و١٩٥٧، مواصلا سياسة التحالف مع الغرب في الحرب الباردة خارجيا وإفصاح المجال للتعبيرات الإسلامية داخليا. لم يكن مندريس مناهضا لجمهورية أتاتورك، ولكنه أدرك بحصافته السياسية أن المشروع الأتاتوركي قد وضع الدولة في صدام دائم مع الضمير الجمعي للأتراك. ولأن إصلاحاته وجدت استجابة شعبية عارمة لم يكن هناك من طريق لوضع نهاية للجمهورية الثانية بدون قوة الجيش، وهو ما تجلى أخيرا في انقلاب ١٩٦٠ الذي قاده جمال جورسيل.

حاكم الانقلابيون قادة الجمهورية الثانية، وأعدموا مندريس ووزير المالية والخارجية، بينما لم ينج بايار من الإعدام إلا لتقدمه في السن. وفي الوقت نفسه، أحيل زهاء الأربعين في المائة من ضباط الجيش على التقاعد للشك في ولائهم لمندريس.

في السنة التالية للانقلاب وضع دستور جديد للبلاد، اعتقد واضعوه أنه سيكون الضمانة للنظام العلماني. وقد أسس دستور ١٩٦١، إلى جانب توجهه الاجتماعي، لدور الجيش السياسي من خلال مجلس الأمن القومي، وهو الدور الذي سيستمر على نحو أو آخر حتى مطلع القرن الحالي. ذلك كله لم يستطع إخفاء حقيقة إن الجمهورية الثانية أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن نظام أتاتورك لم يكن قابلا للحياة، وأن تغييرات جوهرية لا بد أن تجرى على علاقة الدولة بالإسلام وبالمجتمع على السواء.

بيد أن التحول الرئيس الذي صنعه حقه مندريس كان فتح المجال للتفكير الإسلامي السياسي في تركيا. كانت القوى الإسلامية السياسية قد انتشرت في كل أنحاء العالم الإسلامي، من مصر وسوريا والعراق والسودان إلى باكستان وبنونيسيا. وبكسر شوكة الدولة العلمانية المناهضة للدين كدين بدأت مجموعة من أبناء الأنتلجنسيا التركية في بلورة تصور سياسي إسلامي لتركيا الحديثة.

## القسم الثاني

في العام ١٩٧٠، قام أستاذ جامعي شاب للهندسة الميكانيكية تلقى دراسته العليا في ألمانيا، هو نجم الدين أربكان، بتأسيس حزب جديد تحت اسم حزب النظام الوطني.

دافع حزب النظام الوطني عن الديمقراطية التركية، وتضمن خطابه قبولاً ضمنياً بالدولة التركية الحديثة وبالأساس القومي لتركيا. ولكن برنامج هذا الحزب كان أكثر إسلامية من أي تعبير تركي سياسي آخر منذ ولادة جمهورية أتاتورك. كانت هذه هي بداية الحركة الإسلامية الحديثة في تركيا الجمهورية.

أثار التشطي المتزايد في الساحة السياسية المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها منذ ١٩٦٠ حارسا معلنا للجمهورية القومية العلمانية.

وفي مارس/ آذار ١٩٧١ تدخل الجيش من جديد لفرض استقالة حكومة سليمان ديميريل ومنع حزبي النظام الوطني الإسلامي والعمال اليساري، إضافة إلى إدخال تعديلات طالت ٣٥ مادة من مواد دستور ١٩٦١.

استهدفت التعديلات تعزيز سلطة الدولة على وسائل الإعلام، وفرضت حظرا متشددا على استخدام الدين في السياسة، ومنح سلطات أعلى لمجلس الأمن القومي.

ولكن الانقلاب العسكري المقنع لم يضع نهاية لوجود أربكان ورفاقه الذين عادوا للعمل السياسي باسم حزب الإنقاذ الوطني. وفي انتخابات ١٩٧٣ نجح حزب الإنقاذ في الحصول على ٤٩ مقعدا، ليصبح التحالف معه ضروريا لتشكيل حكومة مستقرة، نظرا لأن حزب العدالة بقيادة ديميريل حصل على ١٤٩ مقعدا وحزب الشعب الجمهوري

بقيادة بولند أجويد على ١٨٥ مقعدا. وهكذا، ذهب أجويد إلى التحالف مع أربكان لتشكيل حكومته الأولى في يناير/ كانون الثاني ١٩٧٤.

كان تحالف الطرفين براغماتيا وليس أيديولوجيا، ومدفوعا برغبة أربكان بالحصول على اعتراف مؤسسة الدولة التركية بوجوده ووجود حزبه كطرف أصيل في الساحة السياسية. في صيف العام نفسه، وجدت حكومة أجويد- أربكان نفسها في مواجهة الأزمة القبرصية. وعندما أخذت الحكومة قرارها بإنزال القوات التركية في شمال قبرص، خرج الأتراك بمئات الألوف إلى الشارع يحيون حكومتهم، مطلقين لقب الغازي على أربكان وأجويد.

ولكن السبعينيات كانت فترة اضطرابات داخلية كبرى في تركيا، فقد اتسع نطاق الصدمات بين العناصر اليسارية من جهة والإسلامية والقومية من جهة أخرى، لا سيما في الجامعات. كما أن تصاعد معدلات التضخم كان يدفع اقتصاد البلاد إلى الانهيار. وسرعان ما واجهت تركيا واحدة أخرى من اللحظات التحولية الرئيسية في تاريخها. وكانت قوة الإسلام السياسية هي التي فرضت ذلك التحول.

في فبراير/ شباط ١٩٧٩، انتصرت الثورة الإسلامية في إيران، وبدأت الدول الغربية تتظر إلى الإسلام السياسي باعتباره مصدر خطر وتهديد. وفي السادس من سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ دعا حزب الإنقاذ الوطني إلى تجمع جماهيري كبير للاحتجاج على قيام الدولة العبرية ضم مدينة القدس. كانت التظاهرة واحدة من كبرى التظاهرات الجماهيرية في التاريخ التركي، وقد رآها كثيرون حركة تؤكد على هوية تركيا الإسلامية وارتباطها بالعالم الإسلامي، ومؤشرا على أن خطر الإسلام السياسي بات يطال تركيا نفسها، ثاني أكبر قوة عسكرية في حلف الناتو.

بعد ستة أيام فقط قاد رئيس الأركان التركي الجنرال كنعان إيفرين انقلابا عسكريا، وضع البلاد تحت سلطة مجلس الأمن القومي، وحل البرلمان وعطل الدستور وألقي القبض على قادة الأحزاب السياسية، وبدأت حملة أمنية واسعة ضد الناشطين الإسلاميين واليساريين على السواء، بهدف إحكام سيطرة الدولة ووضع حد للانتهاب الأمني والسياسي. ولكن السنوات القليلة التالية أثبتت أن كنعان إيفرين، سواء لقناعات خاصة أو لإدراكه حقائق الواقع، كان يسعى إلى إحكام سيطرة الدولة على الشأن الإسلامي لا العودة إلى صدام الدولة العدمي مع الإسلام.

## تنازلات شكلية للعلمانية

عام ١٩٨٣ اكتملت صياغة دستور جديد، وقد جاء نص الدستور طويلا ومنهكا إلى الحد الذي جعله أكثر الدساتير تعاملًا مع التفاصيل، وهو ما عكس القلق المتزايد في أوساط المؤسسة العلمانية تجاه قوة وفعالية التيار الإسلامي.

من ناحية أخرى، وعلى خلاف دستور ١٩٦١، جاء الدستور الجديد ليوجه تركيا نحو اقتصاد السوق، ولكن المشكلة لم تكن مشكلة دستورية لأن الجيش نفسه هو الذي أشرف على كتابة الدستور السابق، الذي اعتبر الضمان الأكبر للعلمانية، المشكلة كانت القطيعة الحادة بين إسلام الناس والعلمانية الصارمة للدولة، وهو ما دفع النظام إلى محاولة حل الإشكال عمليا بالسماح بالتعبيرات الإسلامية، طالما كانت غير سياسية ولا تهدد بنية الدولة.

وجد العسكريون ضالتهم في تورغوت أوزال، رجل الاقتصاد الليبرالي الذي تحدر من عائلة محافظة. تولى أوزال، كرئيس لحزب الوطن الأم، رئاسة الوزراء بين ١٩٨٣ و١٩٩١. وفي ١٩٨٧، سمح للقيادات الحزبية الأخرى بالعودة للعمل السياسي. شكل ديميريل حزب الطريق القويم، الليبرالي المحافظ، وشكل أجويد حزب اليسار الديمقراطي، بينما شكل إردال اينونو الحزب الاجتماعي الديمقراطي. وعاد الإسلاميون بقيادة أربكان في حزب الرفاه الوطني.

خلال فترة حكم أوزال رئيسا للوزراء وإيفرين رئيسا للجمهورية، شهدت تركيا أكبر حركة للانفتاح الاقتصادي، الذي واكبه بعض من الانفتاح السياسي والاجتماعي، وهو ما ساعد التيار الإسلامي على الانتشار. وقد أسهم في تعزيز القواعد الاقتصادية للإسلاميين المنح الأوروبية التي استهدفت النهوض الاقتصادي بالأناضول، المنطقة التي اعتبرت دائما معقل التيار الإسلامي. ولكن نهوض الأناضول الاقتصادي لم يضعف الإسلاميين، بل أدخل إلى

القاعدة الاقتصادية والصناعية التركية صنفاً جديداً من رجال الأعمال: الأناضوليون الإسلاميون الذين سيلعبون دوراً هاماً في موازين السياسة التركية خلال سنوات قليلة.

ولم تقف الأمور هنا، فقد فتحت حقبة إيفرين/ أوزال الباب لتوسع المدارس الدينية التي كانت قد ظهرت للمرة الأولى في عهد مندريس. كما دخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام بتأسيسهم عدداً من الصحف ودور النشر ومحطات الإذاعة والتلفزة الخاصة.

وصلت محاولة الدولة استيعاب الإسلام ذروتها عندما أخذ قصر رئاسة الجمهورية خلال فترة تولي أوزال الرئاسة بين ١٩٩١ و١٩٩٣ في استضافة احتفالات دينية صوفية بالمولد النبوي الشريف، بينما كان الإسلاميون يتوسعون في البيئة الليبرالية الجديدة.

في النهاية، وكما أظهرت التجربة المصرية في عهد الرئيس السادات، لم تستطع الدولة التحكم في القوة الصاعدة للإسلام السياسي. وفي انتخابات ١٩٩٦، نجح حزب الرفاه في الحصول على أكبر كتلة برلمانية، ما جعله مؤهلاً لتشكيل الحكومة إن استطاع عقد تحالف مع إحدى الكتل البرلمانية الأخرى.

وبعد مباحثات طويلة وشاقة توصل أربكان إلى اتفاق مع السيدة تانسو تشلر رئيسة حزب الطريق القويم على أساس توليه رئاسة الوزراء نصف الفترة البرلمانية، يتخلل بعدها عن الموقع لتشلر نصف الفترة التالية.

نجحت حكومة أربكان-تشلر في خفض معدلات التضخم وفي إطلاق حالة من النمو الاقتصادي غير المسبوق. ولأن أربكان كان يدرك حجم الدور الذي تلعبه القيادات العسكرية عبر مجلس الأمن القومي فقد تجنب ما أمكن الصدام مع جنرالات الجيش، حتى عندما تعلق الأمر بالعلاقات التركية-الإسرائيلية التي طالما شجبتها.

من ناحية أخرى تجاهل أربكان مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وعمل بجهد كبير على توجيه الاقتصاد التركي نحو المنطقة العربية والعالم الإسلامي. وفي محاولة لإقامة تحول إستراتيجي في وجهة تركيا، دعا أربكان إلى قيام مجموعة اقتصادية من الدول الإسلامية الرئيسة، بما في ذلك مصر والسعودية وإيران وماليزيا. ورغم أن المجموعة عقدت لقاء لها فإن عدم حماس عدد من أعضاء المجموعة للمشروع ثم تنحي أربكان عن موقعه وضع حداً لعملها.

لم يستمر أربكان في موقعه سوى عام واحد فقط، وقد وجد في صيف ١٩٩٧ أن أمامه إما الاستقالة أو أن تتعرض البلاد لانقلاب عسكري جديد. ونظراً لأن أربكان حاول جهده تجنب استفزاز الجيش على أي نحو من الانحاء، فقد كان من الصعب في ذلك الحين قراءة الأسباب التي أدت إلى قيام الجيش بإجبار أربكان على الاستقالة، سوى توجهاته الإسلامية المعروفة. وكان على دارسي الشأن التركي الانتظار عقداً آخر قبل أن يدركوا حقيقة الصراع في تركيا وعليها.

## علمانيون بخلفيات إسلامية

سنة ١٩٩٨، حظر حزب الرفاه من العمل السياسي، وبدأ القضاء التركي في ملاحقة أربكان وعدد من قادة حزبه بتهم مختلفة تتعلق بانتهاك موثيق علمانية الدولة وإهانة رموزها. لجأ أربكان وقيادات حزبه إلى المخرج التركي التقليدي بتأسيس حزب جديد باسم الفضيلة. ولكن حزب الفضيلة تعرض هو الآخر للحظر سنة ٢٠٠٠، وبدأ واضحاً أن القوى العلمانية النافذة في الجيش وبيروقراطية الدولة وجهاز القضاء ستقوم بكل ما بوسعها لمنع أربكان من الحصول على الدعم الانتخابي الكافي للمشاركة في الحكم.

وهنا بالذات بدأت التشققات في الظهور داخل حزب أربكان وفي صفوف أتباعه.

لم يكن سرا في الأوساط التركية الإسلامية أن أربكان يقود حزبه كسلطان عثماني، وأنه يصر على إدارة شؤون الحزب كافة، صغيرها وكبيرها، حتى أثناء الفترات التي منع فيها من ممارسة العمل السياسي.

وبعد أن مضى زهاء ثلاثة عقود على بروزه في الساحة السياسية التركية، كان أربكان قد أصبح عبئاً على زملائه أكثر منه مصدر إلهام لهم. ولا يخفى أن تقدم العمر من ناحية وطموحات جيل جديد من الشباب الأتراك الإسلاميين من ناحية أخرى قد لعبت دورها في انشقاق الحزبيين الإسلاميين على أنفسهم. ولكن الانشقاق هذه المرة حمل صبغة فكرية أيضاً.

في فبراير/ شباط ٢٠٠٠، قال رجب طيب أردوغان، القيادي البارز في حزب الفضيلة، "إن من الخطأ أن نسوي الحزب بالدين والدين بالسياسة. إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة إسلامية، ولنا حزباً ثيوقراطياً، أما في حال انخراط الناس الأتقياء في الحياة السياسية، مع امتناعهم عن اعتبار المعايير الدينية مرجعاً لهم، فلا يمكننا الحديث عن إسلام سياسي".

جاء تصريح أردوغان في سياق الدفاع عن حزب الفضيلة، ولكنه استبطن أيضاً بحثاً عن مخرج من مأزق العداء المستحكم بين أربكان والمؤسسة العلمانية في الدولة. وما إن صدر قرار حظر حزب الفضيلة سنة ٢٠٠٠، حتى أعلن أردوغان ومجموعة من رفاقه رغبتهم في تأسيس حزب مستقل.

في العام التالي ولد حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وعبد الله غول. كان أردوغان قد التحق في سن مبكرة بحزب السلامة الوطني، وظل عضواً في كل الأحزاب التالية التي درج أربكان على تأسيسها بعد حظر سلفها. في ١٩٨٥ أصبح أردوغان رئيس فرع حزب الرفاه الوطني في إسطنبول.

وفي ١٩٩٤ فاز فوزاً ساحقاً في انتخابات رئاسة بلدية المدينة. خلال فترة رئاسته لبلدية إسطنبول، نهض أردوغان بالمدينة نهضة نوعية، ما لفت إليه الأنظار وجعله واحداً من أكثر الشخصيات السياسية شعبية في البلاد. ولكنه تعرض هو الآخر لملاحقات قضائية تتعلق بآبيات شعر قرأها في خطاب له بمدينة ديار بكر، وصفت بأنها تحمل إهانة لذكرى أتاتورك.

عندما أسس حزب العدالة والتنمية أعلن أردوغان أن حزبه سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، ولن يدخل في مباحكات مع القوات المسلحة التركية. وقال "سننتج سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها ٩٩% من مواطني تركيا".

في تصريحات أردوغان المبكرة بدا للبعث أنه ليس أكثر من إسلامي جامع الطموح، يسعى إلى استرضاء الجيش والدولة العلمانية للفوز بالحكم، ولكن الحقيقة أن أردوغان ورفاقه توصلوا إلى قناة باستحالة نجاح حزب إسلامي في مناخ تركيا الحالي، حتى بعد ٦٠ عاماً على وفاة أتاتورك.

ما أراه أردوغان هو إقامة توافق سياسي بين الأتاتورية والإسلام، توافق يسمح بقيام حكم عقلائي يضع حداً لحرب الدولة على الدين، ويمنع انفجار الصراع بين أنصار الهوية الإسلامية وحراس القيم العلمانية للجمهورية. العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً، ليس صورة أخرى من محاولات أربكان الماراثونية لاستعادة تركيا إلى حضن الإسلام. العدالة والتنمية هو حزب علماني يحترم عقيدة الشعب التركي وإيمانه.

بهذا المركب القلق بين الأتاتورية والإسلام، بشعبية هائلة حازها أردوغان ورفاقه خلال سنوات إدارتهم عدداً من البلديات، بدعم هائل من اتحادات التجار والصناعيين المسلمين، وبجيش من الشباب النشطين والأكفاء، أدار العدالة والتنمية حملة انتخابية غير مسبوقه في ٢٠٠٢. وكانت النتيجة فوزاً ساحقاً للحزب الجديد، وإخفاقاً للأحزاب العلمانية التقليدية، يمينها ويسارها. ورغم الشكوك العميقة التي أبداها جنرالات الجيش تجاه العدالة والتنمية، لم تتحرك المؤسسة العسكرية لحرمان الفائزين من حقهم في تشكيل الحكومة.

كانت تركيا قد مرت منذ ١٩٩٩ بأزمة اقتصادية طاحنة، أفقدت الليرة التركية ٥٠% من قيمتها الفعلية. كما أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في هلسنكي بدء التفاوض حول سعي تركيا للترشح لعضوية الاتحاد. لم تكن الأزمة

الاقتصادية، ولا النظرة الأوروبية للحكم العسكري تسمحان بتدخل الجيش المباشر في نتائج الانتخابات. وكان واضحا أن كلا من قيادة العدالة والتنمية وقيادة الجيش يراهن على عامل الزمن.

بنيت توقعات الصدام بين الجيش وحكومة العدالة والتنمية على منطق تقليدي؛ فالخلفية الإسلامية لقيادة العدالة والتنمية لم تكن تخفى على أحد، والجيش هو حارس علمانية الجمهورية وعدائها لكل ما هو إسلامي. ولكن المفاجأة كانت في نجاح أردوغان ورفاقه في إدارة حكومة بالغة الكفاءة، وتطبيق برنامج إصلاح سياسي واقتصادي لم تعرف تركيا مثيلا له منذ نصف قرن على الأقل.

## المثال التركي

خلال العامين الأولين من عهدها، واصلت حكومة أردوغان المباحثات الخاصة بترشح تركيا للانضمام إلى الوحدة الأوروبية. وقد استخدم أردوغان المطالب الأوروبية بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والفصل القاطع بين السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية من أجل وضع نهاية لتدخل الجيش في شؤون الحكم. وفي خطوة تحويلية، ألغى مجلس الأمن القومي بتركيته العسكرية الطاغية واستبدلت به هيئة شورى ترتبط بمكتب رئيس الوزراء.

ضمت هيئة الشورى أغلبية من المدنيين، بما في ذلك الأمين العام للهيئة. كما أخضعت ميزانية الجيش للمرة الأولى لسلطة البرلمان والرقابة القضائية. وقد جاء الدعم الأهم لحكومة العدالة والتنمية من حيث لم يتوقع أحد، ففي سياق الحرب على الإرهاب والضغط الأميركي لتغيير مناهج التعليم والمناخ الثقافي والسياسي في بعض الدول الإسلامية، رأت واشنطن في التوجه العلماني لإسلامي العدالة والتنمية مثالا يمكن أن يحتذى في بلدان إسلامية أخرى.

استقبل أردوغان بترحاب في البيت الأبيض، وأبلغ جنرالات الجيش التركي معارضة واشنطن أي تحرك عسكري ضد حكومة العدالة والتنمية. ولكن ما إن بدأت عملية غزو العراق حتى اكتشفت إدارة بوش أن التعامل مع تركيا العدالة والتنمية لن يكون سهلا بالضرورة. فقد صوت البرلمان التركي، حيث يتمتع العدالة والتنمية بأغلبية مريحة، ضد السماح للقوات الأميركية باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق. ولم يتم تدارك الأمر، إلا بعد مرور عدة أسابيع من بدء الحرب، عندما سمح أردوغان للأمبركيين بتحريك إمدادات لوجستية فقط من تركيا إلى العراق.

أسهمت نجاحات الحكومة الداخلية في تعزيز شعبية أردوغان وحكومته. وسرعان ما أظهر أردوغان ووزير خارجيته عبدالله غول قدرا متزايدا من الثقة بالنفس. انتقدت حكومة أردوغان السياسة الأميركية في العراق، لا سيما التحالف الأميركي مع الأحزاب القومية الكردية. كما أعربت حكومة أنقرة عن قلقها تجاه أوضاع تركمان العراق. ثم فاجأ أردوغان كثيرين بتوجيه انتقاد لاذع لسياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

ورغم أن البعض أشار حينها إلى توتر في العلاقات التركية-الإسرائيلية نظرا لتزايد التقارير حول نشاطات إسرائيلية في شمال العراق فإن تصريحات أردوغان ذكرت بالالتزام أركان التاريخي بالقضية الفلسطينية. ولكن تغييرا ما شاب سياسة حكومة العدالة والتنمية في العام الثالث من ولايتها. انسحبت السياسة التركية كليا تقريبا من العراق، وتوقفت الانتقادات الموجهة للإسرائيليين. وفي مطلع مايو/أيار ٢٠٠٥ وصل أردوغان وبرفقته زوجته في زيارة لإسرائيل جذبت اهتماما عالميا بالغا. التقى أردوغان رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وعرض علنا التوسط في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

لم يلق اقتراح الوساطة استجابة، وقد فسر أردوغان سعيه إلى تحسين العلاقات التركية-الإسرائيلية بالرغبة في فتح الطريق لمساعدة الفلسطينيين. ولكن الواضح أن زيارة الدولة العبرية، في وقت يتعرض فيه الفلسطينيون للبطش الإسرائيلي، كان تنازلا كبيرا من رئيس حكومة العدالة والتنمية. ولم ينته الأمر هنا، فبعد أسابيع من زيارة إسرائيل قامت حكومة أردوغان باستضافة أول لقاء رسمي بين الإسرائيليين والباكستانيين. وبدا كأن تركيا بدأت تلعب دور الوسيط فعلا، ليس بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل بين دول إسلامية وإسرائيل.

لم تأت هذه المتغيرات في السياسة الخارجية لحكومة أردوغان من فراغ. فقد شهدت الأشهر الأولى من ٢٠٠٥ قيام أوساط مرتبطة بالمؤسسة العسكرية بممارسة ضغوط وطرح إجراءات من أجل فك ارتباط العديد من نواب العدالة والتنمية عن حزبهم. وشهدت الفترة نفسها تزايد الضغوط الأميركية على الحكومة التركية فيما يتعلق بسياساتها تجاه العراق وفلسطين. كما أن القرار الأوروبي بخصوص ترشح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي كان قد اقترب.

وبالفعل، فقد أسهم التغيير في سياسة حكومة أردوغان الخارجية في تخفيف الضغوط الأميركية، وفي تهدئة الضغوط الداخلية، على الأقل إلى حين. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أعلن مؤتمر وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الموافقة على ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد، وانطلاق المفاوضات الطويلة المتعلقة بالعضوية. وبدا وكأن مشكلة الإسلاميين مع الدولة التركية ليست مشكلة داخلية دائماً، بل ربما هي في جملها مشكلة خارجية.

لا أحد يمكنه التنبؤ بالمستقبل الذي تسير إليه تركيا. حتى أتاتورك نفسه لم يخطر على خياله أن الدولة التي بناها ستواجه الصعوبات التي أخذت في مواجهتها خلال عقدين فقط من وفاة مؤسسها. المحاولة الحالية لإيجاد منطقة توازن بين العلمانية المعادية للدين والإسلام ليست المحاولة الأولى. فقد انتهت التجربة التي خاضها عدنان مندريس نهاية دموية. ولكن تركيا اليوم تختلف كثيراً عن تركيا الخمسينيات. ليس فقط لأن التيار الإسلامي بات أكثر قوة وانتشاراً، بل أيضاً للعلاقة بالغة التعقيد بين تركيا وأوروبا. فقد أصبحت صلات الحب والكراهية التي تربط أوروبا الموحدة بتركيا، الآسيوية والأوروبية والعلمانية والإسلامية في الآن نفسه، ضماناً قوية لاستقرار الحكم المدني في أنقرة ولتقليل أضرار مؤسستها العسكرية.

ولا يمكن إغفال الحكمة والنزاهة والإحساس بالواجب الذي يميز قادة العدالة والتنمية. بل وربما أصبح من الممكن القول إن تركيا العدالة والتنمية قد تصالحت أخيراً مع نفسها. وليس هناك من شك في أن نجاح أو فشل تجربة العدالة والتنمية سي طرح سؤالاً أكبر حول ما إن كان المثال التركي صالحاً للاستعارة والتطبيق في مناطق أخرى من العالم الإسلامي.

## من قطيعة الإيديولوجيا إلى تقارب الديمقراطية

د. إدريس بوانو

باحث مغربي منتبج للشأن التركي

عقب تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ واجهت النخبة الكمالية أربعة إشكالات أساسية هي:

- الإشكال الأول: إيجاد هوية وطنية مناسبة للتربة التركية ذات الجذور الإسلامية.
- الإشكال الثاني: تحديد بناء سياسي يتفق وينسجم مع الهوية المقترحة.
- الإشكال الثالث: حل مسألة التحديث، والمضي بتركيا نحو اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي.
- الإشكال الرابع: حسم مفهوم الديمقراطية.

تكتسي مناقشة الإشكالات الأربعة أهمية كبرى بالنسبة لبحثنا، لكن الإشكال الأول نعتبره صلب الموضوع وعليه فإننا نذكر بأن النخبة الكمالية عملت على إعادة تشكيل الهوية التركية لتكون هوية علمانية بحتة ودعمت هذا الخيار بعدة إجراءات نفق عند أبرزها وهي:

### ١- العلمنة الرمزية:

وقد حملت بعدا هاما في الإصلاحات الكمالية، وبرزت في خطوتين:

- **الخطوة الأولى:** تمثلت في إلغاء الخلافة سنة ١٩٢٤، انطلاقا من كون الخليفة كان يرمز لوحدة المسلمين ورمزا للشرعية، كما كانت مؤسسة الخلافة تحمل دلالة وقيمة رمزيتين بالغتي التأثير على المسلمين عامة.
- **الخطوة الثانية:** تمثلت في عملية الإصلاح اللغوي التي بوشرت عبر مجموعة من الإجراءات من أهمها كتابة الحروف الهجائية بالحروف اللاتينية بدل العربية عام ١٩٢٨م، وفرض ترجمة القرآن الكريم للغة التركية، وحظر الأذان باللغة العربية، وتبني التقويم الغريغوري.

### ٢- العلمنة الدستورية:

صمم هذا الشكل من العلمنة لإزالة القوة الدستورية للإسلام، وإزاحته عن أن يقوم بأي دور فيما يخص الشؤون الدستورية للمجتمع التركي، فكان إلغاء السلطنة عام ١٩٢٢ أولى الخطوات، ونص دستور الإصلاحات الكمالية على استمداد شرعية السلطة الدستورية من مفهوم السيادة القومية وليس من الإرادة الإلهية، كما حذفت سنة ١٩٢٨ المادة الثالثة من دستور ١٩٢٤ التي كانت تذكر بأن الإسلام دين الدولة.

### ٣- العلمنة السياسية:

بدأت جلية وواضحة من خلال القضاء على دور السلطان الديني في مجال القضاء والتعليم، وتم تغيير جملة من المراسيم القديمة بجديدة يلمس منها الطابع الغربي.

### ٤- العلمنة القانونية:

بدأت منذ فرض نظام التنظيمات، ورغم ذلك استمرت بعض النصوص القانونية المستمدة من الشريعة الإسلامية سارية المفعول إلى جانب ما قرره الحكومة الكمالية من تبني للقانون المدني السويسري، والقانون الجنائي الإيطالي، والقانون التجاري الألماني، مع إدخال تغييرات خفيفة لا تؤثر على القوانين المستوردة.

شكل إقرار نظام التعددية داخل الدولة التركية -بعد سنوات من حكم الحزب الوحيد بزعامة كمال أتاتورك ومن بعد شريكه في الإصلاحات عصمت إينونو- منعطفا جديدا في الحياة السياسية والاجتماعية داخل تركيا بل مؤشرا هاما في بدء مرحلة جديدة من العلاقة بين الدين والدولة في المجتمع التركي في اتجاه يمكن أن نقول عنه "اتجاه تصالحي" وقد مكن من بدء مرحلة التقارب بين وجهات نظر التيارين الإسلامي والعلماني داخل تركيا من خلال إجراء حوار ديمقراطي، شكل منذ ذلك الحين بداية الاعتراف بشرعية كل طرف في الوجود العلني ثقافيا وسياسيا.

ومع هذا الاعتراف المتبادل حدثت عملية إعادة تكييف في البنية الأيديولوجية والسياسية لخطاب كل طرف تجاوزت مرحلة القطيعة مع مجمل الأساليب الاستثنائية، وقد اتضحت تجليات هذا الاعتراف في الائتلافات الحكومية التي أبرمها كل طرف مع الآخر، من ذلك الائتلاف الحكومي الذي عقده حزب السلامة الوطني ذو التوجهات الإسلامية بزعامة أربكان مع حزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني بزعامة بولند أجويد عام ١٩٧٤، ومن ذلك أيضا الائتلاف الحكومي الذي عقده حزب الرفاه ذي التوجه الإسلامي الذي شكله أربكان خلفا لحزب السلامة مع حزب الطريق القويم وهو حزب علماني يميني كانت ترأسه آنذاك تانسو تشلر وذلك سنة ١٩٩٦.

المرجعية الإسلامية والأحزاب العلمانية من خلال النماذج التي سبق ذكرها ليس فقط قيودا على البرامج الانتخابية للطرفين بل شكلت تمردا واضحا على مجموعة من المفاهيم والأحكام التقليدية التي كانت تتبناها الغالبية الساحقة من التيارين، وبوسعنا أن نلمس ذلك أكثر عند تحليلنا لما طرأ من تغيير على مستوى خطاب الطرفين.

## متغيرات الخطاب الإسلامي

على صعيد التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية يمكن القول إن الطابع الذي اكتسبت به مواقف التجربة خاصة بقيادة زعيمها نجم الدين أربكان صوب مجموعة من القضايا هو الحدة والشدة، ففي أكثر من حملة انتخابية للتجربة السياسية هذه خاصة في ظل أحزابها القديمة كان التأكيد على عدم التنازل للجبهة العلمانية العسكرية أو المدنية، وكان التصريح علنا بالمواقف المتشددة تجاه كثير من القضايا الدولية والداخلية ذات الحساسية البالغة.

لكن في بحر تجربة حزب الرفاه القصيرة في الحكومة الائتلافية مع حزب الطريق القويم سنة ١٩٩٦ وقبل أن تجهض بعد أقل من سنة من تكونها عبر الانقلاب العسكري الأبيض لمسنا تغيرا كبيرا، فما كان يرفع في الحملة الانتخابية لم يكن مطابقا تماما لما هو في الواقع، لا نذكر فقط بأن هذا الطرف وقع بين مطرقة المحافظة على مواقفه التي كان يحشد بها كثيرا من جماهيره وسندان الضغوط الخارجية والداخلية وعلى رأسها ضغوط المؤسسة العسكرية، بل أقول إن بوادر قدر كبير من تنازل التجربة بدا واضحا عند عقد التحالف مع الحزب اليميني، وبدا أيضا حينما اصطدمت التجربة بسور من الإكراهات الداخلية والخارجية فرضت عليها أن تغير من حدة خطابها ومواقفها.

بدأت عقب هذه الفترة مناقشات عميقة داخل التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية اتجهت منحي ضرورة إعادة النظر في طريقة إدارة الصراع السياسي من خلال توسيع هامش الانفتاح على الأطراف الأخرى داخل الساحة السياسية وعلى رأسها التيار العلماني، ونحو إعادة ترتيب كثير من الأولويات، ونحو التخفيف من حدة الخطاب السياسي، ونحو إعادة جدولة المعارك داخل الساحة السياسية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، ونحو تجاوز حالة الاحتراب السياسي، وحالة الاستنزاف غير المقدر لطاقت وجهد الطرفين.

وقد توجت هذه المناقشات العميقة التي تزعمتها أطر قيادية شابة داخل التجربة بميلاد مسار تجربة "حزب العدالة والتنمية" التي شكلت تحولا ومنعطفًا داخل التيار الإسلامي بتركيا. ورغم كون غالبية أعضاء هذا الحزب كوادر قديمة في التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية فإنها ضمت أيضا أطرا وكفاءات أخرى كان لها سابق انتماء للتيار العلماني والقومي.

صحيح هناك مجموعة من الإكراهات أسهمت في بروز هذا التحول، لكن في نفس الوقت تؤكد أن هناك شيئا آخر كان له حضوره البارز، وهو التقارب الواضح الذي تزايد في المدة الأخيرة بين أطراف داخل التيار العلماني وأطراف مقابلة لها داخل التيار الإسلامي، ففي هذا الأخير وجدت قيادات كسبت مرونة سياسية معتبرة، وحنكة سياسية مقدرة استطاعت أن تمنح بهذه وبذلك التجربة الديمقراطية التركية نفسا ديمقراطيا جديدا، وقفزة نوعية في مسار التجربة الديمقراطية عموما. ولم يكن هذا الذي حدث من التقارب إلا طورا آخر من أطوار الاعتراف المتبادل بين التيارين، جاء ليؤكد باللموس على نجاعة توسيع منظار الرؤية والإبصار لدى الطرفين في تنزيل بعض التصورات والمفاهيم بقدر من الواقعية وتجنب أكبر للمثالية الحاملة.



## مستويات الخطاب العلماني

عبرت أصوات عدد غير قليل من المتشددين في التيار العلماني عن قلقها جراء النمو المطرد للتيار الإسلامي ووصوله إلى سدة الحكم في ظل التجربتين الأخيرتين، تجربة حزب الرفاه مع زعيمها نجم الدين أربكان الذي توج أول زعيم إسلامي يصل إلى سدة الحكم في دولة علمانية، وتجربة حزب العدالة والتنمية التي ما تزال تقود الحكومة التركية الحالية برئاسة زعيم الحزب رجب طيب أردوغان.

ورأت النخبة العلمانية هذه ومعها أيضا طائفة من اليسار المتشدد أن صعود التنظيم السياسي ذي المرجعية الإسلامية يهدد الأسس الديمقراطية والعلمانية التي يركز عليها النظام السياسي التركي، ولم تغفر هذه النخبة المتشددة من العلمانيين لهذا التنظيم السياسي التزامه الظاهر والعلني بقواعد اللعبة الديمقراطية وتأكيد على تمسكه بالعلمانية التي اعتبروها الكفيلة بضمان الحرية الدينية، فزعماء هذا الاتجاه يرون أن التزام التنظيم السياسي أو التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية ورفع شعار الديمقراطية ما هي إلا تكتيكات سياسية فرضها عليه الوضع السياسي الراهن، وهو سيتصل من كل الالتزامات إذا ما أصبح له نفوذ أقوى وشعبية أكبر في النظام والمجتمع التركي.

في المقابل وجدت فئة أخرى من العلمانيين تمثل الخط المعتدل وترى هذه الفئة أن صعود نجم التيار الإسلامي، ونجاح تجربته السياسية سواء القديمة أو الحديثة لا يعد بالضرورة تحدياً للعلمانية ولا للديمقراطية في تركيا. ويرون أن الديمقراطية والعلمانية بمفهومهما اللبيرالي الذي سمح بالتعددية والاختلاف داخل إطار متفق عليه قد توطدنا ورسختا أسسهما على مدى نصف قرن في المجتمع والنظام السياسي التركي.

لقد أصبحت الديمقراطية على وجه الخصوص صيغة سياسية مقبولة من طرف جميع الفرقاء السياسيين إسلاميين وعلمايين، يساريين ويمينييين، كما أن نصف قرن وأكثر من العمل الديمقراطي أدى إلى نشوء ثقافة ديمقراطية ومجتمع مدني نشط، يعتقد ويدافع هو بنفسه عن الديمقراطية والحريات التي يكفلها له نظامه السياسي.

من زاوية أخرى ترى هذه الفئة من المعتدلين العلمانيين أن النظام السياسي التركي قد نجح إلى حد كبير في إدماج التيار الإسلامي في اللعبة الديمقراطية، وفتح له قنوات العمل السياسي وحرية التعبير والترويج لبرنامج عبر وسائل الإعلام المسموح بها، وأدى إدماج الإسلام السياسي في العمل الديمقراطي ووجوده داخل دوائر الحكم وصنع القرار وتعرفه عن قرب على المشاكل والقضايا التي تواجه المجتمع التركي إلى كبح وتهدئة منهجه وخطابه السياسي، فازدادت التجربة السياسية لهذا التيار اعتدالا، وأصبح بكل هدوء جزءا من النسيج السياسي يعمل على تحقيق أهدافه داخل الإطار الديمقراطي التعددي.

وانطلاقا من الهدف المشروع لهذا التيار -كما تؤكد هذه الفئة من العلمانيين- فله وجهات نظر في مجموعة من المبادئ والقضايا التي تعتمل داخل الساحة التركية من ذلك وجهة نظره في مبدأ العلمانية، إذ ترى التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية أن مفهوم العلمانية الذي صاغه كمال أتاتورك وما تزال فئة متعصبة من العلمانيين تتبناه ينبغي أن يطاله قدر من التغيير، فالعلمانية حسب هذه الفئة من العلمانيين تعني فصل الدين عن الدولة وإخضاع الدين ومؤسساته لسلطة الدولة، بينما تحاول النخبة الإسلامية المؤطرة أن تتبعد بالدين وتناى به أن يكون تحت سيطرة الدولة وتكفل له استقلالا معيناً، وهذا ما يحقق تحولا في مفهوم العلمانية داخل تركيا من علمانية ديكتاتورية وقسرية يخضع فيها الدين لسلطان الدولة إلى علمانية حقيقية تكفل مزاولة الدين والحريات الدينية للجميع، وبالتالي تؤدي إلى إيجاد هوية بديلة لهوية الطرفين وهي الهوية الديمقراطية التي يؤكد عليها الطرفان.

وتؤكد فئة العلمانيين المعتدلين أن وجود جزء كبير من التيار الإسلامي وجهوده لتغيير مفهوم العلمانية، وتوسيع هامش الحريات الدينية قد أثرى دون شك الحقل السياسي والحياة السياسية التركية، كما مكن من جعل الديمقراطية التركية ديمقراطية ليبرالية حقة تسمح بالتباين والاختلاف في إطار تعددي حر ونزيه. وينظر هؤلاء لتدخلات الجيش والمؤسسة العسكرية المتكررة في الحياة السياسية التركية على أنها اعتداء صريح وواضح على مسار الديمقراطية وإضعاف لها.

ويعتبر العلمانيون المعتدلون أن المعسكر العلماني واليساري مسؤول إلى حد كبير عن نمو وصعود التيار الإسلامي، وأن الحل لا يكمن في التآمر عليه بل يكمن في استرداد الكتلة الشعبية، واستردادها بابتدئ بمراجعة عميقة ونقد ذاتي حقيقي وإعادة ترتيب الأولويات حسب مقتضيات المرحلة وإعادة النظر في طبيعة ومفهوم الهوية العلمانية المقترحة في مجتمع ما تزال غالبية مرتبطة بهوية ترسخت في المجتمع بقراه وحواسره منذ مئات السنين.

## خلاصات

نجمع مع ما أجمع به المراقبون والباحثون المنتبعون للشأن التركي أنه ثمة تحول ملحوظ في التجربة الديمقراطية التركية، وهكذا نجد أن طبيعتها التسعيناتية وبداية الألفية الثالثة قد أفرزت أدوات جديدة في إدارة العمل السياسي السلمي قطعت مع أدوات طبيعتها الستيناتية الانقلابية.

ومع هذا التحول بدا من الصعب الآن استمرار الاقتراب من النموذج العلماني وفق النصوص النقية الأولى للجمهورية العلمانية التي أسسها ودعا إليها مصطفى كمال أتاتورك، وأيضا استعادة نموذج دولة الإسلام القائمة على الهوية الإسلامية النقية التي كان ينادي بها التيار الإسلامي، وهذا يفيدنا جدا في قياس وإدراك ومعرفة الديناميكية الكامنة في صيرورة التطور التاريخي والاجتماعي الذي فرضته معطيات جديدة وحرارك سياسي جديد كان طرفا معادلتها عناصر بارزة من مكونات التيار الإسلامي والتيار العلماني.

وثمة تجاوزات حدثت بين التيارين الإسلامي والعلماني حول مسألة الهوية وربما تجاوزات أخرى ستقع، لكن بمستطاع أطراف الساحة السياسية استيعاب كل ذلك وتحويل كثير من سلبياته إلى عناصر قوة معززة للفضاء الديمقراطي، وهذا في تقديرنا يحتاج من كل طرف أن يتسلح بقدر كاف من الجرأة الديمقراطية، وهذه لا تأتي اعتبارا بل تأتي بعد مدة من فهم أطراف المعادلة أو أطراف الصراع داخل الساحة السياسية بعضهما لبعض، فجزء من فشل الديمقراطية لا يرجع فقط لعناصر خارجية، بل جزء كبير من الفشل راجع إلى ضبابية الرؤية لدى أطراف المعادلة بعضهم تجاه بعض، وأعتقد أن عملية تصحيح المسار الديمقراطي وتصحيح كل طرف لمفهوم الهوية التي يقترح تبدأ من عملية تصحيح الرؤية لدى كل طرف عن الآخر، لتعقبها بعد ذلك عملية المراجعة والنقد الشاملين لكل الخطوات السالفة.

## المجتمع التركي بين ثقافتين

### هاشم الشبيب

دبلوماسي عراقي سابق في تركيا

بقيت الهوية العثمانية واحدة موحدة حتى ظهور بوادر الحركة القومية الطورانية. وهذا الظهور كان بتأثير النظريات القومية في أوروبا التي جاءت عن طريق البعثات والإرساليات العلمية التي توجهت إلى ألمانيا وفرنسا حيث بدأ الانفتاح العثماني على العالم الغربي الذي كان يعيش نمو الحركات والنظريات القومية.

كانت إسطنبول عاصمة الإمبراطورية وسيلانيك في اليونان مركز النشاط لبدء ظهور النظريات الطورانية والمبادئ الأولية لسياسة التتريك التي كانت المحرك الأول لزوال الإمبراطورية وتمزق هويتها. من هنا بدأ الانقسام داخل المجتمع العثماني بين متمسك بالهوية التي ورثها منذ قرون ومتحمس لتقليد أوروبا وتجاربها. قاد التوجه الأخير الضباط العائدون من ألمانيا والمتعلمون العائدون من فرنسا.

ولما كان قالب الهوية المستورد الجديد نابعا من الأفكار الأوروبية التتريبية التي انبثقت من الصراع المرير مع الكنيسة فقد اتسم مناصروها والمبشرون بها من المخططين للتخلص من التأثير الديني في الحياة، مؤيدين ومدعومين من القوميين الطورانيين وعناصر الأقليات غير المسلمة خاصة من طائفة (الدونمة) وهم من اليهود الذين أعلنوا إسلامهم والمتوزعين في منطقة سلانيك داخل اليونان الخاضعة للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في كل من أزمير وإسطنبول.

إلا أن المتأوربين من العثمانيين أخذوا الأفكار الأوروبية دون دراسة أو تدقيق لظروف بلدانهم الأصلية. ولما كان أكثرهم ممن يعانون من سيطرة النفوذ الديني المحافظ -المتحجر أحيانا- وبدوافع قومية شوفينية اعتمدوا النظريات القومية على أساس أنها هي التي ستبعث الحياة في جسم الإمبراطورية (المريضة) وهذا ما أثار التمزق والصراع.

وعند نهايات الحرب العالمية الأولى كانت الإمبراطورية العثمانية المتحالفة مع المحور ضمن الممتلكات المعروضة للقسمة بين الحلفاء، ولا بد من التويه هنا أن الذي زج بالدولة العثمانية للتحالف مع المحور هي القوى والحركات القومية التي تأثرت بالأفكار العنصرية ورفعت رايات التتريك التي قصمت ظهر الإمبراطورية ومزقت أوصالها.

كانت أراضي الوطن الأم التي تضم أرض الأناضول والجزء الأوروبي من تركيا اليوم هي الأخرى محتلة من قبل قوات التحالف، وهو ما دفع مجموعة من ضباط وقادة الجيش القديم وعددا من المليشيات المحلية لخوض حرب شعبية لتحرير الأراضي في تركيا التي نعرفها اليوم.

خاض المحاربون بقيادة مصطفى كمال الملقب بـ(أتاتورك) حربا ضروسا لتحرير الأرض قرية قرية ومدينة مدينة. اتخذ أتاتورك موقفا مناهضا للعثمانيين، كما أنه كان من المعجبين والمؤمنين بأفكار المفكر القومي التركي (ضياء كوك ألب) الذي يعد المنظر الأهم للفكر القومي التركي وهو يدعو بوضوح إلى انتزاع الأتراك من حضارة الشرق الأوسط وإدخالهم في مدار الحضارة الأوروبية.

ومع استحالة ذلك علميا وحضاريا قرر مصطفى كمال انتهاج ذلك. ولما كان الإسلام هو العمود الفقري للحضارة والمجتمع العثماني فقد قرر إقامة الجمهورية على أسس علمانية مع موقف متشدد للغاية من الإسلام باعتباره المناهض الأخطر لأفكاره، واعتمد في ذلك على الكوادر العسكرية المشبعة بالأفكار الأوروبية التي اعتقدت أن نقل الفرد من (التبعية) العثمانية إلى (المواطنة) التركية ستحقق انتقاله كليا إلى الحالة الجديدة.

وبعقلية العسكري المنتصر أعلن أتاتورك ورفاقه عام ١٩٢٣ قيام دولة جديدة هي (الجمهورية التركية) بحدودها الحالية ورفعوا شعار (سلام في الوطن وسلام في العالم).

وفي العام ١٩٢٤ شرع البرلمان التركي دستورا جديدا ثبت فيه النظام الجمهوري شكلا للدولة على ضوء المبادئ الستة التي تعد منهاج أتاتورك السياسي وهي مبادئ الجمهورية والقومية والشعبية واللائقية (العلمانية) والدولة المركزية والثورية (الانقلابية).

بعد ذلك أخذ المتطرفون العلمانيون بالتشدد إزاء كل ما يمت للإسلام بصلة إلى درجة تحريف مذكرات قادة حرب التحرير التي سبق أن نشرت في السنوات الأولى لقيام الجمهورية. فقد نشر الكاتب التركي الشهير فالح رفقي أطاي في صحيفة (اكشام) بتاريخ ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢ مذكرات حول معركة (كوجه تبه) الشهيرة ضد الجيوش اليونانية، وفيها أن فوزي باشا -أحد رموز حرب التحرير رئيس أركان الجيش التركي- انزوى ليتلو آيات من القرآن الكريم وذلك في الساعات الحرجة من المعركة وبينما كانت أصوات المدافع تدوي.

لكن عندما أعيد نشر هذه المذكرات في كتاب السيد أطاي (الساعات القديمة) عام ١٩٣٣ لم يكن لواقعة تلاوة القرآن الكريم ذكر لأنها لم تكن منسجمة مع المرحلة الجديدة.

كل ذلك جرى واستمر حتى يومنا هذا بحجة حماية الجمهورية اللائقية من خطر الرجعية الدينية ووفاء لمبادئ أتاتورك الستة. ولو كان أتاتورك حيا لغير كثيرا من تلك المبادئ أو على الأقل لطورها بما يتناسب والظروف المستجدة.

ويصف سليمان ديميريل -السياسي المخضرم وأحد زعماء العلمانية اليمينية في تركيا- الفترة التي أعقبت قيام الجمهورية وإعلان الدستور بأن الدولة كانت من دون دين، وأن الإخلاص والتقدم كان يقاس بمعايير الإبتعاد عن الدين، وذلك بسبب الظروف والأحوال السائدة في حينه ما خلق انزعاجا ونفرة من الدولة لدى سواد الناس.

## نفور المجتمع

خلق التوجه الجديد للدولة نفورا واستغرابا لدى العامة، إذ إن الطبيعة البشرية تميل للتريث في تغيير أنماط حياتها الروحية والمعنوية. من هنا بدأ الشعور لدى الآخر بذاته وخصوصياته، فكلما ازدادت هتافات العلمانية ورفض الماضي تعمق اعتزاز الجماهير بالدين، وكلما تصاعد التمجيد بالقومية التركية تعمق شعور الانتماء العرقي لدى القوميات الأخرى في المجتمع، وهذا مؤشر انقسام خطير في بيئة ذات تنوع عرقي وطائفي.

إن حالة الإنقسام وانعدام الولاء لا تظهر طالما كانت الدولة وأجهزتها قوية ومتماسكة، ولكنها تطفو على السطح فور انحسار السيطرة المركزية القوية وتحرر الغالبية الصامتة من الخوف.

ويمكن القول إن الفترة التي أعقبت سقوط الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية هي فترة سيادة العلمانية الحكومية كجهاز وعناصر بشرية واتجاه سياسي لم يسمح للاتجاهات الدينية أو رموزها بأي نوع من النشاطات.

مما أوردناه آنفا تظهر أمامنا صورة واضحة للهوية الثنائية التي عاشها الشعب التركي في العهد الجمهوري حيث أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع المدني على الإطلاق علمانية الخطاب والتوجه، والحزب السياسي الوحيد الناشط في الجمهورية هو (حزب الشعب الجمهوري) الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك وهو حزب شمولي لا مناقس له و يقوده أتاتورك ورفاقه في حرب التحرير. أما القوات المسلحة فتمثل الحارس الأمين للجمهورية ونظامها العلماني الذي يسير وفق المبادئ التي أعلنها أتاتورك وأصبحت بعد وفاته غير قابلة للتطوير والتغيير، وبذلك أصبح مجتمع المدن في تركيا علمانيا أتاتوركيا صلبا يقوده العلمانيون الجدد الذين لا يخفون عدم اهتمامهم وأحيانا عداؤهم للإسلام لاعتقادهم بأنه السبب في تخلف الإمبراطورية وجعلها.

ولهذا السبب كان التعليم في الكليات العسكرية والأمنية والجامعات والمؤسسات التعليمية شديد الحساسية من الدين حتى عد المتدينون من أشد الأخطار على العهد الجديد. في الوقت نفسه لبتعدت الطبقة الحاكمة عما يدور في القرى والأرياف التي اتسم سكانها بالالتزام بالدين والتدين. وأخذ شكل الهوية بالانقسام الحاد، وكان جيل المدن الجمهوري علماني الشكل فارغ المحتوى وأصبح حائرا بين انتمائه لتاريخ وحضارة لا يعرف عنها شيئا ولا

يستطيع فهمها بسبب تغيير الحرف من العثمانية (الحرف العربي) إلى اللاتينية وسحبه عنوة ليكون أوروبا شكلا ومظهرا بشخصية وروح عثمانية.

ولم يدرك العسكريون أن تغيير العقول ليس بسهولة تغيير الملابس والمسكن، ولذلك لم يتمكنوا من استيعاب بقاء المواطن في القرية والريف بشكل أكثر توازنا وأعمق فهما لكيونته وانتمائه، وقد بدت نتائج ذلك بعيد فترة التعددية الحزبية حيث هزم الحزب الحاكم في أول انتخابات جرت في البلاد في ١٤ مايو/ أيار ١٩٥٠. وعندها فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية الساحقة (٥٣,٥%) وشكل عدنان مندريس أول حكومة تحترم الإسلام دون أن تدخله في العملية السياسية، ولم يستطع الأتاتوركيون العلمانيون إزاحة الديمقراطيين عن الحكم إلا بانقلاب عسكري بقيادة رئيس الأركان آنذاك الجنرال جمال كورسيل بعد ذلك بعشر سنوات وأصبح التدخل العسكري أسلوبا وحيدا لتبوء العلمانيين السلطة في تركيا منذ ذلك التاريخ، حيث أخذ التيار الأتاتوركي بالضمور والاضمحلال.

جدير بالذكر أن عزل عصمت إينونو خليفة أتاتورك عن رئاسة حزب الشعب الجمهوري على يد ربيبه بولند أجويد عام ١٩٧٢ ومحاولة الأخير طرح شعار الوسط جاء لينفذ الحزب من عزلته. كما أن أجويد تحالف مع حزب السلامة الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان لينفتح به على بقية الجماهير التركية وليبتدئ هدنة مع التيارات الإسلامية لم تدم طويلا.

## معالم الهويتين

إن فوز حزب العدالة والتنمية الساحق في الانتخابات العامة الأخيرة وتوقعات فوزه في الانتخابات القادمة تشير إلى الاحتمالات القوية لاستمرار التيار الإسلامي التجديدي الذي يرفض استخدام الإسلام سياسيا بشكل قاطع، ويعتبر تياره تيارا محافظا تجديديا يرفض القواعد والأطر الثابتة في العمل السياسي.

كما أن هذا التيار يرفض زج الإسلام في السياسة لأن أهدافها ووسائلها متغيرة بينما الدين خال من الشوائب والأخطاء. أشير هنا إلى أن بعض المفكرين الأتراك يشبهون فكر التجديدين الإسلاميين اليوم بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأميركية، ويشيرون إلى دعوة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش إلى اعتماد النموذج التركي الإسلامي باعتباره الأكثر ملاءمة للعصر. أما اليساريون العلمانيون الأتاتوركيون فإنهم يرفضون ذلك باعتبار أن تركيا جمهورية علمانية، ويتوافق معهم الإسلاميون التقليديون، ولكن لأسباب معاكسة بطبيعة الحال.

ويتجه التجديديون إلى الخصخصة والسوق الحرة ويحققون إنجازات هامة في هذا الميدان، بينما يعارض العلمانيون ذلك لأنه يضعف من سيطرة و توجيه الحكومة المركزية على الاقتصاد في الوقت الذي تشير فيه البيانات والإحصائيات إلى تقدم مذهل في الحقل الاقتصادي في العهد الجديد.

كما يتجه التجديديون أيضا إلى الحد من النفوذ العسكري على الشؤون السياسية، وقد نجحوا إلى حد كبير في ذلك، بينما يجاهد العلمانيون والقوميون المتشددون دون جدوى إلى إعادة نفوذ العسكر في الشؤون السياسية من جديد.

أما فيما يتعلق بالنزاع مع حزب العمال التركي وأمثاله من التنظيمات المسلحة فقد نجحت سياسة الدولة التركية في حصره دون أن يتطور إلى نزاع قومي، كما أنها تميزت بتعاملها الحذر و الدقيق مع مستجدات الأحداث على عكس الاتجاهات اليسارية والقومية التي تدعو إلى الضرب بشدة وبدون حساب لما قد يحدث.

وعلى صعيد العلاقات الدولية لم ينجح اليسار والعلمانيون في تطوير علاقاتهم القديمة مع اليسار الأوروبي والحركات الديمقراطية والاشتراكية ومع إسرائيل خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، بينما قام التجديديون الإسلاميون بتطوير علاقاتهم بالمنظمات اليهودية الأميركية وإسرائيل ومراكز القرار في الولايات المتحدة الأميركية ما سحب البساط من تحت أقدام أصدقاء إسرائيل وأميركا القدامى وأصبح الإسلاميون التجديديون الأصدقاء المقربين لمركز القوة الأحادي الجديد.

كما أن الإسلاميين الجدد نجحوا في التقرب من العرب والمؤتمر الإسلامي مستفيدين من علاقاتهم القديمة مع مراكز القرار العربية والإسلامية، في حين فشل اليسار في ذلك.

إن توتر الحرس القديم ضد كل ما يجري في الساحة بدأ يفقده الكثير من التأييد في الوسط الإعلامي حيث أخذ بعض مشاهير الكتاب والباحثين بالتعاطف مع الاتجاه التجديدي السائد، واضمحلت التوجه الداعي لتدخل العسكر في السياسة رغم وجود من يدعو لذلك حتى الآن.

إن نظرة فاحصة للصراع المحتدم اليوم بين العلمانيين والإسلاميين تكشف عن حالة الجمود والسلبية التي يعاني منها معسكر اليسار في تركيا، فالعسكر فقدوا سطوتهم السابقة التي تمتعوا بها حتى بداية فترة زعيم التجديد اليميني توركوت أوزال، وكذلك فشلوا في تقديم أي جديد لتركيا سوى الدفاع اللفظي عن المفاهيم الأتاتورية والتخندق في مواجهة وهمية مع عدو لا يعرفه أحد يروم القضاء على النظام الجمهوري الذي أسسه أتاتورك.

كما أن فشل جميع محاولات توحيد القوى اليسارية وحتى يسار الوسط في سلك القضاء وبعض الجامعات وكذلك المفكرون اليساريون يعود سببه إلى العقلية الأيديولوجية التي تسيطر على تلك التيارات من جهة، واعتمادها على رفض الآخر والتفوق على ذاتها، فضلا عن رفضها تجديد أسلوبها الخطابى القديم، وافتقارها لقيادة جدد يتمتعون بالكاريزما القيادية اللازمة.

وكنتيجة لذلك لم تفلح الأحزاب اليسارية في الحصول على الحد الأدنى من الأصوات للدخول إلى البرلمان ما عدا حزب الشعب الجمهوري بزعامة دنيز بايكال الذي استطاع دخول البرلمان في انتخابات العام ٢٠٠٦ ولكن بنسبة تقل عن ٧% عن انتخابات ٢٠٠٢، وهو مع غيره من الأحزاب العلمانية مهدد بخسارة أكبر في الانتخابات القادمة إذا لم يدخل في تحالفات جديدة مع الأحزاب اليسارية أو يسار الوسط.

أما النقابات ومنظمات المجتمع المدني فقد انحسر تأثيرها أمام المنافسة الحادة للتيارات الإسلامية، إضافة إلى نشاطات المنظمات اليمينية التقليدية التي أخذت تتبنى مفاهيم لا ترفض الدين بشكل كامل لكنها تبقي مسافة بينه وبين المجتمع كالنشاطات المهنية والتنظيمية المعتدلة التي تقوم بها التنظيمات الإسلامية الحديثة بقيادة حزب العدالة والتنمية.

وخلاصة القول أن مجتمع تركيا اليوم منقسم إلى يسار متفوق داخل أطر قديمة أكل الدهر عليها وشرب، يغازل العسكر طمعا في السلطة وهو في خسارة مستمرة للجماهير؛ والقسم الآخر إسلامي متجدد يكتسح الشارع بأطروحات حديثة ونشاطات سياسية أثمرت في بناء علاقات متطورة مع العالم الخارجى خاصة في التقدم نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي حلم تركيا الذي حملته أتاتورك دون أن يوفق اليسار وطبقة العسكريين في التقدم نحو ذلك الهدف ما حرمة من دعم الكثيرين من اليمين ويسار الوسط.

# ساحات الصراع

## الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين مواجهة طويلة تصل إلى التعايش

عبد الكريم علي

باحث عراقي متخصص بالإعلام التركي

شهدت تركيا المواقبة لحركة العولمة تطورا سريعا في وسائل الإعلام خلال العقد الماضي وبصورة موازية لحركة التنمية التي شهدتها البلاد، وكان أبرز سمات هذا التطور التعددية والتنوع إلى أقصى حد، إذ تصدر في عموم تركيا اليوم أكثر من (٣٤٥٠) صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية و(٢٥٨) قناة تلفزيونية تبث بعضها على النطاق القومي والأخرى تبث على النطاق الإقليمي والمحلي و(١٠٩٠) محطة إذاعية قومية وإقليمية ومحلية.

ومن بين كل هذه الوسائل برزت سبع مجموعات إعلامية كبرى، تضم كل واحدة منها عددا من الصحف والمجلات المتنوعة ومحطات الإذاعة وقنوات التلفاز الخاصة ووكالات الأنباء ودور النشر، خمس منها ذات توجهات علمانية هي: مجموعة دوغان ميديا ومجموعة بيلغن ميديا ومجموعة روملي هولدنك ومجموعة اقتصاد ميديا، واثنان ذواتا توجهات إسلامية هي مؤسسة فضاء الإعلامية التابعة للجماعة النورية- جناح فتح الله غولين ومجموعة إخلاص التي تمثل الجماعة النقشبندية.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي ازداد التنافس القائم بين المؤسسات الإعلامية التركية العلمانية والإسلامية الساعية لمواقبة التحولات السريعة في التقنيات المتطورة، وشجع إجمالي حجم التعاملات التجارية لقطاع الإعلام التركي وإيرادات الإعلانات، الشركات الكبرى للاستثمار في قطاع الإعلام الخاص، كما ازداد اهتمام جماعات رجال الأعمال الأتراك بامتلاك المؤسسات الإعلامية.

وشهدت هذه المدة صعودا واضحا لوسائل إعلام التيار الإسلامي، فقد أصبحت تمتلك عددا من القنوات التلفزيونية الفضائية ومحطات الإذاعة الخاصة إضافة إلى عدد من الصحف والمجلات، ولأول مرة ارتفع معدل التوزيع اليومي لصحيفة (زمان) التي تمثل الطريقة النورية وهي من أبرز الصحف القومية للتيار الإسلامي من ٦١ ألف نسخة يوميا في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٦٠٠ ألف وبالتحديد (٥٨٧,٤٨٢) في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٥.

وبذلك أصبحت (زمان) من بين أبرز ثلاث صحف قومية صادرة في عموم تركيا، ويشكل هذا التطور مؤشرا إيجابيا عن ارتفاع مستوى مقروئية صحف التيار الإسلامي ومنافستها بقوة للصحف العلمانية، إضافة إلى صدور ما يقارب من (٥٠) صحيفة و(١٥٠) مجلة مرتبطة في معظمها بطرق دينية وتعبير عن حركة فكرية نشطة للإحياء الإسلامي وتنتشر أحيانا مقالات تثير استياء الحكومة والمؤسسة العسكرية ما يؤدي إلى مصادرة بعض أعدادها أو تعطيل صدورها.

ورغم هذا التطور الملحوظ، تبقى وسائل إعلام التيار الإسلامي تحتل المرتبة الثالثة بعد وسائل إعلام الاتجاه اليميني الليبرالي ووسائل إعلام الاتجاه اليساري وكلاهما يشكلان الاتجاه الأقوى المدافع عن العلمانية في تركيا.

### جنور الصراع الإعلامي

ولدت الصحافة التركية عام ١٨٣١ في كنف الدولة العثمانية، وهي دولة الخلافة الإسلامية التي سعت إلى توظيف الدين لإضفاء صفة الشرعية على أعمالها، وكان من الطبيعي أن يكون الاتجاه السائد في الدولة العثمانية عموما



هو التيار الإسلامي بحكم أنها دولة الخلافة الإسلامية التي كانت الصحافة التركية في بداية نشأتها تعد صحافة الدولة الناطقة بلسانها والمدافعة عن الإسلام.

ومع تزايد نشاط الصحف الصادرة عن جمعية الاتحاد والترقي أو الموالية لها في الخارج أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وردا على سياسة الجمعية المذكورة، أوجد بعض الأتراك وبرئاسة الشيخ درويش وحدتي حزبا سموه الاتحاد المحمدي وذلك في الخامس من أبريل/ نيسان ١٩٠٩. وقد قامت عقيدة هذا الحزب ضد فكرة جمعية الاتحاد والترقي، وبهدف تأكيد أحكام الشريعة الإسلامية ومعارضة فكرة الإصلاحات الغربية التي كانت جمعية الاتحاد والترقي تدعو لها.

وقد قام درويش وحدتي بتأسيس صحيفة ولقان الدينية التي تعد البداية الأولى لظهور صحافة ذات طابع إسلامي في ظل الصراع الذي نشأ في أواخر عهد الدولة العثمانية بين التيار المقلد للغرب الذي قاده ودعت إليه جمعية الاتحاد والترقي وتيار المسلمين الذين أخذوا في ذلك الوقت موقف المدافع عن الإسلام، إذ لم يكن في عهد الدولة العثمانية شيء اسمه الحركة الإسلامية، كما هي عليه الآن في تركيا.

و نظم اليهود حملة ضد وحدتي واتهموا السلطان عبد الحميد بالتواطؤ معه، وانتهت الحملة بخلع السلطان عبد الحميد وإعدام وحدتي وإغلاق صحيفته والصحف المعارضة للاتحاديين ومنها صحيفة ولقان ومجلة بيان الحق اللتان كانتا تقودان المعارضة الدينية.

وقامت الحركة الكمالية التي كانت متأثرة بالغرب، بعد تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ وإعلان العلمانية، بإجراءات هدفها إلحاق تركيا بالمدنية الغربية وسلخها عن ارتباطاتها الشرقية وعن عقيدتها الإسلامية وتراثها الثقافي والاجتماعي. لذلك واجهت الحركة الكمالية في بدايتها معارضة من بعض الصحف مثل طنين، توحيد الأفكار، سبيل الرشاد، ألوص التي كانت تدعم كتلة الارتقاء بالجمهورية ذات الاتجاه الإسلامي، ما دفع الحكومة إلى إحالة رؤساء تحرير هذه الصحف إلى محكمة المطبوعات.

وفي العام ١٩٢٤، ألغى مصطفى كمال أتاتورك الخلافة ونفى أفراد العائلة العثمانية خارج البلاد، كما ألغى المدارس الدينية ومحاكم الشريعة، ومنع رجال الدين وقوى المعارضة من استخدام الدين أداة ضد الكماليين. واستمر الحال حتى العام ١٩٤٦، عندما دخلت تركيا عتبة نظام التعدد الحزبي الذي سمح بظهور جمعيات وصحف إسلامية مثل سبيل الرشاد وسلامت وحر آدم.

وأظهرت انتخابات العام ١٩٤٦، تنامي دور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية في تركيا. وعندما وصل الحزب الديمقراطي إلى السلطة عام ١٩٥٠، كان أكثر مرونة بشأن المسألة الدينية، إذ منح رجال الدين دورا في تربية الجيل الجديد، وكانت الصحافة التركية ميدانا مهما للحملة على العلمانية.

## بين خطابين إعلاميين

تسعى وسائل إعلام التيار الإسلامي إلى منح الجمهور انطباعات تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية في تناول الأخبار التي تنشرها وفي معالجة قضايا تركيا الداخلية وعلاقتها الخارجية برؤية تبعد عن التطرف والعنصرية.

ويرتكز خطاب هذه الوسائل على الدعوة إلى عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، لذلك تتهمها الصحف العلمانية بأنها تسعى إلى إقامة نظام إسلامي، وإحلال الشريعة الإسلامية بدلا عن العلمانية. وتؤكد صحافة هذا الاتجاه على أهمية الانتباه للمخططات الصهيونية التي تحيق بتركيا، وتشير إلى أن الجمهور التركي بأغلبه المسلمة وباتجاهاته الإسلامية والقومية يقف بالصد من الصهيونية وأطماعها.

وتتباين السياسة الإعلامية لوسائل إعلام التيار الإسلامي تبعا للطرق أو الجماعات الدينية التي تصدر عنها مثل النورية، النقشبندية والقادرية، حيث يشكل الإعلام الإسلامي أهمية كبيرة للطرق الدينية في تركيا سواء كمسلك

للتأثير أو قناة للتعبير عن الرؤى التي تطرحها بشأن تصوراتها لمستقبل المجتمع التركي في ظل سعيها لتقويض محددات النظام العلماني تجاهها.

أما وسائل الإعلام العلمانية فتنتهج سياسة إعلامية تركز على دعم النظام العلماني في تركيا الذي أرسى دعائمهُ أتاتورك، ومواجهة التيار الإسلامي ومحاربة أفكاره ودعوته المستمرة لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا، كما يركز هذا الاتجاه في الصحافة على نشر مواضيع الإثارة والفضائح وغيرها من المواضيع التي تتنافى مع القيم الأخلاقية للدين الإسلامي.

ويشدد اعتماد القوى العلمانية على وسائل إعلامها كلما أنتعش الإسلام السياسي في تركيا وحقق نتائج انتخابية تؤهله لتشكيل الحكومة أو المساهمة فيها أو حاز على نتائج جيدة في الانتخابات البلدية، حيث تنبئ له هذه الوسائل بحملات واسعة تكاد تتركز على قضيتين مهمتين الأولى مسألة التعليم الديني والثانية مسألة الحجاب.

فالتعليم العلماني جزء من عملية تعبوية كبرى أرسى دعائمها النظام الجمهوري، وقد أنتجت هذه العملية السياسية التعليمية ضباطا ومدرسين وقضاة ومتقنين وأطباء وصحافيين ومهندسين يشكلون الآن أبرز الدعائم الرئيسة للنظام العلماني في تركيا. ولذلك سعى النظام الجمهوري منذ البداية إلى نزع الشرعية عن التعليم الديني لمنع ظهور نخب منافسة للنخب العلمانية المؤثرة في البلاد.

وغالبا ما تكون وسائل الإعلام التركية ميدانا للصراع بين الجانبين بصدد هذا الموضوع، فوسائل الإعلام العلمانية تولي اهتماما وتركيزا بالغ الحساسية إزاء سعي التيار الإسلامي لتخفيف أو رفع بعض القيود والمحددات على إنشاء المدارس الدينية لإعداد الأئمة والخطباء وتصور هذه القضية على أنها تهديد خطير للنظام العلماني ومحاولة لتقويضه.

والقضية الثانية التي تهتم بها وسائل الإعلام التركية العلمانية هي مسألة الحجاب، فقد تم تشديد الحظر عليه بعد العام ١٩٩٧، واضطرت أكثر من (١٠) آلاف طالبة تركية للذهاب الى الدراسة الجامعية في أذربيجان بعد منعهن من دخول الجامعات في إسطنبول بسبب ارتدائهن الحجاب، بل ان رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان اضطر إلى إرسال ابنته للدراسة في الولايات المتحدة للسبب نفسه.

واستمرت بعض وسائل الإعلام العلمانية مثل صحف حريت ومليت، حملتها الإعلامية على الحجاب الإسلامي بانقادات وجهت لزوجات عدد كبير من الوزراء في حكومة حزب العدالة والتنمية بسبب ارتدائهن الحجاب خلال المناسبات الرسمية بما في ذلك زوجة أردوغان.

ويدافع العلمانيون في وسائل إعلامهم عن الحظر على الحجاب في تركيا بأنه أمر مشروع لمواجهة الأصولية الإسلامية التي تريد فرض رموز دينية صارمة على المجتمع وإقامة دولة تقوم على الأفكار الدينية.

## علاقة جديدة

تشغل حرية وسائل الإعلام في النظم الديمقراطية موقعا متميزا ضمن الحريات السياسية والمدنية، وهناك ثلاثة معايير لقياس تلك الحرية، الأول معيار القوانين والتشريعات التي تنظم وتوفر الحماية لوسائل الإعلام، والثاني معيار عمق نفوذ وسيطرة الحكومة على مضمون ومحتوى الصحف ووسائل الإعلام، والمعيار الثالث تمويل الصحافة ووسائل الإعلام.

ووفقا لتلك المعايير هناك عدة عوامل مؤثرة على حرية وسائل إعلام التيار الإسلامي في تركيا، تتحكم في رسم مسار سياستها الإعلامية وتوجهاتها ومواقفها خاصة في صراعها مع العلمانيين. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الدولة بشقي مؤسساتها السياسية (الحكومة) والعسكرية (قيادة الجيش) إضافة إلى رجال الأعمال الأتراك من مالكي المؤسسات الإعلامية والدونمة واليهود والماسونية، لما يشكله هذا الثلاثي من أهمية وسيطرة على وسائل الإعلام والمؤسسات التجارية الكبرى في تركيا.

فقد استخدمت الدولة الملاحقات القضائية وفرض الغرامات المالية ضد عدد من الصحف ووسائل الإعلام الإسلامي والصحافيين في حال تناولهم بعض الموضوعات السياسية المختلف عليها مثل الإسلام السياسي وغيرها من القضايا، كما أصدرت المؤسسة العسكرية التركية في فبراير/ شباط ١٩٩٧ قائمة ضمت (١٠٠) مؤسسة فرضت عليها حظر التعامل على أن تخضع للتحري باعتبارها تدعم الحركات الإسلامية ماليا، وتابعت المؤسسة العسكرية حملتها ضد التيار الإسلامي، فوضعت قائمة جديدة تضم (١٩) صحيفة و (١١٠) مجلات و (٢٠) محطة تلفاز و (٥١) محطة إذاعية باعتبار أن تلك المؤسسات تمارس أنشطة إسلامية تخريبية معادية للعلمانية.

غير أن هذه المحاولات لتقييد أنشطة الإعلام ذي التوجهات الإسلامية كانت قد ترافقت مع حملة الجيش لإقصاء رئيس الوزراء الإسلامي المتشدد نجم الدين أربكان عام ١٩٩٧، في حين جرت تحولات بعد ذلك التاريخ في العلاقة بين النمطين الإعلاميين، إذ استطاعت وسائل الإعلام التركية العلمانية والإسلامية التكيف مع هذا الصراع الطويل بحيث نجحت في تحويل الأفكار الأيديولوجية الكبرى لكل من منطلقات للصدام إلى منطلقات للحوار القائم على عدم إقصاء أي طرف من المعادلة السياسية والاعتراف بحق التيارات المختلفة في التعبير أي إعادة النظر في أيديولوجية الخطاب السياسي للتيار الإسلامي بما يتوافق مع أطر النظام العلماني بهدف تجنب مرحلة الصدام تلك.

وقد شجع على الوصول إلى هذه المرحلة السياسة التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية الحاكم والقائمة على المناداة بالديمقراطية المحافظة المؤمنة بالعلمانية بمعناها الأوروبي الذي يمنح كل فرد الحق في ممارسة نمط الحياة الذي يريده سواء كان إسلاميا أم غير ذلك، مقابل التخلي عن العلمانية الكمالية التي أصبحت نمطا خاصا قائما على عدم الإقرار بالعديد من الحريات الشخصية للأفراد كحق التعليم الديني أو حق المرأة في ارتداء الحجاب.

وهذا التحول في مفاهيم حزب العدالة والتنمية -أحد تيارات الإسلام السياسي في تركيا- يعطي مؤشرا على أن هذا التطور الذي حدث في التجربة التركية يكمن في وجود مساحة حقيقية للصراع الديمقراطي بين العلمانيين والإسلاميين محكومة بقيود المؤسسة العسكرية الكمالية.

وقد يشهد المستقبل تراجع العلمانيين عن بعض مواقفهم المتشددة إزاء الحجاب والتعليم الديني وبعض القضايا الخلافية الأخرى بين التيارين، حيث بدأ بعض الكتاب العلمانيين التعامل مع موضوع الحجاب والتعليم الديني على أساس أنه حق من حقوق الإنسان ويجب عدم النظر إليه خارج إطار تلك النظرة، وهو تراجع مهم عن مواقف متزمتة، يماثل تراجع المؤسسة العسكرية (حرس النظام العلماني) عن بعض محدداتها الخاصة بالقضية الكردية مثلا ومنها السماح باستخدام اللغة الكردية داخل تركيا بعد أن كان ذلك من بين المحظورات الكبرى.

## المؤسسات التعليمية في تركيا صراع طويل تحسمه العثمانية

سيد عبد المجيد  
كاتب عربي في تركيا

شجعت سياسات الكماليين الأحادية والشمولية المؤسسات التعليمية على أن تكون صارمة في وأد النزعات المناوئة للقومية مروراً بتلك التي تحض على الصراع الطبقي وانتهاء بمحاولات ربط الدين بالدولة.

غير أنه بدأ للكماليين الجدد أن ثورتهم لن تصل إلى جذور المجتمع دون نجاحها في تعليم الجماهير الواسعة من السكان، فحتى العام ١٩٢٦ كانت الجمهورية الجديدة تستند في تشريعاتها إلى الشريعة الإسلامية إلى أن استبدل بها القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي، وقانون للتجارة مستمد من الأنظمة القانونية الألمانية والإيطالية، ثم جاء إلغاء الحرف العربي واستبدال الحرف اللاتيني منه، بحجة أن "حروف اللغة العربية الفارسية لم تكن ملائمة".

ليس ذلك وحسب، بل اعتبرت الحرف العربي هو المسؤول عن المستوى المتدني جدا للتعليم بين الأتراك، وبخطوات تدريجية بدأ التغيير، ففي الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٨ أقر البرلمان قانوناً بالأبجدية التركية الجديدة.

ويذهب العديد من المؤرخين والمتخصصين في الشأن التركي إلى اعتبار إجراء استبدال الحرف اللاتيني من العربي أول خطوة مؤثرة في بنية المجتمع التركي، ولأنه كان أحد المطالب الأساسية لمتقفي الحقبة العثمانية في مراحلها الأخيرة، شهدت عملية التعليم والتربية في تركيا الثورية الجديدة تطوراً ملحوظاً خاصة في المدن الكبرى.

في هذه الأثناء ظلت القرى في الأناضول بعيدة إلى حد كبير عن التعليم بالطريقة الجديدة نتيجة القيم المحافظة ومقاومة الشيوخ ورجال الدين لأي إصلاحات، وبنت فكرة إيقاظ الفلاحين بتعليمهم القراءة والكتابة وإعطائهم إحساساً بالثقة والاعتماد على النفس شديدة الخطورة بالنسبة للمألوف والسائد في بقاع الأناضول البعيدة عن الثورة وإرهاصاتهما، وتأسس على ذلك أن واجهت معاهد الأرياف والقرى والتي سميت باسم بيوت الشعب مقاومة صلبة من ملاك الأراضي وكبار الإقطاعيين.

ورغم ذلك طرأ على تلك الأوضاع متغير مهم تمثل في آلاف العائدين من تأدية الخدمة العسكرية، فهؤلاء تسلموا في الثكنات بالقراءة والكتابة بالأبجدية اللاتينية وتعاليم ومبادئ أتاتورك، العلمانية واللغة الواحدة والوطن الواحد والأمة الواحدة، ومن خلال مقل الحزب سيتولى هؤلاء مهمة تعليم مواطنيهم وليصبح عقد الثلاثينيات من القرن الماضي عقد مواجهة تحديات التعليم.

ونجحت الأبجدية فأبو الأتراك (أتاتورك) اعتباراً من ١٩٣٤ كان على درجة من التناغم مع القوى المحافظة في مجتمعه، وكذا كتب للتغيير النجاح لسبب بسيط، هو أن أتاتورك ربط التغيير بالعاطفة الوطنية (نظرية لغة الشمس) حيث تدعي أن اللغة التركية هي الأب الحقيقي لكل اللغات.

في السياق نفسه أسس أتاتورك الجمعية التاريخية التركية وفيها جاء تكريس (سمو) المكانة التاريخية التي يتمتع بها الأتراك في تطور الحضارة الإنسانية. لقد أرسى مصطفى كمال أتاتورك عملياً النزعة النرجسية التي سبق أن نادي بها الاتحاديون أوائل القرن الماضي، وفي الكتب المدرسية جرى تأكيد فكرة أن الأتراك أقدم شعب متحضر في التاريخ، وفي عهد أتاتورك غدا الماضي التركي يشكل مركزية في الدراسات التاريخية التركية وذلك لتحقيق هدفين، فمن جانب زرع نزعة تربية وطنية في الأجيال التركية المعاصرة، ومن جانب ثان تكريس إسهامات تركيا في التاريخ الإنساني في الذاكرة الوطنية وفي نفس الوقت التقليل من أهمية العرب في بناء الحضارة الإنسانية.

## تكريس العلمانية

كان التعليم في بدايات العهد الجديد منخفضا بشكل كبير، فحسب إحصاء أورده فيروز أحمد في كتابه "صنع في تركيا" للعام ١٩٢٧ لم تتعد نسبة المتعلمين ٩% من إجمالي عدد السكان، حتى تلك النسبة كانت موضع تشكيك، إذ ذهب باحثون إلى القول إن نسبة الأمية تجاوزت ٩٥%. وانطلاقا من هذا التردّي أطلقت الحكومة اعتبارا من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٢٩، مشروع المدارس الوطنية لتعليم الكتابة بالأبجدية الجديدة. وناشد كمال أتاتورك المتقنين أن يساعدوا في تنفيذ المشروع قائلا "سيكون الوقت لنا، وسنقتلع أخطاء الماضي جذرا وغصنا، وسنصح هذه الأخطاء وعلى المواطنين أن يلعبوا دورا فاعلا ويجب على المجتمع التركي أن يتعلم الأبجدية الجديدة خلال سنة أو سنتين".

والحق أن تبني الحروف اللاتينية والتوجه نحو التعليم أعقبه زيادة كبيرة في مستوى التعليم وبات من يعرفون القراءة والكتابة عام ١٩٣٥ ما نسبته ٢٠%، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وصلت النسبة إلى أكثر من ٣٠%، لكن تبقى هناك ملاحظة مهمة أن زيادة وتائر التعليم من خلال ثورة الكتابة لم تكن هدفا بحد ذاتها بل ربط تركيا بأوروبا واقفيا وماديا هو الهدف الأساسي.

وإجمالا يمكن القول إن الإصلاحات التي تمت على مدار عقود في قطاع التعليم وشارك فيها خبراء محليون مناوئون لأي ربط بين الدين بالدولة بالإضافة إلى أجانب لم تكن وليدة اللحظة التي جاء فيها أتاتورك، وإنما كانت امتدادا لجهود حثيثة بذلها متفوق العقود الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، لكن الكماليين تمكنوا مدعومين من الجيش والمؤسسات المدنية من استثمارها وتطويرها ومواجهة ضغوط المحافظين.

صحيح لم يخل الأمر من انتكاسات، كذلك التي حدثت في عقد الخمسينيات حيث أغلقت المدارس الوطنية بذريعة أن التعليم الذي يقدمه معلمو هذه المعاهد للفلاحين جعلهم أهدافا سهلة للإيديولوجيات غير المرغوب فيها ويحرضهم على الصراع الطبقي. ولم يكن ذلك هو السبب الحقيقي، فالأناضول لم يكن مستعدا آنذاك لقبول التعليم المختلط، فمن شأنه تقويض القيم والتقاليد.

ورغم ذلك بذلت جهود مضمّنة تم خلالها تكريس التعليم العلماني وعلى نحو قاطع، هذا التعليم الذي سيفرز ضباط الجيش ومدرسين وقضاة ومتقنين وشرائح مهنية مهندسين وأطباء ودبلوماسيين الذين شاركوا بإخلاص في نقل المجتمع التركي إلى فضاء واسع ورحب. ولم تكن المؤسسة التعليمية ساكنة جامدة بل اتسم أداءها بالديناميكية بفضل الابتكارات التي أتاحت وحرية البحث العلمي.

وهكذا وكما يقول الدكتور سيار الجميل في كتابه "العرب والأترك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة" فالنخبة العصرية اليوم هي ابنة المراحل التاريخية كبنية لها منظومتها المتميزة داخل المجتمع التركي وهي تربط بين المراحل التاريخية وتطورات المجتمع نفسه".

ويضيف الجميل قائلا "إن هذه النخبة لم تبق أسيرة لبرنامج معين، بل اتسمت نظرتها بالاتساع والمعالجة النقدية الدائمة لمواجهة المشاكل المطروحة ولعل أبرز هيئة تركية أسهمت في ذلك مساهمة فعالة هي "اللجنة المختصة بالسياسات المقارنة التابعة لمجلس البحث في العلوم الاجتماعية"، فقد تجاوزت هذه اللجنة، وضع الأسس التنموية إلى مجال البحث عن الأدوات والوسائل التي رافقت بدورها حركة التحديث التي سيكون لها عميق الأثر في النظرة والممارسة على حركة النظام السياسي ككل وكذلك على رموز الحياة السياسية.

من بين هذه الرموز مثلا الرئيس الراحل توركوت أوزال، فهو يعود إلى جذور دينية صوفية وأمضى جزءا من حياته السياسية خلال السبعينيات في حزب ذي طابع إسلامي هو حزب السلامة الوطني، وكان يوظف رموزا دينية في خطاباته، لكنه مع ذلك كان شديد الدفاع عن العلمانية وإصلاحات أتاتورك والدفع في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وسليمان ديميريل الرئيس التاسع للجمهورية، ورغم أنه تخرج من جامعة إسطنبول التقنية فقد ظل أسير قيم الأناضول المحافظة، ولم يخف عن الرأي العام أن أمه وشقيقته كانتا محببتين حسب

التقاليد المحلية، ومع ذلك فهو سيرفض رفضا قاطعا مبدأ الحجاب في المؤسسات التعليمية.

## رفض التغيير

لعبت النخب التركية دورا ضاعطا يوازرها في ذلك إعلام مناوئ للخلط بين الدين والسياسة، حتى تمكن مجلس الأمن القومي من اتخاذ قرارات فبراير/ شباط الشهيرة عام ١٩٩٧ لمكافحة ما وصف بالتيارات الرجعية، وهي المرحلة التي أفضت عمليا إلى إقصاء حكومة نجم الدين أربكان في منتصف يونيو/ حزيران من ذلك العام.

ما نساء هذه النخب اللاتي حصلن على حقوق هائلة لا تتوفر للنساء في العالم الإسلامي فقد خرجن بالآلاف منددين بحجاب النائبة السابقة مروة فاوقجي في نهايات العقد الماضي في ظل حكومة بولند أوجويد الائتلافية، وبما أن المؤسسات التعليمية هي الجزء الأصيل في تكوين تلك النخب فإن النخبة من النساء رفضن أيضا فكرة السماح بالحجاب في المدارس والجامعات.

لكن الجامعات لم تكتف برفض الحجاب كتكريس للعلمانية ورفض أي مظهر للدين في المؤسسات التعليمية بما في ذلك أزياء الطلبة، بل إنها أجهضت محاولات رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بتعديل قانون تنظيم الجامعات ورفضت أيضا قبول خريجي مدارس إمام خطيب لكلياتها ومعاهدها.

وفي ذلك يعتقد القائمون على الجامعات أنه من غير المقبول أن يقوموا بتخريج أشخاص درسوا في مثل هذه المدارس الدينية ويمكن أن يتولى أحدهم يوما منصب رئيس الجمهورية (الشهادة الجامعية من شروط المنصب) ويجلس على نفس المقعد الذي سبق أن جلس عليه مؤسس البلاد، وهذه المعضلة هي الثانية التي تواجه أردوغان بعد معضلة حجاب حرمه في سعيه الطموح لتولي منصب رئيس الجمهورية، لأنه خريج إحدى المدارس الدينية.

وهكذا تبدو العلمانية في تركيا قد ترسخت وبات لها مناصرون في كافة قطاعات المجتمع، وحتى لو كان هناك صراع، وهو حتما موجود بشكل أو بآخر، فإنه لن ينتهي بتقويض ما انتهت إليه الجمهورية التركية بعد ما يزيد على ثمانية عقود.

إن نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ وحصوله على ٣٤% وتشكيله حكومة بمفرده أعطى انطباعا مؤداه أن الأناضول عائد إلى الأسلمة، بيد أن الروائي التركي أورهان باموك الذي فاز هذا العام بجائزة نوبل للأدب لم يخف حذره قائلا في مقال نشر في صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأميركية مستهل ٢٠٠٣ "في الحقيقة لا أريد لهذا الفوز أن يكون تحديا للعلمانية"، ثم يمضي وقد تحلى ببعض التفاؤل قائلا "نحن الآن أمام تجربة جديدة، إذ إن أردوغان سيحاول تحجيم دور الإسلاميين في الحكم رغم أنه جاء من خلفية إسلامية" ثم يختتم مقاله بعبارة موجزة لا تخلو من دلالة "كل ما أقوله لزملائي وفي نفس الوقت لمخاوفني، الرجاء التروي لنرى!"

وربما تتعزز مثل هذه الرؤية إذا ما تابعنا وضع المنهج المضاد تماما للتعليم العلماني أي التعليم الديني فيما يعرف بمدارس (إمام وخطيب)، فقد واجه هذا التعليم قيودا قانونية قيدته بشكل كبير لصالح تطور التعليم علماني الطابع، لكن التعليم الديني في تركيا، وتلك مفارقة، كان يشهد ازدهارا وتنامي عقب الانقلابات العسكرية خاصة انقلاب ١٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ والذي مثل منحنى مهما في تخفيف القيود على التعليم الديني، وكان ذلك بهدف تطويق النزعات اليسارية المتنامية آنذاك خاصة في المدن الكبرى.

وحتى تكتمل المفارقة سنجد أن مدارس إمام خطيب كانت تشهد طفرات مهمة في ظل الحكومات العلمانية تحديدا، ففي سبع حكومات رأسها سليمان ديميريل أنشئت ٣٠٠ مدرسة، وفي عهد تانسو تشلر (١٩٩٣-١٩٩٦) أنشئت ٨٠ مدرسة، وفي حكومة واحدة لمسعود يلماز دشنت ٢٣ مدرسة، وفي حكومتي أوجويد بنيت ٣٣ مدرسة في حين أنشئت ١٩ مدرسة فقط خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٩ وهي الفترة التي حكمها عدنان مندريس والموصوف بأنه أول رئيس حكومة ذو نزعات إسلامية في تركيا، وبسبب هذه الميول أسقطت حكومته بانقلاب عسكري وأعدم مع عدد من مساعديه عام ١٩٦١ بسبب ما وصف بانتهاكه للقوانين العلمانية.

ورغم هذه الزيادة في أعداد المدارس الدينية فإن التعليم الديني في تركيا لم يؤثر على النظام العلماني الذي بدأ متجنزا خاصة في مؤسسات التعليم العالي وهي في مجملها شديدة التمسك بمبادئ الدولة، وعبثا حاول أردوغان اختراق هذا السياج إلا أنه لم يتمكن من ذلك حتى اللحظة الراهنة، وغالبية البرلمان لم تستطع تعديلا جذريا لقانون الجامعات بفضل تكاتف رؤساء الجامعات وأعضاء هيئات التدريس من جانب والتفاف قطاعات عريضة من الشعب التركي حولهم.

## القضاء ساحة للصراع كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية

د. لقمان عمر محمود النعيمي  
مركز الدراسات الإقليمية - جامعة الموصل

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور التركي لعام ١٩٨٢. وفضلا عن الوظائف القضائية والقانونية لهذه المؤسسة أي تسوية النزاعات، فإنها تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها. ومن المعلوم أن جمهورية تركيا استمدت قوانينها الجديدة من القانون المدني السويسري وقانون العقوبات الإيطالي والقانون التجاري الألماني.

وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق محاكم مدنية وإدارية وعسكرية، ومن أهم المحاكم العليا في تركيا: المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومحكمة مجلس أمن الدولة والمحكمة العسكرية للاستئناف والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية ومحكمة المحاسبات..

وباعتبار أن أهم هذه المحاكم وأعلاها في البلاد وهي المحكمة الدستورية، يلاحظ أنها تختص فيما يلي:

١. الفصل في دستورية القوانين والقرارات التي لها قوة القانون من حيث الشكل والمضمون، بينما تبت المحكمة في دستورية التعديلات الدستورية من حيث الشكل فقط.

٢. الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسية وتقرير حلها بناءً على دعوى مكتب المدعي العام.

٣. النظر في التماس أي نائب في البرلمان بإلغاء قرار حصانته البرلمانية، وقد تقرر المحكمة إلغاء هذا القرار في حالة تعارضه مع الدستور أو القواعد الإجرائية للبرلمان.

٤. النظر في القضايا المرتبطة بوظائف رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الوزراء وأعضاء الهيئات القضائية العليا.

وتكون أحكام هذه المحكمة نهائية، ولا يمكن نشر قراراتها بإلغاء قوانين معينة في الجريدة الرسمية دون إيراد تقرير مكتوب بأسباب الإلغاء.

لقد شكل عقد التسعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة في عملية التفاعل بين سياسة الدولة الرسمية وما سمي الإسلام السياسي في تركيا، فيما أطلق عليه "أسلمة النزعة العلمانية"؛ فقيادة الجيش التي تولت زمام الأمور فعليا بالبلاد في أعقاب الانقلاب الثالث عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٣، لم تعد تخف اعتمادها على الدين بوصفه إحدى أدوات إعادة تنقيف الشعب، ثم ما لبث مفهوم (تركية-إسلامية) الذي يربط القومية التركية بالإسلام (المعتدل) بوصفه قاعدة أيديولوجية للدولة التركية، أن أصبح منطلقا غير رسمي لإعادة بناء الدولة والمجتمع التركي بعد الانقلاب المذكور.

غير أن ما من حدث كان قادرا على إثبات أهمية الإسلام السياسي وقوته على أرض الواقع، أكثر من وصول حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان للسلطة، وقيادته للحكومة الائتلافية التي شكلها مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشلر إثر انتخابات عام ١٩٩٥.

لم يكن الجميع، بدءاً بقيادة الجيش وانتهاء بالصحف الرئيسية والجمعيات الخاصة مروراً بكبار موظفي الدولة، مستعدين لقبول هذا التغيير؛ فبعد فترة وجيزة تم فيها استيعاب الصدمة، أطلق هؤلاء حملة سياسية لقلب النتائج



رأساً على عقب، ما أدى إلى أن تعيش تركيا معركة صراع على الهيمنة السياسية منذ خريف عام ١٩٩٦. واتخذت هذه المعركة في البداية شكل حرب ثقافية بين نخب التيار الإسلامي ونخب التيار الكمالي العلماني حول استمرار نظرة الجمهورية التركية كما رسمها مؤسس جمهورية تركيا الحديثة كمال أتاتورك.

## الحفاظ على النظام العلماني

ما لبثت الحرب الثقافية أن تحولت، عبر عملية نهجية دقيقة من قبل المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية الأخرى، إلى "حرب قانونية"؛ فسياسة الانقلابات العسكرية في تركيا تحت ذريعة حماية "النظام العلماني للدولة" قد أصبحت جزءاً من الماضي غير القابل للعودة مع جملة التغيرات التي حدثت في تركيا والعالم، فكان لا بد من اعتماد وسيلة أخرى فعالة ومتماشية مع ظروف العصر ومتطلبات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لكبح جماح الحركة الإسلامية في تركيا ومنع وصول الإسلاميين إلى السلطة، ومن ثم تهديد العلمانية التركية. وهكذا جاء الحل البديل لسيناريوهات الانقلابات العسكرية التي لم تعد مقبولة اليوم، بـ "السلطة القضائية" التي أصبحت بمثابة "الحل السحري" لضرب أية قوة سياسية إسلامية يمكن أن تهدد النظام العلماني في البلاد.

وقامت الأوساط العلمانية بتركيا وعلى رأسها المؤسسة العسكرية بإتباع سياسة تضيق حدود المنافسة السياسية وتوسيع نطاق النشاط السياسي غير الشرعي عن طريق التمسك بنفسه حرفي لأسس ومبادئ الجمهورية الكمالية، مما أدى إلى استبدال المواجهة السياسية والثقافية بين الأيديولوجيات المتباينة، وإلى حد كبير، بتحركات قضائية من جانب سلطات الدولة.

وفي هذه التحركات لا يتم الدفاع عن النظام العلماني القائم عن طريق المحاججة السياسية، بمقدار ما يجري من خلال الأفعال والممارسات التسلطية من قبل أجهزة الدولة التركية.

وعلى الرغم من أن الدستور التركي أقر باستقلالية السلطة القضائية عن السلطين التنفيذية والتشريعية، فإن واقع الحال يشير إلى أن هذه السلطة خاضعة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لنفوذ وتأثير الأوساط العلمانية وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية التي تعد نفسها حارسة للعلمانية الكمالية في البلاد.

بعد ستة أشهر من وصول حزب الرفاه إلى السلطة، وفي منتصف يناير/كانون الثاني ١٩٩٧ تحديداً، عقد ممثلون عن الجماعات المنتفذة في تركيا اجتماعاً لتدارس الأمر والنظر فيما يمكن عمله للتخلص منه، وكان هؤلاء قد كلفوا أستاذاً جامعياً بإعداد تقرير حول حزب الرفاه وتطور الحركة الإسلامية في تركيا عموماً. فأخبرهم في تقريره بأن الرفاه، الذي تأسس عام ١٩٨٣ واستطاع الحصول على (٢٢%) من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٥، زادت شعبيته بشكل ملحوظ بدليل الانتخابات المحلية التكميلية التي جرت بعد ذلك بستة أشهر وحصل فيها الحزب على (٣٤%).

وتوقع الأستاذ الجامعي أن يفوز حزب الرفاه، في انتخابات تشريعية قادمة بعد خمس سنوات، بما لا يقل عن (٦٨%) من مقاعد البرلمان، مما يمكنه من تشكيل حكومة بمفرده، وأغلبية تؤهله لتغيير الدستور، ويمكنه حينها أن يغير من طبيعة الجمهورية الكمالية التركية. ونصح الأستاذ في تقريره بضرورة اتخاذ إجراءات (قانونية) كأفضل وسيلة للحد من استمرار حزب الرفاه في الساحة السياسية، مؤكداً أنه ثبت بالدليل العملي أن احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير تضر بالجمهورية التركية.

وبعد أسبوع من هذا اللقاء تم تعيين أورال سواش رئيساً جديداً للدعاء العام، بعد أن وعد بأنه إذا ما تم اختياره لهذا المنصب فإنه سينفذ سياسة إقصاء حزب الرفاه ليس من السلطة فحسب بل من الحياة السياسية برمتها.

وفي ١٥ فبراير/شباط ١٩٩٧ دعت جمعية رجال الأعمال التركية إلى لقاء حضره سواش وعدد من القانونيين والأساتذة الجامعيين للتباحث في أفضل الإجراءات القانونية لحل حزب الرفاه. واختلف المجتمعون حول قانونية مثل هذا الإجراء إلى أن نبههم المستشار القانوني للبرلمان أردوغان تيزيغ بأن المادة (١٠٣) من الدستور لا تسمح بحل الحزب، ومن ثم فإن أي إجراء قانوني للحل يجب أن يأتي بعد إلغاء هذه المادة. وهذا ما حدث، إذ تم الإيعاز

للمحكمة الدستورية بالانعقاد ونقض المادة (١٠٣) من الدستور، الأمر الذي مهد الطريق لرفع دعوى قضائية ضد الرفاه ومن ثم إصدار قرار بحله.

وفي ٢٨ فبراير/ شباط ١٩٩٧ اجتمع القادة العسكريون برئيس الوزراء نجم الدين أربكان ووضعوا أمامه (١٧) مطلباً لتنفيذها، وتضمنت إغلاق المدارس الثانوية الإسلامية، وتمديد مرحلة الدراسة الابتدائية من خمس إلى ثمانية سنوات يمنع خلالها تدريس مادة (التربية الدينية) للأطفال دون سن الـ١٥، وتحويل كافة الأوقاف الإسلامية إلى ملكية الدولة، وإغلاق مساكن الطلبة والشباب الممولة من قبل الأوقاف الإسلامية، ومنع استخدام غطاء الرأس للنساء في دوائر الدولة الرسمية وغيرها من المطالب.

وقد رفضت حكومة أربكان تنفيذ هذه المطالب، وعدتها مقترحات لا يمكن النظر فيها، الأمر الذي زاد من حجم الضغوط عليها من قبل المؤسسة العسكرية والأوساط العلمانية الأخرى لحجب الثقة عن الحكومة في البرلمان. ولما فشلت هذه المحاولات تم اللجوء إلى القضاء التركي، حيث قام المدعي العام أورال سواش برفع دعوى ضد حزب الرفاه إلى المحكمة الدستورية في ٢١ مايو/أيار ١٩٩٧، مطالباً بحظر حزب الرفاه لأنه "يعمل على إثارة حرب أهلية في البلاد وتغيير النظام العلماني للدولة". ومن بين ما استند إليه المدعي العام في هذه الدعوى انتقاد أربكان في مقابلة له مع صحيفة مصرية عام ١٩٩٤ "تركيا العلمانية وأتاتورك". كما طالب سواش الجيش باتخاذ إجراءات قانونية ضد النائب في حزب الرفاه شوقي يلماز لأهانته القوات المسلحة في كلمة ألقاها قبل أربع سنوات.

وبعد أشهر من الجلسات والمباحثات الإجرائية مع قيادة الحزب وممثليه الحقوقيين، قضت المحكمة الدستورية بحل الحزب في ١٦ يناير/كانون الثاني ١٩٩٨، لأنه بين أسباب أخرى، انتهك المادتين (٦٨)، (٦٩) من الدستور التركي اللتين تحظران النشاطات المعادية للعلمانية من قبل الأحزاب السياسية.

## في مواجهة العدالة و التنمية

يمكن القول إن السلطة القضائية في تركيا لم تكن ساحة للصراع بين الإسلاميين والعلمانيين بقدر ما أضحت أداة طيعة بيد الأوساط العلمانية لاستخدامها في الصراع مع الإسلاميين، لذلك فلم تكن هذه المؤسسة محلاً للنزاع عليها بين الطرفين لأن تبعيتها الكلية كانت محسومة تماماً للنظام العلماني في تركيا، وإن كل محاولات الإسلاميين للتأثير في هذه المؤسسة باءت بالفشل، بل إنهم لم يستطيعوا على الأقل تحييدها في ذلك الصراع.

لم يكتف المدافعون عن العلمانية بحظر حزب الرفاه، إذ واصلوا مطاردته معتبرين أن حزب الفضيلة الذي تأسس بعده هو امتداد له، فاستخدموا السلطة القضائية من جديد لإنهاء وجوده من على الساحة السياسية، ونجحوا بذلك أيضاً، حينما قررت المحكمة الدستورية حظر الفضيلة في يونيو/حزيران ٢٠٠١ وفصل سبعة أعضاء من نوابه في البرلمان.

جاء ذلك على خلفية اتهام الحزب بأنه يمثل امتداداً للرفاه (المحظور) وهو الأمر المخالف لقانون الأحزاب السياسية، فضلاً عن تبني الحزب لما وصفته المحكمة بـ "منهج سياسي وفكري معاد لأتاتورك وللنظام العلماني المعمول به في الجمهورية التركية منذ عام ١٩٢٣". كما وصفت المحكمة الحزب بأنه "أصبح وكراً للأصوليين المعادين للعلمانية".

حدث ذلك برغم أن الحزب اختار زعيماً آخر هو رجائي قوطان بدلاً عن نجم الدين أربكان، وقد تبين في هذا الإجراء القضائي أن السلطات القانونية في تركيا هي جزء فاعل من حماية العلمانية هناك، فكان أن وصف حزب الفضيلة القرار بأنه "ظالم" وأنه قرار سياسي بالدرجة الأولى، بل إن رئيس الحزب قال إنه لمس إصرار المحكمة على إصدار قرار فوري وعدم الانتظار لصدور قرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية حزب الرفاه المحظور، كما أن المحكمة الدستورية قررت التنفيذ الفوري لقرار الحظر دون النشر في الجريدة الرسمية طبقاً للقانون.

وكانت السلطة القضائية بالمرصاد أيضا لحزب العدالة والتنمية الذي حقق فوزا كاسحا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وشكل حكومة بمفرده.

وعلى الرغم من أن الحزب تنازل عن واجهته الإسلامية وادعى بأنه حزب ديمقراطي محافظ، كما جاء على لسان زعيمه رجب طيب أردوغان، فإن الأوساط العلمانية في تركيا تعدّه حزبا ذا توجهات إسلامية بالنظر إلى الجذور الإسلامية لمؤسسي الحزب.

وقد جرت عملية ملاحقة منهجية منتظمة للحزب وزعيمه رجب طيب أردوغان استعانت بالقضاء بالدرجة الأساس، فطلبت استقالته من منصبه كرئيس لحزب ثم جرى اتهامه بخداع القضاء، ومنع من الترشح للانتخابات النيابية وذلك بعد أن كان قد رتب له سجل عدلي يتعلق خصوصا بالسجن لأربعة أشهر عام ١٩٩٩ بسبب "الدعاية الإسلامية والتحريض على الحقد الديني".

والحقيقة أن تجربة حزب العدالة والتنمية الحاكم كان قدم تجربة مختلفة في التعاطي مع القضاء الموصوف بالانحياز، إذ تحدى أردوغان قرار المحكمة الدستورية بأبعاده عن زعامة حزبه، بل وأعيد انتخابه في هذه الزعامة بعد ٢٤ ساعة من صدور قرار المحكمة، ثم توليه رئاسة الوزراء من نائبه عبد الله غل، وإذا ما جزمنا بأن العدالة والتنمية هو ضمن التيار الإسلامي "المعتدل" في تركيا، فإنه يكون قد تمكن من تحييد القضاء لأول مرة في صراع العلمانيين مع الإسلاميين، بعد أن ظلت هذه المؤسسة تابعة للقوى العلمانية بشكل واضح.

ولئن كانت المؤسسة العسكرية قد اعتمدت على المؤسسة القضائية لتكون بديلا مكافئا في نتائجها وتأثيراتها للانقلابات العسكرية، فإن مثل هذا التحييد المترافق مع نجاح العدالة والتنمية في إدارته لتركيا، يمكن أن يكون مؤشرا محرجا للقوى العلمانية فيما يتعلق باستخدام سلطة القضاء برغم أن ذلك لا يمثل نهاية المطاف في إطار الصراع المستمر لهذه القوى مع التيار الإسلامي.

#### المصادر

١. إبراهيم خليل أحمد وآخرون، الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية (الإقليمية) حاليا، جامعة الموصل، ١٩٩٦
٢. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
٣. هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جنكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١).
٤. أحمد نوري النعيمي، الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا حاضرها ومستقبلها: دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا، (بيروت، ٢٠٠٥).
٥. السيد طارق عبد الجليل، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة: دراسة في الفكر والممارسة، ط١، (القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، ٢٢٠١).
٦. محمود حسين علي، "البنية الأساسية للنظام السياسي والإداري في تركيا"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (٢)، ديسمبر/كانون الأول، ٢٠٠٤
٧. "سيناريو حظر حزب الفضيلة اكتمل"، إسلام أون لاين، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠. متاح على الموقع: <http://www.islamonline.net>
٨. سعد عبد المجيد، "تركيا: القضاء بدل الانقلاب لمنع الأحزاب"، إسلام أون لاين، ٢٣ يونيو/حزيران ٢٠٠١
٩. إبراهيم إلياس، "المحكمة الدستورية تنذر أحزابا بحظر نشاطها لمخالفتها القوانين"، صحيفة الشرق الأوسط، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢. متاح على الموقع: <http://www.asharqalawsat.com>
١٠. "حزب العدالة والتنمية يتحدى المحكمة الدستورية ويجدد رئاسة أردوغان له"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.
١١. محمد جمال عرفة وسعد عبد المجيد، "الجيش التركي والإسلاميون.. هل اقترب الانقلاب الرابع؟"، إسلام أون لاين، ٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٣.



# القوى المؤثرة

## عسكر تركيا انحياز مطلق للعلمانية

### حسني محلي صحفي في تركيا

يحمل الكثيرون مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية الحديثة مسؤولية الحالة الغربية التي أوجدتها ظاهرة الانقلابات العسكرية التي لا تختلف أساسا عن الوضع في دول العالم الثالث، لأن جميع الأنظمة الديكتاتورية في هذه الدول تعتمد أساسا على دبابات العسكر وإرهاب أجهزة المخابرات.

إلا أن الوضع في تركيا قد يختلف نسبيا عن هذه الدول، لأن تركيا رغم كل سلباتها تعتبر دولة ديمقراطية بالمعايير الغربية منذ العام ١٩٥٠ حيث انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية التي جعلت من تركيا جزءا من العالم الغربي وعضوا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وعنصرا أساسيا في الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي السوفياتي.

وقد أسهم ذلك في دعم دور العسكر في الحياة السياسية، ونظرت واشنطن وعواصم (الناتو) إلى تركيا كحليف إستراتيجي، ولم تتأخر في دعم الجيش التركي حتى أصبح أكبر جيش في المنطقة بعد أميركا، كما أنها دعمت بشكل خاص القادة العسكريين الأتراك الذين أثبتوا بدورهم وفي العديد من المناسبات وفاءهم لوأشطن أكثر من أنقرة، ولعل هذه الحقيقة تفسر الإحياءات الدائمة لدور واشنطن في جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا حتى الآن.

ويستمد الجنرالات الأتراك قوتهم من دعم رجال الأعمال الكبار ووسائل الإعلام الكبيرة التي تلعب دورا أساسيا في إعداد وتهيئة الشارع التركي للانقلابات العسكرية وبأساليب ذكية، إذ لرجال الأعمال الكبار مصالح مادية كبيرة في العلاقة مع الجيش بعدد أفراده البالغ مليون عسكري، ويحتاجون يوميا للكثير من الحاجات التي تكلف الدولة الملايين بل المليارات من الدولارات التي طالما خصصتها جميع الحكومات للجيش الذي يتحجج دائما بحماية النظام العلماني والأمن الوطني والقومي ضد المخاطر الداخلية والخارجية وفي مقدمتها حزب العمال الكردستاني الذي كلف الدولة التركية حوالي ١٠٠ مليار دولار.

ولم تتأثر سمعة الجيش بسبب فشله وجنرالاته في القضاء على حزب العمال الكردستاني وما زال هذا الجيش في مقدمة المؤسسات التي يثق بها الشعب التركي بأغلبية تصل إلى ٨٠% وربما لأن الإنسان التركي ذو عقلية ونفسية عسكرية، حيث إن المواطن التركي عندما يتودد لابنه الصغير ويمدحه يقول "ابني سيكبر ويصبح باشا" أي جنرالاً.

وتفسر هذه العقلية التأييد الشعبي الدائم للانقلابات العسكرية التي هيأ الجنرالات الأجواء اللازمة لها، ودون أن يتذكر المواطن أن الجنرالات كانوا طرفا في فشل جميع الحكومات السابقة في تحقيق الأمن والاستقرار لأن الأحكام العرفية كانت معلنه ومطبقة في عموم أنحاء البلاد لسنوات طويلة. ودون أن تكون هذه الأحكام العرفية كافية بالنسبة للجنرالات الذين تحججوا دائما بتدهور الأوضاع الأمنية واعتبروها مبررا لتدخلاتهم العسكرية واستلام السلطة.

وكانت الحكومات الائتلافية الضعيفة السبب الآخر لشجاعة الجنرالات الذين استغلوا هذا الضعف واعتبروه مبررا مقنعا للشارع في انقلاباتهم العسكرية التي انتهى عهدها بعد الانقلاب الرابع عام ١٩٩٧.

ولقوة تأثير الجيش التركي وتدخله المباشر في الشأن السياسي وفي تحديد شكل الحكومات وهوية الحكام جذور تاريخية تعود إلى الجيش الانكشاري العثماني الذي لعب أدوارا مهمة في تغيير السلاطين ورؤساء وزرائهم أو الإطاحة بهم خنقا أو شنقا أو قتلا!

وجاءت حركة الاتحاد والترقي التي انطلقت من بين صفوف الضباط لتثبت مدى أهمية العسكر في الحياة السياسية، خاصة بعد أن أطاح قادة الاتحاد وهم من العسكر بالسلطان عبد الحميد في أبريل/ نيسان ١٩٠٩، حيث وعى اليهود واليهود الدونما الذين لعبوا دورا أساسيا في حركة الاتحاد لأهمية العسكر ودورهم في الحياة السياسية فسعوا دائما لإقامة علاقات سرية وعلنية مع قيادات العسكر في جميع مراحل التاريخ التركي العثماني منه والجمهوري.

فشل العديد من السلاطين وفي مقدمتهم السلطان أحمد الثالث ومن ثم محمود الثاني في التخلص من تحكم العسكر في الحياة السياسية التي بقيت تحت تأثير الجنرالات في العهد الجمهوري، خاصة بعد أن خاض الضباط الشاب مصطفى كمال أتاتورك حرب الاستقلال ضد بقايا الحكم العثماني وقوات الاحتلال الفرنسي والبريطاني واليوناني والإيطالي التي احتلت أرض الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها ألمانيا وحليفاتها تركيا.

وبرز اسم أتاتورك كجنرال قوي ومنتصر مع رفاقه العسكر الذين صاغوا إطار الحياة السياسية للبلاد وفق مزاج الجيش بعقيدته الأتاتورية التي تعني حماية النظام العلماني ضد كافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية وعلى أساس قوي من الشعور القومي الذي كان الجيش رمزا له وأحيانا لعنصريته البارزة!

وقد التزم جنرالات الجيش بعد وفاة أتاتورك أيضا عام ١٩٣٨ بنفس المبادئ، حيث كان لهم دور أساسي في مجمل المعادلات السياسية خلال فترة حكم عصمت أيونو الذي خلف أتاتورك في رئاسة الجمهورية حتى العام ١٩٥٠ عندما انتقلت البلاد إلى التعددية الحزبية بإذن من جنرالات الجيش الذين كانوا يعرفون أنهم يملكون القوة الكافية للتدخل حين اللزوم.

## سلسلة الانقلابات

يمكن تلمس أثر الجيش التركي في مجمل الأحداث التي جرت بعد تأسيس الجمهورية، لكن هذا الجيش تدخل بشكل مباشر من خلال أربعة انقلابات عسكرية خلال أقل من ٤٠ عاما، لتغيير حكومات مدنية منتخبة لأسباب مختلفة في مقدمتها حماية النظام العلماني.

أول الانقلابات وأكثرها دموية جرى في ٢٧ مايو/ أيار ١٩٦٠ عندما أطاح الجيش بحكومة عدنان مندريس بعدما وجهت له اتهامات بالسماح للقوى الدينية بالعمل بحرية كانت الحكومات العلمانية السابقة قد منعتها تماما، ورغم أن مندريس لم يكن بالأصل إسلاميا فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلا بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه بتهم غير جدية.

ولعلنا نلاحظ أن واشنطن لم تتدخل لإنقاذ مندريس رغم أنه كان قريبا منها وقدم لها وللغرب خدمات جلية، حيث تحولت تركيا في عهده إلى مخفر متقدم وإستراتيجي للحلف الأطلسي ضد الاتحاد السوفياتي والمد القومي العربي بقيادة عبد الناصر.

وجاء الانقلاب الثاني في مارس/ آذار ١٩٧١، وهذه المرة لحماية الحسابات الأميركية حيث كانت البلاد تشهد صراعات دموية بين القوى اليسارية التي تصدت لها القوى اليمينية (الإسلامية والقومية) بدعم من الدولة المدعومة من واشنطن التي كانت تتخوف للتيار اليساري أن يتحول إلى قوة جدية في الشارع التركي، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا في مخيمات المنظمات الفلسطينية في لبنان بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأميركية والعاملين فيها وقتلوا القنصل الإسرائيلي في إسطنبول.

وحدث الانقلاب الثالث في سبتمبر/ أيلول ١٩٨٠ وسط ظروف داخلية مماثلة لكن هذه المرة بأبعاد إقليمية، حيث كانت تركيا تعيش ظروف التمرد الكردي في جنوب البلاد بالإضافة إلى صعود القوى اليسارية، في وقت شهد إقليميا تداعيات الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية والاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وكان كل ذلك يجري في غمرة الحديث عن نظرية الحزام الأخضر لبريجنسكي ضد الاتحاد السوفياتي.

كانت تركيا من أهم عناصر هذا الحزام الذي استهدف إحاطة جنوب الاتحاد السوفياتي بطوق من الدول ذات صبغة إسلامية، حيث كان لانقلاب ١٩٨٠ الذي أعلنت عنه واشنطن حتى قبل السماع عنه في أنقرة تأثير مهم وكبير في مجمل المعطيات السياسية حيث حكم قائد الانقلاب كنعان أيفرين البلاد لمدة سبع سنوات رئيسا للجمهورية بعد أن صاغ دستورا غريبا وعجيبا مازال الأتراك يعانون منه رغم تغيير العديد من بنوده ومواده باستثناء تلك التي تعترف لقادة الانقلاب بحصانة دستورية إلى الأبد.

وقد فشل جميع رؤساء الوزراء الذين حكموا البلاد بعد ذلك العام بمن فيهم الذين استهدفهم الانقلاب العسكري المذكور ومنهم سليمان ديميريل وبولنت أجاويد ونجم الدين أربكان من تغيير هذه المواد والمواد الأخرى المناقضة للديمقراطية وهو ما يؤكد "حالة الخوف النفسي" التي يعاني منها السياسيون الأتراك من جنرالات الجيش.

أما الانقلاب الرابع فجري في فبراير/ شباط ١٩٩٧ وكان انقلابا "نظريا" اكتفى فيه الجيش بإخراج الدبابات إلى الشوارع في أنقرة ليضطر رئيس الوزراء نجم الدين أربكان إلى الاستقالة، قبل أن يصل الجيش إلى مقر رئاسة الحكومة.

وبرزت في هذا الانقلاب حدة الصراع العلماني الإسلامي الذي دفع إلى تدخل الجيش مرة أخرى للسبب ذاته، لاسيما وأن أربكان قام خلال العام الذي تولى فيه رئاسة الحكومة بإجراءات لم يخف فيها رغبته بتغيير معالم أساسية في النظام العلماني التركي الذي يؤكد الجنرالات أنهم أصحابه وحماته باسم الأمة التركية وإلى الأبد.

## المعطيات الجديدة

بقيت ظلال الجيش في السلطة حتى نهاية التسعينيات بسبب الدستور الذي صاغه قائد انقلاب عام ١٩٨٠ الجنرال كنعان أيفرين، حتى بدأ الحديث عن ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام ١٩٩٨.

فتح هذا الأمر صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي بعيدا عن تأثير جنرالات الجيش الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية حسب المعطيات الأميركية والأوروبية الجديدة التي لم تعد ترى في روسيا واليونان وسوريا وإيران والعراق خطرا على الحسابات الغربية التي طالما كان لتركيا دور مهم فيها بجيشها الكبير والعظيم!

وبدأت حملة الإصلاحات التي سميت بالديمقراطية بالتعديلات الدستورية والقانونية التي استهدفت سلطات وصلاحيات الجيش في الحياة السياسية، حيث نجحت حكومة أجاويد ومن بعدها حكومة أردوغان في تمرير هذه الإصلاحات بفضل مرونة قائد الجيش السابق حلمي أوزكوك المعروف عنه شخصيا تهربه من أي توتر أو مواجهة مع الحكومة بحجة أن ذلك ليس لخدمة المصالح الوطنية والقومية لتركيا.

واستغلت حكومة أردوغان ذلك فحسمت مجمل التعديلات التي وضعت حدا نهائيا لدور العسكر في الحياة السياسية بعد أن أصبح عدد أعضاء مجلس الأمن القومي ٩ مدنيين مقابل ٥ من العسكر بعد أن كان عدد المدنيين ٤ منذ تأسيس المجلس قبل ٧٠ عاما تقريبا، كما أن قرارات المجلس لم تعد ملزمة للحكومات كما كانت في السابق، حيث أصبح الأمين العام للمجلس مدنيا ويتبع لرئيس الوزراء بعد أن شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة ٧٠ عاما وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تملك أي صلاحيات في نشاط المجلس الذي أصبح يجتمع مرة كل شهرين بدلا من مرة في الشهر.



كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد أن تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل إعلامهم الرئيسية التي تستهدف الآن الجيش في أي محاولة من الجنرالات لعرقلة المسار الديمقراطي.

وبات واضحا أنه أي المسار الديمقراطي محمي من قبل الشارع التركي أكثر من أي وقت مضى، ولأن حزب العدالة والتنمية يحكم البلاد بمفرده دون أي ائتلاف مع أي حزب آخر. كما أن جميع استطلاعات الرأي تبين أن هذه الحكومة مازالت تحظى بدعم واسع من المواطنين الأتراك الذين لم يكن سهلا على جنرالات الجيش إقناعهم بعد الآن بأي مبرر لأي انقلاب عسكري إلا في حالة واحدة وهي خطر حزب العمال الكردستاني.

إن لهذا الموضوع امتدادات وحسابات داخلية وخارجية مرتبطة مباشرة بمجمل سياسات حكومة العدالة والتنمية التي ومهما حققت من تقدم إستراتيجي في مجال الديمقراطية فما زالت تتخوف من أي انقلاب عسكري طالما أن الجنرالات يملكون الدبابات التي إن خرجت إلى الشارع بحجة حماية النظام العلماني أو التصدي لخطر الانفصاليين الأكراد فالمواطنون الأتراك سيصفقون لها بشكل لا أراي لأنهم في نهاية المطاف أحفاد للجيش الانكشاري الذي يتقدم خطوة إلى الأمام ثم يتراجع خطوتين إلى الوراء.

وقد تختلف هذه القاعدة هذه المرة ليتقدم الأتراك خطوتين إلى الأمام ويتراجعوا خطوة للوراء بفضل إصلاحات الاتحاد الأوروبي الذي قد يعود إلى دعم للجنرالات إذا أثبتوا أنهم على استعداد لحماية المصالح "الغربية الصليبية" في أفغانستان والعراق ولبنان والشرق الأوسط والأهم ضد الإسلام المتطرف السني منه والشيعي.

## الطرق الصوفية في تركيا حماية الدين ومواجهة العلمانية

محمد باتوك

كاتب وباحث / عضو اللجنة التنفيذية لحزب السعادة

استقبل الشعب التركي الدول الغربية التي حاولت أن تحتل أرضه في بدايات القرن العشرين بمقاومة شعبية لم تخطر على بال الغزاة. وقد كان في طبيعة القائمين على تلك المقاومة مصطفى كمال باشا (أتاتورك).

وقد حظي هذا الأخير في حرب التحرير بدعم كبير من كافة أطياف الشعب التركي خاصة من أهالي الطرق الصوفية المختلفة، الأمر الذي جعل للمريدين والشيوخ الصوفيين مقاعد في أول مجلس للنواب التركي في أنقرة عام ١٩٢٠ ليصيروا بذلك نوابا في المجلس أو "مبعوثين" على حد التعبير آنذاك.

انتخب مصطفى كمال ليكون رئيسا لهذا المجلس الوليد كما انتخب إلى جانبه مساعدان من شيوخ الطرق الصوفية أحدهما شيخ التكية الواقعة في قونيا (وهو من الطريقة المولوية) ويدعى عبدالحليم أفندي، والآخر كان شيخ تكية بكتاشية في مدينة كرشهير ويدعى جمال الدين أفندي. بالإضافة إلى كثير من الشيوخ والصوفيين الذين كانوا في ذلك المجلس الأول.

قدم الصوفيون الدعم لمصطفى كمال في كل من حرب التحرير وتشكيل مجلس النواب الأول، إلا أن أتاتورك سرعان ما ألغى هذا الأخير ليشكل مجلس النواب الثاني سنة ١٩٢٣ ولتتبع تشكيل هذا المجلس مجموعة من التغييرات الجذرية كإعلان إلغاء الخلافة واستبدال الحروف اللاتينية من الحروف العربية في الكتابة وقيام المنحازين إلى الغرب بممارسة فعالياتهم الرامية إلى القضاء على التدين وأهله، وكل هذا ولا شك كان سببا في حنق المتدينين وإثارة حفيظتهم.

تطورت الأحداث وأغلق الحزب المعارض عام ١٩٢٥ تذرعا بثورة الشيخ سعيد بيران التي جرت خلال ذلك العام في محافظات الشرق والجنوب الشرقي، وبعد ذلك أغلقت التكايا في نفس السنة بل وتم منع الطرق الصوفية من ممارسة فعالياتهما. ولم يقتصر هذا الحظر على التكايا آنذاك فقد شمل المدارس الدينية ليحظى التعليم "المنعرب" بالاهتمام الأكبر على حساب التعليم الديني. ولكن مع كل هذا التضييق وتلك التحديات تابعت الطرق الصوفية ممارسة فعالياتهما في الخفاء وفي حجرات الصمود التي أعدتها لذلك تحت الأرض.

حافظت الطرق الصوفية على وجودها وممارسة فعالياتهما بعد منع تكاياها وإغلاق مدارسها، ولقد وقف التصوف أمام مجموعة من الجهات التي ناصبته العداء يذود عن حوضه ويذب عن حماه، و كان من أبرز أعدائه أولئك القائمون على الصحافة والإعلام آنذاك، وهم الذين ما فتئوا يستفرون الحكومة بشكل مستمر لمحاربة الطرق الصوفية وأهلها.

وقفت أوتاد التصوف ثابتة أمام عواصف التغريب العاتية حتى تحمي خيمة الدين من أن تولى أدرج الرياح، وقد كان ضمن تلك العواصف ما جرى سنة ١٩٣٠ حيث قامت الدولة بإعدام مجموعة من أهل التصوف وحبس مجموعة أخرى على أثر قيام مجموعة من الأشخاص (ويقال إنهم كانوا من متعاطي المخدرات لا يمتون إلى التصوف بصلة) بقتل عسكري في قضاء مانامان التابع لمحافظة إزمير الأمر الذي اتخذته الدولة ذريعة لمحاولة نقض غزل التصوف المحكم.

انقضت غمامة التضييق جزئيا لتشع شمس الحرية من جديد بعد فوز الحزب الديمقراطي في انتخابات العام ١٩٥٠، إلا أن الانقلاب الذي قام به الجيش في ٢٧ مايو/ أيار سنة ١٩٦٠ عاد ليكدر صفو الأجواء ويزج الحريات من جديد في سجن الظلم والتضييق.

لقد كان العلمانيون يعملون على محاربة التعليم والإعلام الدينيين ويحاولون التضييق على النشاطات والفعاليات الصوفية مع أنهم لم يكونوا يمثلون من أفراد المجتمع إلا النزر اليسير ولكنهم تمكنوا من إحكام القبضة على مقاليد الحكم وزمام السلطة آنذاك. أما القسم الأكبر من الشعب فقد كان غير راضٍ عن تلك العلمانية متمسكا بدينه ولكنه كان في الوقت نفسه خائفاً يترقب، يمارس تدينه وراء الكواليس أو في عتمة الدهاليز.

## الطرق الصوفية

تمكنت كثير من الطرق الصوفية في تركيا أن تحافظ على وجودها رغم كل العقبات التي مرت بها، ولعل من أبرز تلك الطرق الطريقة النقشبندية والقادرية والخلوتية والعُتقافية والجراحية والبكتاشية والمولوية، وتشارك هذه الطرق في الحياة الاجتماعية ولبعضها علاقات ودور سياسي، ومن أهم هذه الطرق النقشبندية والقادرية.

تعد الطريقة النقشبندية أكبر الطرق الصوفية في تركيا من حيث عدد المنتسبين إليها، وينتسب معظم أهلها إلى الفرع المعروف بـ"النقشبندية الخالدية" التي أخذت اسمها من خالد البغدادي الذي توفي في القرن الـ١٩، ومن أبرز الجماعات المندرجة ضمن هذه الطريقة من يحسب لها أدوار اجتماعية وثقافية وسياسية فاعلة:

١- **جماعة إسكندر باشا:** التي كان لشيخها محمد زاهد كوتكو الذي توفي في العام ١٩٨٠ دور مهم في تأسيس حركة الإسلام السياسي وفي مواجهة النفوذ العلماني في تركيا.

٢- **جماعة أرتكوي:** ولم يكن لهذه الجماعة حزب سياسي يمثلها حيث أثرت العمل السياسي غير المباشر من خلال التوجيه والتأثير والوعظ الديني بسبب أحداث مانمان عام ١٩٣٠ التي سامت بها الدولة المتصوفين سوء العذاب الأمر الذي جعل هذه الجماعة تمارس نشاطاتها باحتياط وحذر.

٣- **جماعة المنزل:** نسبة إلى قرية المنزل التي كان يمارس فيها شيخ الجماعة النقشبندي محمد راشد أرول فعالياته الموجهة في جلها إلى محاربة العادات السيئة من الخمر والقمار وسوى ذلك، وقد حققت الجماعة نجاحا كبيرا في ذلك ما استقطب الزوار من داخل البلاد وخارجها الأمر الذي لم يرق للعلمانيين الذين انتهزوا فرصة انقلاب عام ١٩٨٠ ليشدوا الخناق على تحركات شيخ الجماعة ونفيه، رغم حرصه على عدم التعاطي بالسياسة.

٤- **جماعة إسماعيل أغا:** وتعود التسمية إلى مسجد إسماعيل أغا في إسطنبول الذي يؤمه شيخ الجماعة محمود أفندي، ويطلب من الراغبين في الانتساب إلى الجماعة أن يرتدوا العمام والجيب والسرراويل ومن الراغبات أن يلبسن العباءات، الأمر الذي يجعلهم في خندق صعب من مخادق المواجهة مع تيار التغريب خاصة مع صحافته التي تصوره على أنه مروق صارخ من مبادئ العلمانية

٥- **السليمانيون:** نسبة إلى شيخهم النقشبندي سليمان حلمي أفندي، وقد كانت أبرز فعالياته تعليم القرآن الكريم في أكثر الأوقات ضيقا على الحركات الدينية، وقد مارس ذلك في الخفاء وطور لتعليم القرآن وتحفيظه طرقا تنشئ القراء والحفاظ في وقت زمني قصير.

أما الطريقة المهمة الثانية فهي الطريقة القادرية التي تأسست على يد الشيخ عبد القادر الجيلاني، وللطريقة القادرية عدة جماعات متفرعة منها في تركيا، فهناك الجماعة التي كان يرأسها مصطفى خيرى أوغوت أفندي وآلت إلى مريده حيدر باش بعد وفاته سنة ١٩٧٩. أخذت الجماعة تصدر مجلتي شهريتين ولها قناة تلفزيونية باسم "مائلتم" كما أن لها حزبا سياسيا يرأسه حيدر باشا بنفسه ليكون أوضح مثال على العلاقة المباشرة بين السياسة والتصوف.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن هناك طرقا منحرفة كالبكتاشية والعلوية اللتين ما فتنتا تدعمان الأحزاب اليسارية المؤيدة للعلمانية وكانهما تحاولان الانتقام من الاتجاه السني.

## التصوف و السياسة

ربما كانت الجماعة النقشبندية المعروفة بجماعة إسكندر باشا هي الأكثر تأثيرا في المشهد السياسي التركي بشكل مباشر، حيث كان الشيخ كوتكو يشجع مريديه على العمل في مراكز التأثير في الدولة خاصة فيما يعرف بـ"منظمة الدولة للتخطيط"، حتى نجح في نهايات الستينيات من القرن الماضي في مساعيه هذه بتواجد طلابه في مختلف المستويات الوظيفية في تلك المنظمة.

ولم يكتف الشيخ كوتكو بخلق مواضع نفوذ في الدولة لمريديه من المتصوفة، لكن طموحه امتد إلى تأسيس تيار إسلامي سياسي من خلال تشجيعه لأحد مريديه النجباء وهو نجم الدين أربكان على تأسيس حزب سياسي فقام الأخير عام ١٩٧٠ بتشكيل حزب النظام الوطني الذي أخذت أسماؤه تتجدد بتجدد التحديات حيث صار حزب السلامة الوطنية ثم حزب الرفاه ثم حزب السعادة أخيرا. وقد كان معظم من شجع على تأسيس حزب النظام ثم السلامة الوطنية ومعظم أعضائه فيما بعد هم من أولئك المنسوبين إلى الطريقة النقشبندية.

توفي الشيخ كوتكو سنة ١٩٨٠ ليخلفه صهره ومريده محمود أسعد جوشان الذي أخذ يمارس نشاطاته تحت مظلة "وقف طريق الحق" الذي كان أسسه بأمر من شيوخه كوتكو، وأخذ يفتتح الفروع لهذا الوقف في أماكن مختلفة وعمل على تفعيل نشاطاته التعليمية والتعاونية بما تسنح له الظروف وتوفره الإمكانيات.

وخلال السنوات اللاحقة اتسعت الفجوة بين كل نجم الدين أربكان ومحمود أسعد جوشان، حتى آل الخلاف إلى انفصال كامل سنة ١٩٩٠ بين الحزب والطريقة. أثرت هذه الأحداث على الطريقة وفعاليتها خصوصا بعدما اختار كثير من المريدين الحزب على الطريقة لدى مفترق الطرق، وفي سنة ٢٠٠١ وافت المنية شيخ الطريقة جوشان في حادث سير في أستراليا ليخلفه نجله نور الدين جوشان ولتفقد الطريقة بموته قدرا كبيرا من تأثيرها التصوفي والاجتماعي.

ولم يكن للجماعات الصوفية الأخرى نفس الدور السياسي المباشر إلا أن مواصلتها نشاطات الوعظ الديني والتأليف في مجالات التفسير والسيرة أدام الصلة بين هذه الجماعات ومحيطها الاجتماعي وزاد في أعداد مريديها كما هو حال جماعة أرنكوي وشيخها سامي أفندي وخلفه الشيخ موسى توب باشا الذي كان يخالف العمل الحزبي ويرجح العمل في تربية الأمة وتأهيلها.

وحتى في حالة جماعة المنزل التي اهتمت بمحاربة العادات السيئة في المجتمع كان مجرد استقطابها للناس وتأثيرها فيهم إنجازا له أثر سياسي حيث كانت تجربة الشيخ رشيد مع العلمانيين تؤكد دور الطرق الصوفية في المجتمع وكونها لا تقتصر على الزوايا والحضرات كما قد يتبادر لأذهان البعض فقد كانت الطرق الصوفية الشوكة العنيدة في حلق أعداء الدين بسبب نشاطاتها المنظمة وفعاليتها المؤثرة على مختلف الصعد.

وربما كانت جماعة السليمانيين أقرب إلى المشاركة الفعلية في العمل السياسي حيث انتخب شيخها كمال كاتشار من قبل حزب العدالة الذي أسسه سليمان ديميريل ليكون نائبا في مجلس النواب لدورات ثلاث. كما كان كمال كاتشار أحد أعضاء الهيئة التركية البرلمانية لدى المجلس الأوروبي، وفي الإجمال يبدو أثر الطرق الصوفية واضحا على الأحزاب الدينية واليمينية، حيث كان زعماء هذه الأحزاب يزورون شيوخ الطرق قبل كل انتخابات ليضمنوا تصويت المنتسبين، الأمر الذي لم يرق للعلمانيين ما دفعهم إلى العمل جاهدين على حصر أثر الطرق الصوفية في المجتمع.

ويمتد أثر الطرق الصوفية حتى إلى غير المنتسبين لها من السياسيين ومنهم رئيس الجمهورية الأسبق تورغنت أوزال الذي كان متعاطفا مع النقشبندية وقد كان كل من أخيه وأمه مريدا لدى الشيخ النقشبندي محمد زاهد كوتكو، ولا يمكن الجزم بكونه مريدا لدى الشيخ أم لا، إلا أنه من المعلوم أنه كان على اتصال مع الطريقة وبميل إليها بشكل واضح ما دفعه إلى التسامح وتوسيع الفضاءات أمام النشاطات الدينية والصوفية تحت مظلة الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الشخصية.

تعرض التيار الديني لحملات مختلفة من الحصار وأغلقت الأحزاب المتتالية التي ورثت حزب النظام الوطني وصولاً إلى إجبار الجيش لأربكان على الاستقالة من رئاسة الحكومة عام ١٩٩٧، وقد توالى السنوات العجاف حتى حظي حزب العدالة والتنمية بحوالي ثلث أصوات الناخبين في تركيا في انتخابات عام ٢٠٠٢، ليشكل بذلك القوة الكبرى في مجلس النواب التركي ويشكل الحكومة منفرداً.

تأسس حزب العدالة والتنمية على يد رجب طيب أردوغان الذي انتهج منهجاً مخالفاً لحزب أربكان (بأسمائه المتجددة) الذي كان يضم أردوغان في صفوفه.

لم يحاول أردوغان أن ينتفع من العاطفة الدينية في الانتخابات كما كان يفعل أربكان، فلم يزعم أن الانتخابات هي عملية إحصاء لأعداد المسلمين في تركيا ولم يستعمل أياً من تلك التشبيهات والعبارات التي تقم الدين في خدمة المصالح السياسية بشكل سافر، ما جعل أردوغان قادراً على مخاطبة الإسلاميين وغيرهم في آن معاً وكسب أصواتهم لصالحه بالإضافة إلى عدم تحميل الإسلاميين أو التيار الديني تبعات تجربته الجديدة في حال أخفقت.

وقد تسلّم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، وقد كان الموضوع الحي في الساحة التركية هو موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومواضيع أخرى متعلقة بحقوق الإنسان، وفتح هذا المناخ فضاءات رحبة نسبياً أمام التيار الديني الصوفي، حيث إن بروز التدين بصورته المحلية الصوفية كان أولى لدى الاتحاد الأوروبي وكل من يسعى إلى الانضمام إليه من بروز صورة تدين مستوردة من باكستان أو السعودية أو سواها مما لا يمكن للاتحاد الأوروبي استيعابه بحال.

## قوى التأثير على الصراع الأقليات والطوائف في تركيا

### د. عوني عبد الرحمن السبعواوي

أستاذ تاريخ الوطن العربي وتركيا المعاصر/ جامعة الموصل

تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة وتحظى برعاية السلطة برغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز الـ ٣٠ ألف شخص، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا جوهريا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدتها منذ البداية.

ويطلق على أبناء الأقلية اليهودية في تركيا لقب الدونمة، وهي كلمة تركية تعني الهداية أو العودة إلى الحق، وجاءت هذه التسمية بعد أن تظاهر يهود تركيا باعتناق الإسلام علنا منذ زمن الدولة العثمانية واستخدموا أسماء إسلامية، لكنهم احتفظوا سرا بديانتهم وطقوسهم اليهودية وأسوا محافل ماسونية نشطة في تركيا كان لها دور بارز في إضعاف الدولة العثمانية عشية انقلاب العام ١٩٠٩ الذي زادت فعاليتهم في أعقابه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

شارك يهود الدونمة والمحافل الماسونية في تأسيس الدولة العلمانية التركية، وساندوا إجراءات أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغوا في صفوف المجتمع التركي بأشكال مختلفة حتى أصبحوا من أصحاب الثروات الطائلة وفرصا سيطرتهم على المراكز التجارية والاقتصادية والإعلامية المهمة، وقد أسهم قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ واعتراف تركيا بها عام ١٩٤٩ في منحهم قوة سياسية مضافة، تجسد في الحضور البرلماني لعدد من السياسيين المعروفين كيهود دونمة في الأعوام ١٩٣٥ و ١٩٦٠ و ١٩٩٥.

وزادت رعاية السلطة التركية لليهود بوصفهم ورقة مضافة في توطيد علاقات تركيا مع أميركا وإسرائيل وفي كسب ود اللوبي اليهودي الأميركي وفي الترويج للقواسم المشتركة بين تركيا وإسرائيل ومحاولة تحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض والوقوف بالصد تجاه تنامي النفوذ الإسلامي في تركيا ومساندة نهج الدولة العلمانية.

فمع تنامي فاعلية القوى الإسلامية في المجتمع التركي يجد العلمانيون والجيش التركي في علاقاتهم المتطورة مع إسرائيل نوعا من الآلية الدفاعية العلمانية للحد من هذه الفاعلية. فضلا عن مواجهة الحركة الانفصالية الكردية بتنفيذ اتفاقيات التعاون الأمني- العسكري بينهما.

### العلويون

تشكل الأقلية العلوية بين ١٥% و ٢٠% من مجموع سكان تركيا وينظر إليها بوصفها بندا أساسيا في النزاع العلماني الإسلامي، وهي تطل ذهنية متجذرة في الدولة التركية لم تستطع التجربة العلمانية أن تمحوها أو أن تخفف من غلواتها، إذ ينتاب تركيا بين الحين والآخر تمزق اجتماعي ناتج عن أعمال العنف بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية.

ومع أن العلويين هم جزء من الشيعة ترى بعض مؤسسات الدولة التركية أنهم أصل الشيعة البكتاشية والزيدية، في حين يعد العلويون أنفسهم ممثلين للتفسير الأناضولي التركي للإسلام، أي أنهم مجرد طريقة دينية يمثلون مجموعة مذهبية وليس مجموعة عرقية متجانسة، حيث يتوزعون بين جماعات عرقية أبرزها وكبراهم الأكراد (٣٠% من أكراد تركيا علويون) إلى جانب أعداد من العرب، كما أنهم مختلفو اللغات حيث يتحدثون التركية والعربية

والظاظا والكرمانسية، وللتغتين الأخيرتين صلة باللغة الكردية والفارسية، فضلا عن تعدد الفرق العلوية (البكتاشية، الديدقان والشيليين).

وقد وجد العلويون في إجراءات أتاتورك فرصة مهمة لأداء دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وأصبحوا الدعامة الأساسية للنظام العلماني، وهم يرفعون صورة أتاتورك إلى جانب صورة علي بن أبي طالب وحاجي بكتاش في جميع مناسباتهم الوطنية والدينية، ومع الانفراج السياسي والتعددية الحزبية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية انضم العلويون لأحزاب اليسار العلمانية وأعلنوا تأييدهم لانقلاب عام ١٩٦٠ وشاركوا في إعداد دستور ١٩٦١ الذي نص على الكثير من الحريات الدينية ما زاد من نشاطهم الديني والاجتماعي والإعلامي ونجحوا في إشغال نحو (١٥) مقعدا نيابيا في انتخابات العام ١٩٦٥، وشكلوا العشرات من الجمعيات للطائفة العلوية، فضلا عن قيامهم ببناء قوة رأسمالية مهمة في بعض دول أوروبا الغربية توازي قوة المسلمين السنة.

وفي أواخر سبعينيات القرن الماضي تطور الصراع المدني بين مجموعات السكان الرئيسة السنة والعلويين والأكراد، وظهرت إنقسامات خطيرة بين اليمين واليسار من المنظمات المتطرفة والمتنافسة إنعكس أثرها على المجتمع التركي ككل، حتى إنه أخذ صورة هجمات متبادلة بين السنة والعلويين ومصادمات للأكراد مع القوات التركية، وعاد من جديد الطابع السياسي للعداء العرقي والطائفي الذي سبق أن أخضع للسيطرة.

وكان العلويون عموما في معسكر اليسار بسبب انحيازهم التاريخي إلى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك لضمان العلمانية التي حمت وضعهم بوصفهم أقلية رغم محاولات هذا الحزب تحويل قاعدة ولائهم إلى قاعدة طبقية، وفي المقابل اتخذ اليمين التركي المبادرة في تعبئة السنة ضد العلويين على أساس معاداة الشيوعية والعلمانية.

وأسهم الشقاق السني-العلوي في الانقسام بين الحزبين الرئيسين آنذاك حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، وبينما كانت شعبية حزب الشعب الجمهوري ناجحة إلى حد ما بين صفوف فقراء المدن فإنه أخفق في إثارة الدعم الريفية المهم إلا بين صفوف العلويين والأكراد.

وقد أُلحق انقلاب سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ بالغ الأذى بأحزاب اليسار العلماني الذي يشكل العلويون فيها القاعدة الأساسية والعريضة في مقابل دعم الحركة الانقلابية للاتجاهات الإسلامية السنية، وتأكيدا على البعد الديني للهوية السياسية.

ولا يشار إلى العلوي على أساس قوميته بقدر ما بوصف بأنه علوي ينحاز للعلمانية والحركات اليسارية لا سيما المتطرفة منها، فالتأييد العلوي التقليدي يذهب دائما إلى الأحزاب الأكثر علمانية، فهم المدافعون الرئيسون عن العلمانية. ويعد انفتاح الدولة على الإسلاميين أو عدمها مقياسا لتقدم العلاقة أو تراجعها بينها وبين العلويين الذين يقفون في وجه التيار المتدين محاولين إيجاد حساسيات في التوازن بين فئات المجتمع التركي.

ويمارس النظام التركي عموما تشددا علمانيا حيال الحركات الإسلامية، ويتحرك في الوقت نفسه بذهنية إسلامية حيال العلويين بما يشعرهم أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، فمعظم المسؤولين الأتراك يتعاطون بحذر شديد مع الصحوة العلوية، فهم من جهة علمانيون بجدون في الأصوات العلوية مصدرا أساسيا لدعم العلمانية، ولكنهم في الوقت نفسه لا يستطيعون الخروج من الذهنية الإسلامية السنية وريثة قرون من السيطرة على السلطة.

وتقترب الدولة والأحزاب التركية العلمانية التي تكون في السلطة من العلويين ومطالبهم بقدر تعاضم قوة التيار الإسلامي، وتبتعد عنهم كلما ابتعد شبح ما يسمى (الخطر الإسلامي)، أي أن النظام العلماني التركي ينظر إلى العلويين بوصفهم مجرد أداة تستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين.

ولعل النخب التركية العلمانية ستدعم مستقبلا العلويين لمواجهة تصاعد نفوذ التيارات الإسلامية من خلال تكريس الانقسامات الطائفية وبما يؤمن إضعاف الطرفين لصالح العلمانية، لاسيما مع تزايد نفوذهم في المدن

بعد هجرتهم المكثفة في الأعوام الأخيرة من الأرياف واستقرارهم في ضواحي المدن الكبرى وتنظيمهم للعديد من الروابط وإنشائهم (بيوت الجمع) وهي بمثابة المساجد لدى السنة.

وبرغم تأييد العلويين للعلمانية، فإن هناك من يتهممهم بالتعاطف السياسي مع حزب العمال الكردستاني التركي لا سيما أن زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان هو كردي علوي، لكن العلويين ينفون هذه التهمة، ويعتقد العديد من الباحثين الأتراك أن العلويين واقعون تحت تأثير الفئات اليسارية المتطرفة وأنهم أنشؤوا جمعيات متطرفة لا سيما مجموعة الممر الأحمر (كيزل يول) التي اتخذت من ألمانيا مركزا لها وهي تدعو إلى إقامة دولة للعلويين على غرار محاولة الأكراد الانفصالية تأسيس دولة كردية، ليشكل العلويين بذلك أكثرية أعضاء المنظمات الانفصالية فضلا عن أن معظم الحركات اليسارية في تركيا تعتمد الآن في وجودها ونشاطها على العلويين.

## الأقليات الأخرى

تتوزع الأقليات الأخرى بين طيف واسع موزع على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، لكن الأقلية العرقية الكبرى في تركيا هي بالتأكيد الأكراد الذين يشكلون نحو خمس عدد سكان البلاد.

وقد طغى صراع الأكراد مع الدولة التركية الذي رافق تأسيسها أواسط العشرينيات من القرن الماضي في توليد مشكلات بينهم وبين النظام السياسي التركي لا يترك الكثير من الهوامش لعلاقة ما لهم بمصير النزاع العلماني الإسلامي، لا سيما أن كل الأحزاب والقوى السياسية التركية علمانية كانت أم إسلامية ترفض مبدأ انفصال الأكراد، وإن كانت تتباين في رؤيتها للحلول الممكنة لمطالبهم القومية.

ويمكن ملاحظة أن قوى اليسار الكردي في تركيا هي التي تتنادي بالانفصال وتقود التمرد المسلح، ومن أبرزها بالطبع حزب العمال الكردستاني التركي، في حين يفضل الحزب الإسلامي الكردستاني التركي التآخي التركي- الكردي- العربي والحياة داخل الدول التي يوجد فيها أكراد على أساس مفهوم المواطنة الحديثة.

ويقف بعض الأكراد في معسكر اليسار لأن القوميين والعلمانيين دأبوا على عدم الاعتراف بوجود قومية كردية أصلا، ما يضع الأكراد أمام حالة خاصة في الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين، فغالبية الأكراد هم من المسلمين السنة الذين يتعاطفون ضمنا مع التوجه الإسلامي التركي، بينما ينحاز الأكراد العلويون إلى التعاطف مع التوجهات العلمانية والحركات اليسارية التي تمثل تهديدا كامنا لوحدة الدولة التركية التي بدورها تعد المنظمات والأحزاب اليسارية الكردية متورطة هي الأخرى في الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين وبين اليمينيين واليساريين.

أما الأقلية العربية التي تشكل نحو ٢% من مجموع السكان فهي لا تمثل خطرا سياسيا بأمن تركيا ووحدها وليس لها علاقة واضحة بموضوع العلمانيين والإسلاميين، كما يتمسك المتحدثون باللغات القوقازية بقوة الدولة التركية ويدعونها حصنا منيعا للإسلام ويجمع الأرمن بين كونهم أقلية دينية صغيرة وأقلية قومية مستقلة ويبلغ تعدادهم زهاء ربع مليون نسمة يقطنون المدن الكبرى وشرق الأناضول ويعملون مع اليهود في التجارة، فضلا عن عملهم في المجال الصناعي والحرفي، ويحجم الأرمن بوعي عن المشاركة في الحياة السياسية لكيلا يثيروا حفيظة السلطات التركية ضدّهم نظرا للحساسية التاريخية المفترطة بين الأتراك والأرمن.

ويقدر عدد اليونانيين في تركيا بين ٥٠ و ٨٠ ألفا يتوزعون بغالبيتهم في المدن الكبرى لا سيما إسطنبول ويعملون في المجال التجاري مع اليهود أيضا، ولهذه الأقلية تأثيرها في العلاقات التركية اليونانية، إذ تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقر البطريركية الأرثوذكسية الرئيسية في العالم والموجودة في حي (فينير) بإسطنبول إلى ما يشبه وضع الفاتيكان، الذي ترفضه تركيا.

ومن الأقليات الدينية الأخرى نجد مجموعة من السريان يدينون بالأرثوذكسية ويقطنون إسطنبول والمناطق المحاذية لسوريا يقدر عددهم بنحو ٢٠ ألفا، فضلا عن الكلدان الذين يقطنون المناطق المحاذية للحدود مع العراق



وسوريا يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف نسمة، توجد مطرانياتهم بإسطنبول وبطريكهم الأكبر في الموصل شمال العراق.

وهناك أيضا أقليات عرقية ودينية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف، ومن هؤلاء الألبان الذين يبلغ عددهم نحو ٥٠ ألفا، إضافة إلى الروس والألمان والإستونيين ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى وقفقاسيا وأوزبك وقرغيز وقازان وتتار وأويغور وأذريين وشركس.. وغيرهم.

## الصراع من بوابة الاقتصاد

عمر خشرم  
مكتب الجزيرة - اسطنبول

في مطلع القرن التاسع عشر، بينما كانت الإمبراطورية العثمانية تعيش أوضاعا اقتصادية صعبة كان يهود "الدونمة"\* يسيطرون على الشؤون المالية وإدارة الديون في الدولة بفضل علاقاتهم واتصالاتهم بأوساط المال العالمية، وكان هؤلاء أنفسهم ضمن أهم الشخصيات التي أدارت الحملة الداخلية ضد السلطان العثماني والخلافة باسم القومية التركية، ومن بين أبرز هؤلاء "إيمانويل قاراصو" أحد مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي عام ١٨٨٩، التي أسهمت بشكل مباشر في انهيار الإمبراطورية العثمانية.

ويهودي آخر من يهود الدونمة يدعى "شمسي أفندي" (اسمه الأصلي شمعون زوي) كان منظرا للقومية التركية والعلمانية وصاحب ومدير وأستاذ المدرسة التي درس فيها الزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك أثناء طفولته في مدينة سالونيك، والثالث هو "مؤنس تكين ألب" الذي كان يبدو تركيا قوميا مسلما، فاسمه الحقيقي (مويس كوهين) وكان مقربا جدا من أتاتورك وأحد أطبائه وفي نفس الوقت ثريا جدا وله علاقات ممتازة مع المؤسسات المالية الدولية.

مثل هؤلاء كانت لهم الكلمة الأبرز في تحديد مسار الاقتصاد العثماني، وهم الذين تولوا المراكز الهامة والحساسة في النظام الاقتصادي والمالي لتركيا بعد إنهاء الخلافة و إعلان الجمهورية، وبطبيعة الحال كان موقفهم ودورهم المضاد للخلافة وكذلك نفوذهم الاقتصادي في الأوساط المالية العالمية أسبابا مباشرة لوضع هؤلاء اليهود في قلب عملية بناء الدولة التركية الحديثة التي تبنت العلمانية والاتجاه نحو الغرب كهوية وإستراتيجية.

ومنذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى مطلع السبعينيات لم يشهد الاقتصاد التركي نموا كبيرا ملفتا للنظر، وظل رهين التطورات السياسية التي كانت تتحكم بها القوى العلمانية بشكل خاص، ومع نهاية أعوام الستينيات وبداية السبعينيات بدأت تظهر أحزاب وقوى سياسية ترفض العلمانية وهيمنة قوى معينة على مقدرات البلاد، وهنا شهدت تركيا اضطرابات سياسية وأمنية انعكست بدورها على الوضع الاقتصادي الضعيف أصلا، وعندما شعرت القوى العلمانية المهيمنة على الاقتصاد التركي باحتمال ظهور قوى أخرى قد تؤثر على مصالحها قررت فوراً تشكيل إطار رسمي منظم يحمي مصالحها الاقتصادية، ويحافظ على مكانة سياسية وتأثير قوي في نظام الدولة، وفعلاً تأسست جمعية رجال الأعمال والصناعيين الأتراك "توسيداد" عام ١٩٧١ في إسطنبول.

كان عدد كبير من مؤسسي هذه الجمعية من اليهود العلنيين ويهود الدونمة، والمثير أن أول فقرة في النظام الداخلي لهذا النكتل الاقتصادي تتحدث عن الغاية من التأسيس وتنص حرفياً على "... تنمية التركيبية الاجتماعية المخصصة والوفية لأهداف ومبادئ أتاتورك في الحضارة العصرية، والعمل على ترسيخ مفهوم دولة القانون العلمانية والمجتمع المدني الديمقراطي..."، وفي مكان آخر من نفس الفقرة "... تشكل الجمعية وحدة فكرية ووحدة تنفيذية تعمل على تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق إيصال الآراء والاقتراحات إلى البرلمان والحكومة والدول الأجنبية والمؤسسات الدولية المعنية، وإلى الرأي العام التركي عن طريق وسائل الإعلام...".

جمعية توسيداد هذه يبلغ عدد أعضائها حالياً ٥٤٥ شخصاً هم الأكثر ثراء على الإطلاق في تركيا يمتلكون ١٣٠٠ شركة يعمل فيها نحو ٥٠٠ ألف شخص، وحجم تعاملها أو نشاطها الذي يتركز على الدول الغربية بشكل خاص يصل إلى ٧٠ مليار دولار، وتتحكم في ٤٧% من القيمة الاقتصادية التي تنتجها تركيا. ولا زالت هذه الجمعية أبرز قوة اقتصادية علمانية مؤثرة على الحكومات التركية المتعاقبة، ولها تأثير لا يستهان به أبداً على القرار السياسي والتوجه الاقتصادي لتركيا.

## القوى الجديدة

حتى بداية الثمانينيات كانت إسطنبول هي مقر القوى الاقتصادية ومركزها المالي في تركيا ولكن وخصوصا في المرحلة التي اعقبت الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، شهدت مناطق وسط الأناضول نموا سريعا لرؤوس أموال تركية ذات توجهات إسلامية بشكل متزامن مع مد إسلامي عالمي تأثر منه المغتربون الأتراك في أوروبا وأميركا، ونظرا لأن رؤوس الأموال المحافظة التي بدأت تنمو في الأناضول لم تكن بقدر منافسة القوى الاقتصادية المهيمنة على مقدرات البلاد، فقد سعت لجذب ثروات المغتربين الأتراك في الغرب خاصة في ألمانيا التي يعيش فيها نحو ٣ ملايين تركي معظمهم من المحافظين.

ونجحت قوى الأناضول المحافظة في جلب ملايين الدولارات من المغتربين إلى مدن الأناضول، وبدأت تستثمرها بشكل مختلف عن نظام الفائدة الغربي ووفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة في مشاريع تنموية إنتاجية مختلفة أنعشت الاقتصاد الوطنى الذي كان معتمدا بشكل أساسي على الاستيراد أو التصنيع تحت سيطرة أجنبية تامة، ومع نجاح هذه القوى في مشاريعها وتمكنها من دفع أرباح عالية فاقت الفوائد التقليدية.

شهدت تركيا نهضة صناعية وتجارية كبيرة، وتحولا بارزا في النشاط الاقتصادي لفت انتباه رؤوس الأموال الإسلامية خاصة العربية، فبدأ مستثمرون مسلمون بالتعاون مع القوى الاقتصادية المحافظة في تركيا، وظهرت مشاريع اقتصادية مشتركة ضخمة وغير مسبوقه نشطت التعاون الاقتصادي بين تركيا والعالم الإسلامي الذي كان شبه مفقود في فترة ما قبل الثمانينيات.

وبقدر ما أثارت هذه القوى الاقتصادية المحافظة التي سماها العلمانيون في تركيا باسم "رؤوس الأموال الخضراء" أو "رؤوس الأموال الرجعية" قلق وخوف القوى العلمانية الاقتصادية والسياسية أيضا، أفرزت ظاهرتين كان لهما تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والسياسي في تركيا وهما:

١- لأول مرة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة ظهرت مؤسسات مالية "إسلامية" تعمل وفقا لنظام المشاركة في الربح والخسارة والمراحة بدلا من نظام الفوائد التقليدي، وبالطبع انطلاقا هذه المؤسسات في أواسط الثمانينيات كانت بدعم من رؤوس أموال عربية خليجية، وحتى أسماؤها كانت تدل على انتمائها مثل مؤسسة "البركة تورك" ومؤسسة "فيصل للتمويل" ومؤسسة "كويت تورك"، وسرعان ما انضمت إليها مؤسسات أخرى برؤوس أموال تركية أنضوية.

أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونجاحها في القطاع المصرفي وتطورت لتنافس البنوك التقليدية ويصل حجم تعاملها حاليا إلى ١٠ مليارات دولار، وعدد فروعها يصل إلى ٣٠٠ يعمل فيها أكثر من ٦٠٠٠ شخص. وإضافة إلى نجاحها المصرفي كانت هذه المؤسسات ذكية في التعامل مع القوانين العلمانية في تركيا، فمارست نشاطاتها في إطار القوانين التي تمنع أي نشاطات اقتصادية ذات اسم إسلامي، وتمكنت من تجاوز الأزمات الاقتصادية والهجمات القانونية والسياسية الشرسة التي تعرضت لها منذ تأسيسها.

٢- اتساع حجم النشاط الاقتصادي والنمو السريع للقوى الاقتصادية المحافظة خلق ضرورة التنظيم في إطار رسمي مشابه لجمعية "توسيد" العلمانية، يحمي مصالح هذه القوى ويمنحها تقلا سياسيا واقتصاديا في البلاد، ولكن ونظرا لأن القوانين التركية تمنع تأسيس أي مؤسسات ذات اسم أو توجه إسلامي علني فقد تم تأسيس جمعية باسم "جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين" رسميا و"المسلمين" فعليا واسمها المختصر "الموصياد".

وبمجرد تأسيس هذه الجمعية عام ١٩٩٠ أظهرت نموا سريعا في الأوساط الاقتصادية المحافظة في تركيا، وسرعان ما وصل عدد أعضائها إلى أكثر من ٢٥٠٠ شخص يملكون ٧٥٠٠ شركة يعمل فيها نحو مليوني شخص، وأصبحت هذه الجمعية لاعبا مهما في اقتصاد تركيا وسياستها رغم ما تعرضت له من هجمات شرسة من قبل الأوساط العلمانية، ولكن لا بد من التأكيد هنا أن قوة هذه الجمعية المالية والاقتصادية والسياسية والدولية لم تصل بعد إلى حجم جمعية "توسيد" العلمانية، ولكن التأثير الشعبي لها يفوق مثيلاتها العلمانية بكثير.

## بدء الصراع

فور بروز رؤوس الأموال المحافظة "الإسلامية" وبداية نموها السريع في الثمانينيات والتسعينيات، تعرضت لحرب شرسة من قبل الأوساط العلمانية الاقتصادية والسياسية والقضائية والعسكرية أيضا، ووصلت هذه الحرب ذروتها في أوساط التسعينيات حينما شنت أوساط القضاء العلمانية حملة تفتيش ومداومة لعدد كبير من الشركات والمؤسسات المحافظة بحجة أنها مؤسسات تتنافى مع فلسفة الدولة التركية العلمانية، وتتلقى دعما من بلدان "رجعية إسلامية".

صدرت أحكام قضائية كثيرة بإغلاق وتصفية عدد من هذه الشركات ومصادرة أصولها، وكان موقف المؤسسة العسكرية التركية التي تعتبر الحامي الأبرز لعلمانية الدولة وفقا لنص الدستور التركي من هذه الشركات سلبيا جدا، إلى جانب الحملات الشرسة التي شنتها وسائل الإعلام التركية المملوكة أصلا لقوى اقتصادية يهودية وعلمانية كانت عاملا أساسيا في هذه الحرب العنيفة ضد القوى الاقتصادية المحافظة.

وبالطبع هذه القوى الاقتصادية المحافظة أرادت دورا سياسيا لها في البلاد إلى جانب دورها الاقتصادي، فقامت بدعم الأحزاب المحافظة ذات التوجهات الإسلامية في حملاتها الانتخابية، وخير مثال على ذلك مجموعة شركات "كومباسان" التي وصل عدد مساهمها إلى ٣٠ ألف مساهم محافظ معظمهم من المغتربين، دعمت الحملة الانتخابية لحزب الرفاه الذي يتزعمه الزعيم الإسلامي الشهير في تركيا نجم الدين أربكان الذي تمكن عام ١٩٩٦ من تشكيل حكومة ائتلافية برئاسته مع حزب الطريق القويم العلماني الذي تترعته تانسو تشيلير.

ولم تصمد حكومة أربكان التي نجحت بفضل دعم القوى الاقتصادية المحافظة طويلا أمام الهجمة الشرسة للقوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية العلمانية، وتم إسقاطها بضغط من الجيش وصفه البعض بالانقلاب غير المباشر في فبراير/ شباط ١٩٩٧، وبعد أربعة أشهر فقط من إسقاط حكومة أربكان تعرضت القوى الاقتصادية المحافظة لحرب شاملة وصدرت أحكام قضائية متتالية وقاسية ضد شركات كومباسان والشركات الأخرى ذات التوجهات الإسلامية، تمثلت في الإغلاق والمصادرة وإعاقة النشاط محليا ودوليا.

وهنا لا بد من القول إن ما جرى لحكومة أربكان وما صاحبه من حيثيات الصراع بين القوى الاقتصادية العلمانية والمحافظة كان درسا جيدا تعلمت منه القوى المحافظة في صراعتها، فبفضل هذا الدرس انتهجت هذه القوى أسلوبا جديدا يعتمد على الظهور بمظهر التيار الليبرالي المحافظ الذي يرفض وصفه بالإسلامي، ويقبل علمانية الدولة ويشجع على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتطبيق المعايير الأوروبية في مجالات السياسة والقضاء والديمقراطية والحريات، ويدعو إلى التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتطبيق قواعد اقتصاد السوق الحرة، ولكنه في نفس الوقت يسعى بجد إلى توطيد العلاقات مع العالم الإسلامي، وإقامة استثمارات ومشاريع اقتصادية مشتركة مع رؤوس الأموال الإسلامية داخل تركيا وخارجها، ويدعو إلى الانفتاح على كافة القوى في تركيا وخارجها بحيث يحقق توازنا في العلاقات بين الغرب والشرق خارجيا ويتجنب الصدام والصراع بين العلمانيين والمحافظين داخليا، ويتغلغل داخل مؤسسات الدولة العلمانية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية بأسلوب مشابه لما فعله يهود تركيا قبل عشرات السنين.

## في مواجهة الأموال الساخنة

"الأموال الساخنة" مصطلح جديد بدأ يلفت انتباه الرأي العام التركي خاصة الأوساط الاقتصادية في السنوات الأخيرة، فما الأموال الساخنة وماذا تعني بالنسبة لتركيا واقتصادها؟

هي الأموال الأجنبية التي تتواجد داخل النشاط الاقتصادي التركي على شكل ودائع بنكية تهدف إلى الاستفادة من نسب الفائدة العالية في تركيا، أو عن طريق بيع وشراء الأسهم والمضاربة في البورصات التركية أو عن طريق بيع وشراء العملات الصعبة في أسواق العملات التركية.

أهمية هذه الأموال تتمثل في قدرتها على التحرك السريع بشكل يؤثر على الوضع الاقتصادي مباشرة، فعندما تكون هذه الأموال موجودة داخل تركيا يكون تأثيرها إيجابيا على التوازن الاقتصادي العام وتؤدي إلى تحسن ملحوظ في الأرقام الاقتصادية وتظهر وجود سيولة واحتياطي كبير في العملات الصعبة داخل تركيا، ويصفها الخبراء بالقدم الرابعة للاقتصاد التركي، ولكن هذه الأموال ليس لها إسهام في الإنتاج أو في توفير فرص عمل داخل تركيا، وعند حدوث أي أزمة سياسية في تركيا وشعور هذه الأموال بخطر على مصالحها تتسحب فوراً من الأسواق التركية وعندها تؤدي إلى خلل في التوازن العام للاقتصاد فوراً، وتظهر أزمات اقتصادية خانقة تعيد الاقتصاد التركي إلى الوراء مثلما حصل عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١.

المثير أن هذه الأموال تكون غريبة ويهودية بشكل خاص وتستخدمها أوساط تهدف إلى خلق تأثير سياسي على الحكومة التركية خدمة لأهداف وأجندة خاصة بها، وعادة ما تكون القوى الاقتصادية العلمانية شريكا محليا لهذه الأموال لتفقد من قوتها وتأثيرها.

الأسلوب الجديد الذي انتهجته حكومة أردوغان في إدارة الجانب الاقتصادي للصراع بين القوى العلمانية و"الإسلامية" هو توجيهها لكسر احتكار الجهات الغربية واليهودية لهذه الأموال الساخنة عن طريق جذب أموال عربية وإسلامية لتستثمر في تركيا خاصة دعوة الأموال العربية التي خرجت من أميركا وأوروبا بعد أحداث ١١ سبتمبر/أيلول، ومع قدوم هذه الأموال يتحقق توازن في الأوساط المالكة لهذه الأموال وبالتالي يقل التأثير السياسي للأموال الساخنة الداعمة للقوى العلمانية وتزداد قوة القوى المحافظة مع قدوم الأموال "الإسلامية".

لا يمكن القول إن حكومة أردوغان نجحت تماما في هذا الأسلوب ولكنها قطعت شوطا مهما في تحقيق التوازن خاصة بعدما اقترب حجم الأموال العربية القادمة إلى تركيا من ٢٠ مليار دولار، وهذا رقم لا بأس به إذ تقدر قيمة الأموال الساخنة الناشطة في تركيا في العامين الأخيرين بـ ٥٠ مليار دولار.

الصراع بين العلمانيين والإسلاميين بدأ يأخذ شكلا جديدا في تركيا مع تغير الظروف وأساليب ومجالات المواجهة، والشكل الجديد يتمثل في الصراع بشكل سري غير معلن يستخدم القوة الاقتصادية للتأثير على النظام السياسي والقضائي للدولة، ولكن النتيجة الأبرز لكل التطورات التي شهدتها تركيا أن الصراع أصبح بين قوى قائمة وذات معالم واضحة وتشن حملات متبادلة بعضها ضد بعض في سبيل تحقيق المصالح والأهداف، أما في السابق فكان على شكل حرب تشنها قوة اقتصادية هائلة علمانية التوجه يهودية الأهداف، ضد مجتمع تركي إسلامي عاش مرحلة ضياع الهوية بين مستقبل مرتبط بالغرب المسيحي واليهودي وماض مرتبط بالشرق المسلم.

#### \* يهود الدونمة:

يهود أتراك مسجلون رسميا كمسلمين ويظهرون بمظهر القوميين ومن أبرز المنظرين للقومية التركية وعلمانية الدولة، ويتخذون أسماء تركية أو إسلامية مثل أحمد ومحمد ومراد... إلخ لكنهم في حقيقة الأمر ملتزمون تماما بيهوديتهم وبارتباطهم بالصهيونية ولا يعملون إلا لمصالحهم الاقتصادية والسياسية، ولا زالوا أقوىاء في كل مجالات الحياة في تركيا، وقد وصل بعضهم إلى مراكز حساسة في الدولة التركية.

# الأثر الخارجي

## تركيا والغرب.. عقد التاريخ ومصالح الحاضر

جنكيز كتنة  
كاتب تركي

تعود جذور علاقة تركيا بالغرب وبشكل خاص أوروبا إلى الدولة العثمانية التي دخلت في علاقات صراع مع الإمبراطوريات الأوروبية منذ فتح إسطنبول في القرن الخامس عشر وما تلاه بعد ذلك من فتح لمعظم جنوب شرق أوروبا وصولاً إلى فيينا التي سجل فشل العثمانيين في فتحها في القرن الـ١٧ بداية العد التنزلي للإمبراطوريتهم.

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية تمثل أكبر خطر على الأوروبيين، وهو ما يفسر -ربما- الدور الكبير للغرب في انهيار هذه الإمبراطورية من خلال خلق الفتنة والحقد بين الأقوام والملل التي كانت تعيش ضمن حدودها مترامية الأطراف، وذلك رغم أن العثمانيين حاولوا خلال القرون الأخيرة تقليد أوروبا والغرب بشكل أعمى، وابتعدوا عن كيان الدولة الحقيقي الذي أسهم في ديمومتها مئات السنين.

وهكذا ورثت الدولة التركية الحديثة تاريخاً من الصراعات والشكوك مع أوروبا، إلا أن مؤسس الدولة مصطفى كمال أتاتورك اتخذ منذ بداية العهد الجمهوري عام ١٩٢٣ العديد من القرارات الجذرية التي أدت إلى تغيير وجهة تركيا من الشرق إلى الغرب. ومن بين هذه القرارات استخدام الأحرف اللاتينية مكان العربية في الكتابة وإلغاء عطلة يوم الجمعة. وهي قرارات كان لها في اعتقادي دور كبير في إقصاء جمهورية تركيا من الشرق العربي والإسلامي وتقريبها من الغرب لاسيما فيما يتعلق باستبدال الأبجدية التي تشكل مدخلا ثقافيا للتواصل الحضاري والإنساني.

وخلال عهد أتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨) تحقق تقارب بين تركيا والغرب على مختلف الأصعدة، واتخذت خطوات هامة لتطوير العلاقات السياسية بين تركيا وأوروبا. ونلاحظ أن تركيا قامت خلال هذه الفترة بتعيين ٢٦ سفيرا لدى الدول الأجنبية، ١٩ منهم في العواصم الأوروبية الرئيسية مثل لندن وباريس وفيينا وأستوكهولم وبرلين. كما أن الدول الغربية وفي مقدمتها كل من إنجلترا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا ودول أوروبا الغربية كانت تحتل مكان الصدارة بين الدول التي تقوم بالاتجار مع تركيا.

ويتضح من خلال هذه التطورات أن السياسة الرئيسة التي كانت تتبعها تركيا خلال الأعوام الأولى من تأسيس الجمهورية هي تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع أوروبا.

### الإندماج مع الغرب

كانت علاقات تركيا جيدة مع الاتحاد السوفياتي قبل الحرب العالمية الثانية، لكن هذه العلاقة قد بدأت تسوء بعد هذه الحرب إثر مطالبة ستالين ببعض الأراضي التركية الواقعة في الشرق، بالإضافة إلى إفصاحه عن رغبته في فرض الرقابة على حركة المرور في المضائق البحرية التركية. وقد تسبب هذا الموقف الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي في توجه تركيا نحو الغرب أكثر فأكثر.

وكان من بين تعبيرات هذا التوجه انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩ لتشكل بذلك خط الدفاع الهام بالنسبة لأوروبا الغربية في مواجهة المعسكر الاشتراكي خلال الحرب الباردة. وبطبيعة الحال أسهم هذا الأمر في تطوير العلاقات الدفاعية بين تركيا وأوروبا وأميركا على الأخص.

وإذا كانت العلاقات الدفاعية والأمنية قد مثلت المدخل الأكبر لعلاقات خاصة بين تركيا والغرب فإن تركيا قامت عام ١٩٦٣ بالتوقيع على اتفاقية أنقرة التي تقضي بقبول عضويتها التامة في الاتحاد الأوروبي، مع الاتحاد الأوروبي الذي كان قد تأسس عام ١٩٥٧ بهدف تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع أوروبا.

استمر التقارب التركي من الغرب وأوروبا طيلة فترات الحكومات التي تولت الحكم في تركيا، ما عدا بعض الفترات التي تخللتها حالات من التوتر في العلاقات مثلما حدث أثناء حرب قبرص عام ١٩٧٤ عندما فرض الغرب حظرا على تركيا.

وتواصل هذا الركود في العلاقات خلال السبعينيات وتركز على الجانب الاقتصادي ولكن سرعان ما عادت هذه العلاقة لتشهد تطورا جديدا عام ١٩٨٣ ولتنتهي عام ١٩٨٧ بطلب تركيا الانتماء للعضوية التامة في الاتحاد الأوروبي.

وفي العام ١٩٨٩ أعلن الاتحاد الأوروبي أن تركيا دولة ملائمة للعضوية في الاتحاد وأعقبها المجلس الأوروبي عام ١٩٩٠ بالمصادقة على ذلك الإعلان. وبتاريخ ١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦ قبلت عضوية تركيا في الاتحاد الجمركي الأوروبي. وأما فيما يتعلق بقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي فرغم كل الادعاءات والأقوال يجب الالتزام بالواقعية في هذا الصدد. إن قبول عضوية تركيا التامة في الاتحاد أمر صعب للغاية، لأن الدول الأوروبية لا ترغب بقبول هذه العضوية بسبب العديد من المخاوف أولها كون تركيا دولة إسلامية وثانيها بسبب زيادة عدد سكانها، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى.

ومثلما يشير بعض المراقبين السياسيين، هناك لعبة يتم ممارستها من قبل عدة لاعبين في هذا الشأن، فمن جهة نرى أن الاتحاد الأوروبي يقدم لتركيا بعض الوعود، لكنه لا ينفذها، ومن جهة أخرى تتعهد تركيا أيضا بتنفيذ بعض الأمور المطلوبة منها من قبل الاتحاد، ولكنها لا تنفذها بحذافيرها. وباختصار فإن الجانبين يماطلان بعضهما بعضا في هذا الصدد، وكلا الجانبين يدركان أن هذه القضية ستطول إلى فترة زمنية غير معروفة رغم أنه يتم تحديدها من قبل البعض بـ ١٠ أعوام أو ١٥ عاما.

## سياسة باتجاهين

وصلت الحكومة التركية الراهنة إلى السلطة بعد الانتخابات التي جرت في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ ويقودها حزب العدالة والتنمية الذي يترجمه رجب طيب أردوغان الذي يعد من الشباب الذين برزوا على يد زعيم حزب الرفاه السابق نجم الدين أربكان. ويتم وصف هذه الحكومة بذات الميول الإسلامية، لكنها ترفض قبول هذه الصفة وتفضل استخدام الوصف الديمقراطي المحافظ.

وتقوم هذه الحكومة بممارسة سياسة خارجية ذات اتجاهين، فمن جهة تسعى لتحقيق قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سعيها الدعوى للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأميركية رغم النكسات التي حدثت في العلاقات الثنائية معها خلال فترة رفض البرلمان التركي الموافقة على المذكرة التي كانت تسمح باستخدام الجيش الأميركي الأراضي التركية للعبور إلى العراق وكذلك بسبب العلاقة مع إسرائيل، ومن جهة أخرى تعمل جاهدة في توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية.

وتؤكد هذه الحكومة أنها تعمل من أجل تحقيق الحوار بين الحضارات بدلا من الصراع بينها وأنها تبذل الجهود لجعل تركيا الدولة الوسيطة، وتؤكد وجوب حل المشاكل بين الغرب والشرق عن طريق الحوار وبالطرق السلمية.

ولكن هناك حالة صعبة تواجه هذه الحكومة، حيث إن الأرضية الشعبية التي تستند عليها قد لا تكون راضية عن بعض مواقفها إزاء الغرب وأوروبا، وذلك خاصة فيما يتعلق بمواقف هذه الدول إزاء القضية القبرصية والأوضاع الأمنية الناجمة عن الأعمال الإرهابية التي تستهدف تركيا عبر شمال العراق والأحداث التي تقع في فلسطين.



ولهذا السبب تقوم الحكومة بتحقيق التوازن بين موقفها إزاء الغرب وإزاء القضايا الوطنية التي قد تتسبب في فقدانها لنسبة من الأصوات في حال تخليها عنها. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن هذه الحكومة تبذل الجهد من أجل تحقيق الاحتفاظ بشعبيتها من جهة، وبالدعم الذي قد تحتاج إليه من أوروبا والغرب في مواصلة سياساتها في هذه المنطقة الحساسة التي تشهد تطورات مثيرة لا يمكن التكهّن بها من جهة أخرى.

وفي الختام يمكن القول إن أي حكومة قد تأتي للحكم في تركيا لا يمكنها أن تتخلى تماما عن الغرب وأوروبا مثلما لا يمكنها التخلي عن الشرق والإسلام. ويجب عدم نسيان أن تركيا رغم كونها دولة علمانية قريبة بهذا الطابع من الغرب، فإنها في نفس الوقت دولة إسلامية ورثت إحدى كبرى الإمبراطوريات التي حكمت هذه البقاع لفترة طويلة ويتعين عليها أن تدرك المسؤوليات التاريخية والثقافية التي تقع على عاتقها إزاء المنطقة التي تتواجد فيها وإزاء العالم برمته.

## تركيا والعالم الإسلامي من الفكرة القومية إلى الجسر الحضاري

عبد الحليم غزالي

صحفي عربي مهتم بالقضايا التركية

أوجد تبني الخلافة في الدولة العثمانية نوعا من السلطة الدينية على المسلمين في أنحاء العالم، وذلك رغم أن هذا الأمر لم يصاحبه أسلمه حقيقية لنظام الحكم الذي استند في تسيير أحوال المسلمين إلى مزيج من قواعد الشريعة والقوانين العلمانية المستقاة من الغرب خاصة في السنوات الأخيرة من عمر الدولة العثمانية.

وبغض النظر عن تدين الحكم العثماني فإن مفهوم الخلافة بحد ذاته فرض نوعا من العلاقة الوثيقة بين مركز هذا الحكم في إسطنبول والعالم الإسلامي، كما وضع تركيا قرونا عدة في موقع القيادة للمسلمين وإن كان كثير منهم ممن كانوا رعايا للدولة الممتدة الأطراف لم يروا في السلاطين وحاشيتهم وحكام الولايات ومفردات النظام بشكل عام ما يعكس الروح الحقيقية للإسلام.

وبعد هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، قاد مصطفى كمال (أتاتورك) ما سمي بحرب التحرير التي انتهت كما هو معروف بإلغاء الخلافة وإعلان تركيا الجمهورية بحدودها الحالية، لكن هذه المتغيرات الحادة صاحبها رؤية جديدة للعلاقة مع المسلمين في العالم، وهي رؤية تجزأها كلمة أتاتورك لتسويغ قرار إلغاء الخلافة أمام المجلس الوطني الكبير الذي شكله في أنقرة ليكون بديلا عن البرلمان في إسطنبول، فهو في تلك الكلمة رأى العالم الإسلامي متخلفا ورجعيا وقال "أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد أن الأوان لتتظر تركيا إلى مصالحتها وتتجاهل الهنود والعرب وتتخذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية".

وحتى وفاته عام ١٩٣٨ كان نهج أتاتورك النفي المطلق للآخر الإسلامي، ومحاربة الهوية الإسلامية لتركيا في الداخل والخارج واستبدال القومية كرابط بين الأتراك بها وفرض العلمانية التي لا تعني فصل الدين على الدولة كما يحدث في الغرب ولكن سيطرة الدولة على الدين ما جعلها علمانية متطرفة متوحشة حسب رأي الكثير من الباحثين والمفكرين.

وفي ظل هذا الفكر والرؤى السياسية لم يكن متوقعا تطور العلاقة مع العالم الإسلامي إلا في إطار مصالح الغرب أو برعاية أميركية بمعنى أدق، كما حدث فيما يتصل بتشكيل حلف بغداد في حقبة الخمسينيات. كما أن الولايات المتحدة لعبت دورا في إبعاد تركيا عن العالم الإسلامي بربطها بحلف الأطنطبي، وإدخالها على خط المواجهة مع الاتحاد السوفياتي وتشجيع الاتجاه التغريبي للنخبة الكمالية التي حكمت البلاد لعشرات السنين.

لكن تحولا سياسيا مهما حصل بعد حوالي نصف قرن من ولادة الجمهورية، تمثل ذلك في تأسيس حزب النظام الوطني على يد نجم الدين أربكان الذي تحول فيما بعد إلى أبو الأحزاب الإسلامية في تركيا، وقد المح برنامج الحزب إلى ضرورة التقارب مع العالم الإسلامي بل وضع سقفا عاليا لهذا التقارب عندما وصل إلى السلطة بعد ذلك.

### العودة إلى الجذور

وصل أربكان إلى السلطة في تركيا عبر حزبه الرفاه في انتخابات العام ١٩٩٥ محققا سابقة تاريخية وإن كان مضطرا للانتلاف مع قوة علمانية هي حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشلر، وفي نحو عام واحد قضاهما هذا الحزب في الحكم بزعامة أربكان قبل أن يطاح به برهن هذا الحزب على أن طبيعته الإسلامية كانت مؤشرا

أساسيا لسياسته الخارجية واهتمامه الخاص بتطوير العلاقات مع العالم الإسلامي بطريقة مثلت بشكل من الأشكال انقلابا وإن كان محدودا وقصيرا زمنيا على مبادئ أتاتورك وأفكاره الذي انتهى بانقلاب مضاد من الجيش.

لقد اعتبر هذا الحزب الإسلام الرابطة الأولى بين الأتراك وانطلقت مبادئه من فكرة القومية الإسلامية ورفض التغريب، ودعا إلى عودة تركيا لجذورها الإسلامية والاتجاه نحو العالم الإسلامي كمحيط طبيعي لتركيا ومعرضة فكرة انضمامه للاتحاد الأوروبي.

والحقيقة أن زعيم الحزب نجم الدين أربكان كان قد عبر خلال الحملة الانتخابية عن طموحات كبيرة في اتجاه تطوير العلاقة مع العالم الإسلامي سعى بالفعل خلال توليه رئاسة الوزراء إلى تنفيذها، ومن ذلك:

- إقامة منظمة الأمم المتحدة الإسلامية .
- إقامة منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية أو ما وصفه البعض بـ"النائو الإسلامي"
- إقامة منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية.
- إقامة سوق اقتصادية مشتركة للدول الإسلامية ووحدة نقدية بينها بتعميم الدينار الإسلامي.
- إقامة صندوق نقد إسلامي.

خلال نحو عام من الحكم نجح أربكان في تطوير علاقات تركيا بالعالم الإسلامي وأسس مجموعة الثماني الاقتصادية التي تضم ثماني دول إسلامية كان عدد سكانها حينذاك ٨٠٠ مليون شخص، وهي تركيا وإيران ومصر واندونيسيا وماليزيا وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا، وقام بزيارتين لإيران وليبيا أثارتا مزيدا من الجدل لكنه في الوقت ذاته أعطى معنى مناقضا بقبوله اتفاقية الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، وموافقته على اتفاق التعاون العسكري التركي مع إسرائيل ومد عمل القوات الأجنبية في شمال العراق انطلاقا من قاعدة إنجيرلك.

وقد فسرت مواقف المتناقضة بعدم قدرته على فرض كامل إرادته بسبب ائتلافه مع حزب علماني، وكذلك سعيه لعدم استفزاز الجيش الذي كان مؤثرا في صنع السياسة الخارجية للبلاد من خلال السيطرة على مجلس الأمن القومي أعلى هيئة حاكمة في الدولة فعليا.

وطوال المرحلة التي تلت الانقلاب على حزب الرفاه وحتى مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إثر انتخابات الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٢ عادت توجهات تركيا نحو العالم الإسلامي إلى سابق عهدها حيث العلاقات المحدودة والسعي إلى الاندماج في الغرب ممثلا في الاتحاد الأوروبي وكان قرار الاتحاد عام ١٩٩٩ باعتبار تركيا مرشحا لعضويته بمثابة فتح باب كبير للأمل لدى النخبة العلمانية في إكمال عملية التغريب التي بدأها أتاتورك .

## المنطقة الوسطى

تختلف تجربة حزب العدالة والتنمية عن حزب الرفاه، فالأول يثير توصيفه الالتباس، حيث إنه ينفي عن نفسه صفة الإسلامي أو الديني بشكل قاطع ويؤكد احترامه الكامل للنظام العلماني الذي يكرس الفصل الحاد للدولة عن الدين، غير أن هناك عاملين يشيران إلى علاقة لا يمكن نفيها بالتيار الإسلامي، الأول أنه خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي ثم وريثه الفضيلة، والعامل الثاني أن معظم قيادات الحزب وكوادره الوسيطة لها تاريخ معروف كناشطين في حزب الرفاه مثل زعيمه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ونائبه في رئاسة الحزب والحكومة عبد الله غول ورئيس البرلمان بولنت أرنج.

والحقيقة أن الحزب يمثل توليفة أيديولوجية جدية تمزج بين الإسلام الروحي والعلمانية السياسية وربما يكون توصيف غول للحزب بأنه يشبه الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا صحيحا أيضا ، وهو فضلا عن أن قاعدته الأساسية من المتدينين الأتراك بين المسلمين السنة تحديدا فإنه يضم تيارات أخرى ليبرالية ويمينية وإن كان الإسلاميون القدامى يهيمنون عليه.

وقد كان الحزب حذرا للغاية في برنامجه الانتخابي في الجانب المتعلق بالسياسة الخارجية حيث يقول "يتبع حزبنا سياسة خارجية تتسم بالواقعية وتتسق مع تاريخ تركيا وموقعها الجغرافي خالية من الأفكار المسبقة والتعسفية على أن تقوم على مبدأ المصالح المتبادلة".

وجاء في البرنامج أيضا "سيعيد الحزب تعريف أولويات السياسة الخارجية في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة وسيخلق توازنا جديدا بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية" وعندما نتأمل هذه الكلام نجد فيه إشارات إلى تغيير في التعامل مع العالم الإسلامي خاصة الحديث عن الأفكار المسبقة والتعسفية.

وبالقطع فإنه عندما نتأمل التطبيق نجد أن هناك تغييرا في التعامل مع العالم الإسلامي منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة، هذا التغيير يضع الحزب في منطقة وسط بين أفكار ومبادئ التيار الإسلامي الأركاني التقليدي وأنصار العقيدة الكمالية التي تجمع بين القومية المتشددة والعلمانية المتطرفة.

وقد احتفظت الحكومة بالمبدأ الأساسي الذي طرحه أتاتورك وهو السعي للاندماج في الغرب باعتباره ملاذ تركيا من التخلف والفقر، وفي هذه النقطة بالذات نشير إلى أن حزب العدالة والتنمية اعتبر نيل تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي مشروع الرئيس، ومن هنا قاد عملية إصلاح غير مسبوق في تاريخ البلاد غيرت شكل الحياة السياسية.

غير أن فترة حكم الحزب شهدت في الوقت نفسه تقاربا لافتا مع العالم الإسلامي لا يلغيه الرغبة في الاندماج في الغرب، لكن جوهر هذا التقارب هو المصالح التركية خاصة في ما يتصل بالعلاقات الاقتصادية التي شكلت أولوية للحزب وحكومته، لكن كان هناك تقارب سياسي أيضا، وهنا نشير إلى أن النظرية الحاكمة للسياسة الخارجية التركية هي تلك التي طرحها البروفيسور أحمد داود أوغلو كبير مستشاري أردوغان للشؤون الخارجية والتي تقوم على فكرة أن تركيا جزء فعلي أو حاضر معنوي في دوائر جغرافية عدة مثل أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، وأنه ليس هناك تناقض في تفاعلها مع كل هذه الدوائر، وقد رأت حكومة أردوغان أن عضوية حلف الناتو لا تتعارض مع دور تركيا في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

## الجسر الحضاري

أحدث حزب العدالة والتنمية تحولا نسبيا في علاقات تركيا بالعالم الإسلامي منذ توليه الحكم عام ٢٠٠٢، وهو تحول قد لا يكون جذريا كما أراد أربكان أن يفعل لكنه أيضا مختلف عما أراد له العلمانيون من مسافة بعيدة مع العالم الإسلامي، ويمكن رصد أبرز ملامح هذا التحول بالتالي:

أولا : نشطت تركيا بالفعل دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي وتمكنت من نيل منصب السكرتير العام للمنظمة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٤ الذي فاز به البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو وهو تركي من أم مصرية يتحدث العربية بطلاقة، وذلك في الانتخابات التي جرت لأول مرة على هذا المنصب في اجتماعات دول المنظمة على مستوى وزراء الخارجية في إسطنبول في تطور تاريخي.

ثانيا : شاركت تركيا في ترؤس مبادرة الشرق الأوسط الموسع الأميركية الأصل مع كل من إيطاليا واليمن التي أقرتها مجموعة دول الثماني الكبرى عام ٢٠٠٥ وهذه المبادرة كما هو معروف تستهدف إجراء إصلاحات في دول العالم الإسلامي، وهنا نشير إلى أن المطالبة بهذه الإصلاحات كان مبدأ متكررا في الخطاب السياسي للحكومة التركية وتلازم مع انتقادات للمنظمة في الدول الإسلامية، وقد استضافت تركيا العديد من المؤتمرات في إطار المشروع.

ثالثا : سعت الحكومة إلى نفي الصورة الأريكانية لدول العالم الإسلامي، وعلى سبيل المثال رفض أردوغان فكرة السوق الإسلامية المشتركة أثناء زيارة قام بها للسعودية عام ٢٠٠٥ معتبرا أنه لا يمكن أن يكون التعاون الاقتصادي على أساس ديني.

رابعاً: في المقابل وصفت بعض توجهات تركيا تجاه العالم الإسلامي في بعض المواقف بأنها تنم عن أفكار دينية قديمة شبيهة بأيدولوجية التيار الأربكاني المحافظ مثل الإدانة القوية لاغتيال زعيم حركة حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي والشيخ احمد ياسين عام ٢٠٠٥ واستقبال الحكومة التركية لوفد الحركة بزعامة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لها في فبراير/ شباط ٢٠٠٦.

خامساً: الفكرة الرئيسية التي طرحتها حكومة أردوغان وحزبه هو أن تركيا يمكن أن تكون بمثابة جسر بين الغرب والعالم الإسلامي، وهي فكرة روجها رئيس الوزراء اليساري الأسبق بولنت أجاويد بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١.

والحق أن معظم العزف كان على هذه الفكرة، حيث سعت حكومة أردوغان لتسويقها للطرفين الغرب والعالم الإسلامي في مناسبات عدة ومثلت أساساً للخطاب الحكومي في إطار المساعي الرامية لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.

وعندما اندلعت أزمة الرسوم المسيئة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم التي نشرت في الدانمارك نهاية ٢٠٠٥ وتفاعلت بعد ذلك بشهور عرضت الحكومة التركية الوساطة لإنهاءها، غير أن أحداً لم يلتفت لهذا العرض، وهنا نشير إلى تشكك أطراف في الغرب والعالم الإسلامي في حيثية فكرة الجسر الحضاري التي يصر عليه حزب العدالة والتنمية وحكومته.

ولعل أهم ما نخلص إليه بهذا الشأن هو الترابط بين التفاعلات الداخلية في تركيا والعلاقات مع العالم الإسلامي، وباستثناء مبادرات محدودة فإن العالم الإسلامي لم يبذل مجهوداً كبيراً لجذب تركيا إليه، وكان قربه أو بعده محصلة لإرادة الطرف التركي، وهذا التحليل لا يشمل تعامل بعض الدول الإسلامية مع تركيا دون الأخذ في الحسبان الإطار الإسلامي للعلاقة، فسوريا عندما اقتربت في السنوات الأخيرة كان مدخلها ومحركها المصلحة الوطنية، ونفس الأمر بالنسبة لبعض دول آسيا الوسطى، وفي كل الأحوال تبقى تركيا دولة ذات وضع خاص في العالم الإسلامي، ويبدو هذا الوضع غير قابل للتغيير إذا لم يأت هذا التغيير من داخل تركيا نفسها وهو أمر يبدو مستبعداً في المستقبل المنظور.

## تركياء والجوار العربي

يوسف الشريف

مدير مكتب الجزيرة - انقرة

خلال الحرب التي قادها أتاتورك لتحرير تركيا من احتلال دول الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى رفض الزعيم التركي مساعدة ودعم وفود دول بلاد الشام التي زارته وعرضت عليه توحيد قواها من أجل رفع الاحتلال عن تركيا وبلاد الشام معا، وأصر حينها وقبل أن ينشئ الجمهورية الجديدة ويضع أسس العلمانية فيها، على فصل المسارات، لان طموحاته ومشاريعه المستقبلية المتجهة إلى الغرب رغم حربه معه لم يكن فيها مكان للعرب المسلمين أو للشرق عموما.

كان أتاتورك من أشد المؤيدين لوجوب طلاق الجامع والسياسة على غرار ما حدث في أوروبا من طلاق بين الكنيسة و الحكم، وكان يؤمن بأنه قادر على أن يطوع الشعب التركي لتقبل هذه الأفكار، لكنه كان يرى انه ليس لدى العرب القدرة على التكيف مع ما يريد أن يطرح فكان لا بد من الانفصال، الانفصال عن الجوار العربي الإسلامي، والتاريخ العثماني وتقاليد تلك الحقبة، وساعده في ذلك تغيير الحروف العربية إلى لاتينية، ومنذ ذلك الحين -أي منذ قيام الجمهورية التركية الحديثة- كان العرب المسلمون يجسدون في نظر الزمرة الحاكمة في تركيا قيم التخلف والرجعية التي لا بد من التخلص منها، ومنذ ذلك الحين أيضا ارتبطت في أذهان الكماليين صورة سيئة نمطية عن العرب والمسلمين.

ومن هنا يمكن الربط بين توجهات الأحزاب السياسية في تركيا وعلاقتها مع العالم العربي، فكلما كان توجه الحزب إسلاميا كان أقرب إلى التفاهم مع العالم العربي، وكلما كان توجه الحزب كماليا علمانيا غربيا ، كلما كان العالم العربي ابعد ما يريد أن يراه .

بالإضافة إلى عامل الأفكار و المبادئ الكمالية، فان الجيل الثاني الذي عقب أتاتورك في الحكم وهو جيل عصمت اينونو وعدنان مندريس، سلم نفسه إلى رياح الغرب معتبرا تركيا جزءا لا يتجزأ من الغرب، فانضمت تركيا في عهد عدنان مندريس إلى حلف شمال الأطلسي الناتو ١٩٥٣ ومن ثم دخلت في حلف بغداد عام ١٩٥٥، ولعل لمفاوضات اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ التي قامت على أساسها الجمهورية التركية الحديثة باعتراف غربي أوروبي بعد الحرب العالمية الأولى وتداعياتها، خلقت إيمانا راسخا لدى القيادة التركية في ذلك الوقت بأن عالما جديدا يتشكل بعد سقوط الدولة العثمانية، وأن تركيا لا يجب أن تكون في هذا العالم إلى جوار الطرف الضعيف الخاسر والمتخلف، أي طرف العالم العربي.

ورغم أن تركيا تعرضت للاحتلال من قبل دول أوروبية فإنها سعت لأن تكون في صف تلك الدول القوية المتقدمة، وهو ما مهد مستقبلا لدخول تركيا حلف الأطلسي وحلف بغداد، بل وحتى الانزلاق في محادثات سرية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون عام ١٩٥٧ حيث زار تركيا سرا والتقى نظيره التركي عدنان مندريس، من أجل بحث ما سمي حينها بخطر المد القومي العربي في المنطقة على تركيا وإسرائيل.

بعد تلك الفترة بدأت تتبلور في العالم استقطابات الحرب الباردة، وفيما سعت عدد من الدول العربية على رأسها مصر لتشكيل منظمة دول عدم الانحياز، وأخرى فضلت تقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي مثل سوريا، كانت تركيا قد حسمت خيارها بانضمامها إلى الناتو، فتحولت إلى سد شرقي له ضد المد الشيوعي القادم من الشرق، وبالتالي زادت عوامل الفرقة بين العرب وتركيا عاملا إضافيا وهو الاستقطاب الدولي بين أميركا والاتحاد السوفياتي في حربهما الباردة والتي كان خلالها جيران تركيا من العرب ميالين أكثر للتعاطف مع الاتحاد السوفياتي الذي زودهم بالسلاح، في مقابل تركيا التي تحولت في السبعينيات إلى حقل خصب للقواعد العسكرية الأميركية التي انتشرت فيها من شرقها إلى غربها.

## علاقات قلقة

في الثمانينيات من القرن الماضي حاول الرئيس توركوت أوزال توطيد العلاقات مع العالم العربي وبالتحديد مع حلفاء أميركا منهم وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، لكنه فشل حينها بسبب ضعف القوانين التركية التي لم تستطع أن تحمي الاستثمارات السعودية حينها فتبخرت بسبب الفساد الذي كان مستشرياً في أجهزة الدولة التركية، وثانياً بسبب رفض القوى العلمانية المساعدات والاستثمارات السعودية التي كانت تأتي جميعها مشروطة ببناء مساجد ومراكز تحفيظ القرآن.

ومن ذلك المثال يبدو لنا أهمية عامل الفكر الكمالي العلماني في تحديد العلاقة مع العالم العربي الإسلامي، إذ إنه

ورغم كون التقارب السعودي التركي في بداية الثمانينيات مصلحة أميركية بالإضافة إلى كونها مصلحة سعودية تركية مشتركة لموازنة المد الإيراني الشيعي الذي بدأ يصدر ثورته إلى المنطقة معلناً أميركا شيطاناً أكبر، إلا أن العامل الكمالي العلماني كان أكبر من تلك المصلحة.

وحتى مع تكرار المحاولة في أيامنا هذه بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى أنقرة في أغسطس/ آب ٢٠٠٦ لإعادة إحياء ذلك التعاون لموازنة النفوذ الإيراني المتمدد في المنطقة، فإن الأوساط السياسية التركية اشترطت لأي تعاون أن يكون بهدف المصلحة المشتركة سياسياً وليس بسبب الدين الواحد أو خدمة مشاريع دينية، ورفضت الدخول في متاهات التوازنات الشيعية السنية في المنطقة وركزت على التعاون من أجل استقرار العراق سياسياً وحل مشكلة الملف النووي الإيراني، ونأت بنفسها عن سياسة الأحلاف السنية أو الدينية المطروحة.

وبقيت النظرة في تركيا على هذه الحال، العلمانيون الأتراك ضد أي تعاون مع الدول العربية على أساس ديني أو لمصلحة دينية والإسلاميون على العكس منهم إلى حين وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة حيث تغيرت هذه النظرة وانضم بعض الإسلاميين إلى التيار العلماني القائل بأنه لا فائدة من التعاون مع العرب طالما بقيت أنظمتهم بعيدة عن الديمقراطية.

وعندما وصل نجم الدين أربكان -الأب الروحي للإسلام السياسي في تركيا- إلى السلطة من خلال ائتلاف حكومي مع السيدة نانسى تشلر زعيمة حزب الطريق عام ١٩٩٦، راهن في أول ما راهن على العالمين العربي والإسلامي، فخان طموحه، وغدرت به أحلامه، إذ تعمد أربكان أن تكون أول زيارة خارجية له إلى طهران التي كان يرى فيها مكملًا وداعماً لعالم الإسلام السني، وراح أربكان إلى ما أبعد من ذلك فشكّل مجموعة الدول الصناعية الإسلامية الثمانية -دي ٨- على غرار الدول الصناعية الكبرى الثمانية، متحدياً بذلك النظام العالمي الغربي ومحاولاً إخراج تركيا من تحت السيطرة والهيمنة الأمريكية.

لكن أكثر زيارات أربكان فشلاً كانت إلى الدولتين العربيتين اللتين راهن عليهما وهما ليبيا ومصر، ففي ليبيا تعرض أربكان لانتقادات شديدة من قبل الرئيس معمر القذافي الذي انتقد النظام العلماني الجمهوري التركي وتوجهات تركيا الغربية، ثم عاد بعد ٨ سنوات على الزيارة ليقول إن الأتراك هم أساس التطرف الإسلامي في العالم كما انتهت زيارة أربكان إلى مصر بقطيعة سياسية غير معلنة بعد أن حاول أربكان أن يتدخل كوسيط في ملف الإخوان المسلمين الذين عرض الرئيس حسني مبارك حينها على أربكان إرسالهم إلى تركيا ليقبوا تحت رعايته هناك من قبيل الاستتار، بل وحتى المملكة العربية السعودية ربطت دعمها لمشاريع أربكان بتوسيع الدعوة الدينية في تركيا للمذهب الوهابي.

كل ذلك جعل كثيرين ومن بينهم وزير أربكان حينها للشؤون الخارجية السيد عبد الله غول يقتنعون بأن لا فائدة من دعوة العالم العربي للتعاون أو إنشاء مشاريع مشتركة طالما بقيت الأنظمة في الدول العربية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، بعيدة عن الديمقراطية وليست سيده رأبها، وهو الدرس الذي تعلمه الإسلاميون الاصلاحيون - إن جاز التعبير- في تركيا فقامت علاقات حزب العدالة والتنمية الحاكم برئاسة رجب طيب أردوغان مع الدول العربية على أساس المصلحة المشتركة وليس وحدة الدين والعقيدة، ولعل ظروف المنطقة قد ساعدت في ذلك من خلال إملاء تحديات مشتركة على المنطقة كان أهمها المشروع الأميركي المسمى بالشرق الأوسط الموسع الذي

بدأ عمليا باحتلال العراق وتمزيقه، وهو ما جمع المصلحة التركية مع العربية.

## المتغير الإسرائيلي

في المقابل رسمت العلاقات التركية الإسرائيلية منحنيات مختلفة تصاعدا وهبوطا حسب الشروط المحيطة، فتركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩، لكن علاقاتها بقيت سطحية للغاية، وسحبت تركيا سفيرها من تل أبيب في حرب عام ١٩٦٧، لكن العلاقات عادت عام ١٩٩٤ مع تحرك عملية السلام في المنطقة، حتى تطورت بدرجة خطيرة عام ١٩٩٦ من خلال توقيع ٢٢ اتفاقية عسكرية وسياسية واقتصادية، من أخطرها كان تدريب الطيارين والجنود الإسرائيليين في تركيا، وتحديث المقاتلات والدبابات التركية في إسرائيل، والشاهد أن توقيع تلك الاتفاقيات جاء في عهد حكومة يفترض أنها إسلامية إذ إن على رأسها نجم الدين أربكان، لكن الحاصل أيضا أن تلك المعاهدات كان قد تم الترتيب لها من قبل وصول أربكان إلى السلطة، كما أنه أجبر على توقيعها بعد فشله أمام البرلمان وشريكه الائتلافي في طرح حليف بديل إسلامي أو عربي بعد فشل زيارته العربية والإسلامية ومشروعه الصناعي الإسلامي الطموح.

وهنا يمكن القول إن إهمال الدول العربية لتركيا قد ساعد -ولم يكن وحده فقط المسؤول- في دفع تركيا باتجاه إسرائيل، فالمنطقة كانت خارجة للتو من حرب باردة وضعت أوزارها، وكان على دول المنطقة -وهو ما تقتضيه الطبيعة السياسية- تشكيل أحلاف إقليمية تعوضها عن أحلافها مع أحد القطبين السياسيين، وفيما اختارت أغلب الدول العربية التقارب مع القطب الأميركي وإبقاء العلاقات معه، وجدت تركيا نفسها في فراغ إقليمي محاطة بدول يجمعها معها العداء والخلافات من كل جانب، فكانت المحاولة الأولى من خلال مشروع ترحب أوزال الطموح الذي لم ير النور لإنشاء اتحاد تركي موسع مع دول جمهوريات آسيا التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي والغنية بالبترول مع دول البلقان على غرار الاتحاد الأوروبي، لكن حلمه اصطدم أيضا بدكتاتورية الأنظمة التي استلمت الحكم في جمهوريات وسط آسيا.

هنا توجب على تركيا أن تجد بديلا فكانت الهرولة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، ذلك أن تركيا ما تزال تحمل على كتفها عقدة الإمبراطورية الكبيرة التي لا يمكنها أن تعيش وحدها أو بمفردها دون شركاء أو حلفاء، ومع صد الاتحاد الأوروبي لها، وانصراف العرب والمسلمين عنها، وقعت في مصيدة المخطط الأميركي الذي كان يسعى لإنشاء حلف إقليمي يجمع تركيا والأردن وإسرائيل على غرار حلف بغداد القديم، لكن تغير الشروط الإقليمية والدولية على عتبة القرن الواحد والعشرين فتحت أمام تركيا أبواب الاتحاد الأوروبي، فأعدت تركيا عندها حساباتها من جديد، وأعدت صياغة علاقاتها مع إسرائيل التي كانت في السابق وسيلة للوصول إلى قلب الإدارة الأميركية، لكنها تحولت الآن إلى منافس في المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول ورح واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبير ونظرية صدام الحضارات.

والشاهد أن إهمال العرب لتركيا قد دفع بها إلى أحضان إسرائيل، لكن لم يكن للعرب دور في إعادة تقييم تركيا لعلاقتها بتل أبيب بل إن الظروف الدولية وطموح تركيا للعب دور قيادي في المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الموسع، ومن خلال علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، هو ما دفعها للعودة بتلك العلاقة عن الشريك الإستراتيجي إلى دولة صديقة.

ولعل العرب قد فقدوا أي تأثير على علاقة أنقرة بتل أبيب بعد تقديمهم مقترح السلام في قمة لبنان عام ٢٠٠٢، فطالما أن السلام مع إسرائيل هو هدف العرب الإستراتيجي، فإن علاقات غيرهم مع إسرائيل لا يجب أن تزعجهم بالمفهوم التركي، كما إن رفض تركيا دخول الحرب على العراق إلى جانب أميركا زاد من شعبيتها في العالم العربي وغير الصورة التقليدية السائدة عنها بأنها ذراع أميركي في المنطقة، بعد أن استطاعت أنقرة أن تفسح لنفسها هامشا من الحرية بعيدا عن سياسات واشنطن المتبعة في الشرق الأوسط.

على أن سعي تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي قد ساعد على التقارب بين تركيا والعرب، فتركيا تقدم نفسها على أنها العنصر الذي سيساعد الاتحاد الأوروبي على أن يتعولم ويعدد ثقافته ويتحول بعد ذلك إلى قوة سياسية



وعسكرية دولية وألا يبقى ناديا اقتصاديا مسيحيا إقليميا، وهذا التقديم هو الذي يزيد من سعر تركيا لدى سياسيي الاتحاد الأوروبي الذين احتاروا في تبرير قبول تركيا كمرشح لعضوية الاتحاد أمام شعوبهم.

وحتى تكون تركيا ذلك العنصر الفاعل فأن عليها أن تكون على علاقة طيبة مع دول الشرق الأوسط خاصة الدول العربية. الغريب أنه على عكس ما اعتادت أن تختلف من أجله الشعوب فإن قضيتي الموصل ولواء الإسكندرون لم تكونا عاملا حسم في تحديد العلاقات بين العرب و تركيا لا سلبا ولا إيجابيا، هكذا فإننا نرى أن صراع العلمانيين والإسلاميين قد أسهم في تحديد العلاقة بين تركيا والعالم العربي، لكن العنصر الأهم هو الديمقراطية و حرية القرار السياسي ، التي كلما زادت عند كلا الطرفين كلما زاد اقترابهما و تعاونهما و العكس بالعكس .

## هوية تركيا والعلاقة مع إيران

### د. مصطفى اللباد

رئيس تحرير مجلة "شرق نامه" المتخصصة  
في شؤون إيران وتركيا وآسيا الوسطى-القاهرة

لا يمكن حساب "مسألة الهوية" بالطرق الاعتيادية المتبعة في قياس قوة الاقتصاد ومدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي أو نسبة الصادرات إلى الواردات وغير ذلك من المعايير الثابتة، كما لا يمكن حساب "الهوية" بالطرق الإحصائية التقليدية المعتمدة عند إجراء الإحصاءات السكانية، إذ إن "الهوية" في أحد وجوها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة، ومن الطبيعي أن تختلف مدرجات هذه "الهوية" من حزب إلى آخر ومن فصيل سياسي إلى غيره من الفصائل، وهذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة ومنها طبعاً السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية.

ولما كانت هذه الحقيقة تبدو ثابتة في إدارة العلاقات الدولية ورسم السياسات المختلفة للدول، يمكن تقدير أنها لا تنطبق على الحالة التركية فقط، بل تلخص أحد أهم العوامل على الإطلاق في توجيه ورسم سياساتها الإقليمية، ويبلغ هذا التحليل ذروة كفايته التفسيرية عندما ينظر المرء إلى الواقع الجغرافي لتركيا ومقارنته بسياساتها الإقليمية منذ قيام "الجمهورية التركية" في العام ١٩٢٣، فتركيا الواقعة بنسبة تطاول ٩٧,٥% من جغرافيتها في آسيا تتوجه بسياساتها نحو أوروبا، بشكل ذهب علماً على السياسة التركية.

وإدراك المؤسسة العسكرية التركية، المسيطرة تاريخياً على مقاليد السياسة التركية لهويتها يتطابق مع التوجه الأوروبي العام لتركيا، ولا تمنع هذه القاعدة من فترات تاريخية قصيرة نسبياً اختلف إدراك الحكومات التركية لهويتها عن العسكر، وتمثلت هذه الفترات في مدة حكم الرئيس التركي المعتدل الراحل تورجوت أوزال الذي اعتنق "العثمانية الجديدة" الممتدة من البحر الإديرياتيكي إلى الصين واستثمار وجود الشعوب التركية على امتداد هذه المنطقة الجغرافية، وتأسيساً على رغبة أوزال تم تبني مؤتمر رؤساء الدول الناطقة بالتركية عام ١٩٩٢، والتي صارت من وقتها ركناً ملحوظاً من أركان السياسة الإقليمية التركية. كما مثلت فترة حكم حزب الرفاه الإسلامي بقيادة الزعيم التاريخي للإسلام السياسي التركي نجم الدين أربكان في الفترة من ١٩٩٦ وحتى ١٩٩٧، وكذلك فترة حكم حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي من العام ٢٠٠٢ وحتى الآن، استثناء من حكم العلمانيين التقليديين.

وأسهم الإدراك المتميز نسبياً للإسلاميين الأتراك لهوية أوروبا الشرق أوسطية في توجيه السياسات الإقليمية لتركيا بشكل مختلف بعض الشيء خاصة لجهة التعامل مع الجوار الإسلامي، ولكن دون أن يفلح هذا "الإدراك الإسلامي" في الوصول إلى منتهاه الإقليمي. ومرد ذلك هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة التركية من ناحية، وأيضاً بسبب وعي الإسلاميين الأتراك بالمحاذير الدولية لهكذا توجه، وليس آخرها أيضاً بسبب الاختلافات الفكرية والعملية في معسكر الإسلاميين أنفسهم (أربكان ومجموعته وأردوغان ومجموعته).

### التوجه نحو المشرق

وحدها الظروف التاريخية التي توافقت مع تأسيس الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك) تستطيع تقديم تفسير معقول للواقع التركي السياسي الراهن، وإرهاصات هذه الظروف ظهرت في فترة تفكك الدولة العثمانية، وما أعقبها مباشرة من فرض اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠، تلك المعاهدة التي ارتأت قيام دولة للأرمن في شرق تركيا وحكم ذاتي بصلاحيات واسعة للأكراد جنوبي الأناضول، في ظل احتلال اليونان وفرنسا وإنجلترا لكامل الغرب التركي.

وجاءت الفرصة التاريخية المتمثلة في الجمهورية الكمالية و اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣، التي ألغت عمليا اتفاقية سيفر وثبتت الجمهورية التركية في حدودها الحالية. ومن يومها وبفضل اللحظة التاريخية التي سبقت ورافقت قيام الجمهورية تم إعلان الجيش رديفا للدولة التركية وحارسا على مكتسباتها ووصيا على نظامها السياسي، في حين ترسخت العلمانية هدفا أعلى للدولة التركية لا يمكن المساس به، بحيث تنطوع له أي اعتبارات قد تتصادم معه.

ولئن كان الالتحاق بأوروبا حلما راود السياسة الأتراك المرتبطين بالمؤسسة العسكرية منذ تأسيس الجمهورية وحتى اليوم، فإن الأفكار الإسلامية التركية برسم سياسة إقليمية مغايرة نسبيا لم تستطع كبح هذا التوجه أو حتى تعديله.

وأربكان نفسه صاحب مبادئ الانتماء إلى العالم الإسلامي وأفكار "الأمم المتحدة الإسلامية" و"منظمة التعاون الدفاعي المشترك للدول الإسلامية" و"السوق الإسلامية المشتركة" و"عملة النقد الإسلامية المشتركة"، لم يستطع بسبب تركيبة الدولة التركية وموازن القوى فيها أن ينفذ اقتراحاته أو حتى بعضا منها ولا أن يرسم سياسة إقليمية جديدة لتركيا دون سقفها الدولي الأميركي. لم يكن "تجم الدين بك"، الأكثر راديكالية من حزب العدالة والتنمية، بعيدا عن "المصالح التركية العليا" التي عرف أربكان تشابكاتها وألوان طيفها وخطوطها الحمراء والخضراء، إذ كان أربكان مؤيدا للتدخل التركي في شمال جزيرة قبرص وغاضبا بصره عن التدخل في شمال العراق، وعاجزا عن أي تغيير أو تعديل في تحالف المؤسسة العسكرية التركية مع إسرائيل.

لم يعن التوجه العارم نحو الغرب أن تتجاهل تركيا مصالحها في المنطقة، ولا أن تكون لها تحالفاتها مع دولها، ولكن الشرق الأوسط لم يكن مركز الدائرة الاعتيادية التي تدور عليها السياسات الإقليمية التركية، ومنذ تعثر مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب خشية أوروبا من "هوية تركيا الإسلامية"، والتغييرات الإستراتيجية عميقة الأثر في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ٢٠٠٢، وفي المنطقة منذ حرب احتلال العراق عام ٢٠٠٣، أصبح الانخراط التركي في الإقليم ضرورة مصيرية للحفاظ على مصالح الدولة التركية، ولا تستثنى حكومة حزب العدالة والتنمية من انخراطها في مصالح الدولة التركية، مثلها مثل أربكان، ولكنها ذهبت أبعد من أربكان في براغماتيتها وتحالفاتها الدولية.

راح أردوغان يكسر إشارات السير الأربكانية ويتعدها بخطوات واسعة، فبرع في إرسال إشاراتة قبل وبعد الانتخابات ليس فقط إلى المؤسسة العسكرية في الداخل ولكن أيضا إلى الأطراف الدولية في الخارج. فالولايات المتحدة يملك معها أردوغان وعبد الله غول علاقات قوية، وهو ما اعتبر رسالة فكت المؤسسة العسكرية شفرتها. ويعود الترحيب الأميركي بأردوغان وحزبه في أحد أسبابه إلى دور "الوسيط الحضاري" بين الشرق الإسلامي والغرب والمناط بحزب العدالة والتنمية، الذي لم يطرح -ناهيك عن قدرته على ذلك- تعريفا جديدا أو تغييرا في المصالح الوطنية التركية، إذ إن هذه الأخيرة حسب قواعد اللعب التركية تقع في دائرة اختصاص المؤسسة العسكرية.

يمكن القول اختصارا إن مدركات الهوية هي أهم محددات توجيه السياسات الإقليمية، وإن أحزاب الإسلام السياسي التركي، على اختلاف توجهاتها، أفلحت في تطعيم السياسة الإقليمية التركية ببعض المحسنات الإسلامية وبالتالي التوجهات الشرق أوسطية، ولكن دون أن تستطيع إجراء تغييرات قوية على الأفكار المؤسسة للسياسة التركية الإقليمية، وذلك بسبب هيمنة العسكر على الدولة التركية.

## التعامل مع النفوذ الإيراني

بالتوافق مع تراوح الأفكار المؤسسة للسياسة الإقليمية التركية بين التغرب والعلمانية من ناحية والتوجه نحو العالم الإسلامي من ناحية أخرى، بوتائر مختلفة وبسقف موزون بموازن القوى الدولية، طوال العشرين عاما الماضية، كان الطموح الإقليمي الإيراني يراكم النفوذ في الشرق الأوسط.

وازدادت هذه الطموحات زخما بعد احتلال القوات الأميركية للعراق، الأمر الذي شكل تهديدا للأمن القومي التركي وثبت النفوذ الإيراني في العراق كما لم يحدث من قبل. ولأن جار تركيا الجديد في العراق هو الولايات

المتحدة الأميركية، ترتب على ذلك بالضرورة فقدان تركيا لدور الوكيل لأول مرة منذ عصر الحرب الباردة، فضلا عن قدرة التهديد بالمبادأة وهي من المحددات الأساسية للأوزان الإستراتيجية والإقليمية.

وفي حين تقود إيران تحالفا إقليميا يشمل السلطة الحاكمة في بغداد والنظام السياسي في سوريا وحزب الله في لبنان، لا تملك تركيا تحالفا كهذا وتحفظ بعلاقات ثنائية جيدة مع الدول العربية الرئيسية مثل مصر والسعودية، ولكن دون أن ترقى هذه العلاقات إلى مستوى التحالف الإقليمي.

ولعب تمدد الأكراد في شمال العراق دور العازل لنفاذ تركيا إلى العراق وعزلها عن التفاعل مع التطورات الجارية هناك، ما أفسح المجال لطهران أن تشارك واشنطن في تقرير مصير العراق، أما الجمهورية التركية فلها ارتباطات أخرى تاريخية بالعراق خاصة بالتركمان في شماله، ولكن حلفاء تركيا من التركمان لا يرقون من حيث العدد أو الإمكانيات إلى مستوى الأكراد، ناهيك عن شبكة التحالفات الإقليمية والدولية.

وهكذا ففي مقابل معسكر إقليمي تقوده إيران ويشمل الأحزاب الكردية والشيعية في العراق، لا تبدو مروحة التحالفات التركية دائرة إلا على اختيارات محدودة من التركمان أولا، ومن الأحزاب السنية العراقية ثانيا.

يفتح التطور الجاري على أرض العراق الطريق أمام تعاون عربي- تركي لموازنة النفوذ الإيراني في العراق، خاصة في ظل التركيبة الصراعية للحراك السياسي هناك، وبسبب عدم قدرة أي من الطرفين العربي أو التركي على حسم المواجهة مع إيران بمفرده.

وزاد في طنبور الاختلال في التوازنات الإقليمية أن إيران راحت تطور وتنمك ببرنامجه النووي، ما دفع أنقره إلى إعادة النظر في "حيادها النووي"، ولم تغب عن أذهان صناع السياسة في تركيا، علمانيين وإسلاميين، دروس التاريخ التي تمتد بعمق يزيد عن ٥٠٠ عام. فقد كان التاريخ شاهدا على الصراع بين المشروعين الصفوي الإيراني من جهة والعثماني التركي من جهة أخرى، إذ مثل الشاه عباس الصفوي ذروة المشروع الأول والسلطان مراد الثالث قمة المشروع الثاني. ولتجذير التناقض بين المشروعين ولتنشيط هوية معادية للسلطنة العثمانية، عمد السلطان إسماعيل الصفوي إلى إعلان تشيع إيران في القرن السادس عشر لتجذير تنافسها الإقليمي مع تركيا بالروافد المذهبية.

وكان أن اتخذت العلاقات بين البلدين أشكالا دراماتيكية حين قامت الحروب المتعاقبة بين الدولتين في القرون اللاحقة، وأبرمت المعاهدات لتثبيت حدود البلدين واعتراف كل منهما بالآخر حاميا لأحد المذاهب الإسلامية (إيران للشيعية والسلطنة العثمانية للسنة) وهو الأمر الذي تم تثبيته في معاهدات بين البلدين مثل معاهدة زهاب الموقعة عام ١٦٣٩.

صحيح أن البوصلة الأساسية للسياسة التركية توجهت دوماً نحو الغرب، ولكن ماطلة الاتحاد الأوروبي في قبول تركيا عضواً به ووضع العراق أمام انضمامها، يجبر صناع السياسة في أنقرة على ترتيب الأولويات الجغرافية لتركيا متعددة الإطلاقات والمواهب الجغرافية، ووضع الشرق الأوسط في مقدمها. ويقضي التصور الحاكم للشرق الأوسط في المخيلة الإستراتيجية التركية، بعلمانيها وإسلاميها، بأن أنقره تستطيع ترجمة نفوذها الإقليمي في الشرق الأوسط إلى نفوذ إضافي يضغط على الاتحاد الأوروبي ويغازل طموحاته ومصالحه في المنطقة.

ومع العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية الراغبة في تغيير النظام الإيراني تبدأ معركتها مع طهران من جنوب لبنان كمحطة أولى. ولأن واشنطن -تحت حكم المحافظين الجدد- تدير أزماتها بالحروب العسكرية (أفغانستان والعراق ولبنان)، فإنها وبوطأة آتتها العسكرية تتسبب في تغييرات عميقة بتوازنات القوى الإقليمية المختلفة، وهو أمر يبدو مرشحا للتكرار باستهدافها لإيران وتحالفها الإقليمي الذي أفلست واشنطن سياسيا أمامه.

ومن شأن استهداف كهذا أن يعيد الاعتبار لأهمية تركيا الإستراتيجية لدى الولايات المتحدة الأميركية، ودفعها بمنطق الأمور إلى ملء الفراغ الإقليمي بتشجيع أميركي ودولي وترحيب عربي، ربما يكون مناسباً الآن للدولة

التركية، بعلمانيها وإسلاميها، لا أن تتذكر هويتها الإسلامية فقط، بل "سنيها المذهبية" أيضا، تلك التي سترسي عليها سياساتها الإقليمية الجديدة في منطقة مضطربة، أسهم التخبط الأميركي أولا والطموح الإقليمي الإيراني ثانيا في تأجيج صراعاتها واستقطابها على محور الصراع السني-الشيوعي للأسف.

# شخصيات تركية

## مصطفى كمال أتاتورك

مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي في أعين مردييه، وعضو الإسلام ومحطم الخلافة في أعين خصومه، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية، وأسس مكانها تركيا المعاصرة التي أصبحت كما أراد دولة علمانية غربية الطابع والقوانين والهوى.

ولد مصطفى علي رضا عام ١٨٨١ بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية وكان أبوه موظفا بسيطا، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية ثم دخل مدرسة حديثة فالمدرسة العسكرية العليا في عام ١٨٩٣ وهو صبي صغير، وهناك لقبه أحد مدرسيه بكمال لنبوغه الدراسي فأصبح اسمه مصطفى كمال.

تخرج برتبة نقيب في العام ١٩٠٥، ثم خاض حروبا عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام ١٩١٦ وهو في الـ٣٥ من عمره فقط.

قبل تلك الأحداث بسنوات وبعد تخرجه من المدرسة العسكرية مباشرة كان مصطفى كمال قد أنشأ خلال خدمته في دمشق خلية سرية أطلق عليها الوطن والحرية ضد ما يصفه مريدوه (استبداد السلطان العثماني)، وعلى الرغم من أنه لم يعرف لهذه المنظمة نشاط سياسي يذكر مثل جمعية الاتحاد والترقي، فإن التنظيمين ينطلقان من مبدأ واحد حتى قيل إن مصطفى كمال التحق فعلا بالجمعية الأخيرة بعد انكشاف أمر منظمته للسلطات.

وبغض النظر عن المرجعية السياسية للضابط الصاعد بقوة، فإن اسم مصطفى كمال عرف في إسطنبول واشتهر بعد ما حققه مع قواته في فلسطين وحب وإطاكيا خلال الحرب، لكن أهمية الجنرال مصطفى كمال تعاضمت بعد هذه الأحداث حينما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة بلاده واحتلال أجزاء واسعة منها من قبل جيوش الحلفاء، حينها قدر لهذا الضابط أن يمارس دور المحرر الذي كرسه بطلا قوميا في عموم الدولة العثمانية التي كانت لاتزال تستقطب عطف كثير من المسلمين.

ترزع مصطفى كمال ما سمي بحرب الاستقلال لتحرير الأناضول المحتل، وظهرت كاريما الرجل بصورة واضحة حينما رفض أوامر السلطان بالتخلي عن الواجب والعودة إلى إسطنبول المحتلة من البريطانيين، فاستقال من الجيش ونظم منذ مايو/أيار عام ١٩١٩ قوات التحرير التي قاتلت اليونانيين والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين تحت قيادته، حتى تمكن قبل نهاية صيف عام ١٩٢٢ من طرد القوات المحتلة من بلاده.

أكسبت هذه الانتصارات الجنرال مصطفى كمال شهرة ملأت أفاق العالم الإسلامي الذي نظر إليه كبطل لاسيما وأنه استعان بالرموز الدينية وعلماء الدين في حشد الناس للقتال معه، وانهاالت عليه برقيات التهاني من البلدان الإسلامية، وتنبه إليه الغرب وكتب عنه الإعلام هناك ما زاده شهرة وتأثيرا.

خلال معارك التحرير وتحديدًا في ربيع عام ١٩٢٠ أسس مصطفى كمال المجلس الوطني العظيم في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول، وفي عام ١٩٢١ أصدر المجلس ما سماه القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في صيف عام ١٩٢٢ وأعلن فيه مصطفى كمال إلغاء السلطنة.

في يوليو/تموز من عام ١٩٢٣ وقعت حكومة مصطفى كمال معاهدة لوزان التي كرست قيادته لتركيا باعتراف دولي، فأعلن في ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام ولادة الجمهورية التركية وألغى الخلافة، وأعلن رئيسا وجعل أنقرة عاصمة للدولة الجديدة بدلا من إسطنبول وبدأ سلسلة إجراءات استمرت بضع سنوات، غير من خلالها وجه تركيا بالكامل.

بدأ مصطفى كمال إجراءاته بتغيير أشكال الناس، حيث منع اعتمار الطربوش والعمامة وروج للباس الغربي، منع المدارس الدينية وألغى المحاكم الشرعية، أزال التكايا والأضرحة وألغى الألقاب المذهبية والدينية، وتبنى التقويم الدولي، كتب قوانين مستوحاة من الدستور السويصري، وفي عام ١٩٢٨ ألغى استخدام الحرف العربي في الكتابة وأمر باستخدام الحرف اللاتيني في محاولة لقطع ارتباط تركيا بالشرق والعالم الإسلامي.

تحولت تركيا خلال ١٥ عاما من حكم مصطفى كمال بشكل جوهري، ويذكر له الأتراك أنه أسس دولة قوية حديثة، لكن خصومه يشددون على أنه لم يكتف بإزالة آخر دول الخلافة الإسلامية لكنه حارب الدين والتدين من خلال النظام العلماني الذي شرعه في تركيا، بل إنه ربط تقدم البلاد وتطورها بالتخلي عن الهوية الإسلامية تاريخا وممارسة، ولذلك فالعلمانية الكمالية لم تكتف بفصل الدين عن الدولة لكنها سيطرت على الممارسة الدينية ومنعت كل مظاهر التدين بإجراءات قانونية تحميها مؤسسات الدولة وأبرزها الجيش.

توفي مصطفى كمال بعد مرضه في نوفمبر عام ١٩٣٨، وبعد وفاته بخمسة أعوام، منحه البرلمان التركي لقب أتاتورك (أبو الأتراك) اعترافا به وتخليدا له، وحتى اليوم ما زالت القواعد التي وضعها أتاتورك تحكم تركيا، لكن هذه القواعد ظلت موضع جدل داخلي معلن أو غير معلن لأنها مست التدين الذي يمثل جوهر روح المجتمع، كما أن هذه القواعد تعرضت للانتهاك أكثر من مرة، وهي اليوم تواجه تساؤلات جدية ببقائها مع انتشار التيار الإسلامي في تركيا.

بعد سنتين عاما على وفاته وفي أكتوبر عام ١٩٩٨ ألقت السلطات الأمنية التركية القبض على ١٤ شخصا وصفوا بالإسلاميين، وهم يحاولون القيام بعملية انتحارية لتفجير قبر أتاتورك في أنقرة خلال احتفالات تأسيس الجمهورية، وبينما قبع هؤلاء في السجن، ظل الكثيرون يجادلون فيما إن كان بالإمكان المحافظة على ميراث أتاتورك بمثل كفاءة المحافظة على قبره.

## عدنان مندريس

رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينيات، خرج من تحت معطف أتاتورك ليتحدى تشريعاته العلمانية، وعلى الرغم من أنه أدخل تركيا في حلف شمال الأطلسي وجعلها رأس حربة الغرب في مواجهة الاتحاد السوفياتي، فإن ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

لم يكن مندريس إسلاميا، بل كان عضوا في حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ونائبا عن الحزب المذكور في البرلمان، لكنه اتخذ في عام ١٩٤٥ إلى جانب ثلاثة نواب آخرين موقفا معارضا لزعيم حزبهم ورئيس الوزراء عصمت إينونو خليفة أتاتورك وحامي ميراثه العلماني، انفصل النواب الأربعة ليشكلوا حزبا جديدا هو الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس متحدين إجراءات منع الأحزاب آنذاك.

في عام ١٩٤٦ شارك الحزب الجديد في الانتخابات العامة، لكنه لم يحصل إلا على ٦٢ مقعدا، ثم عاد ليشترك في انتخابات عام ١٩٥٠ ليفوز بأغلبية ساحقة شكل مندريس على أثرها حكومة جديدة وضعت حدا لهيمنة حزب الشعب الجمهوري الذي حكم تركيا منذ إعلان الجمهورية عام ١٩٢٣.

كان مندريس قد خاض حملته الانتخابية على أساس وعود بإلغاء الإجراءات العلمانية الصارمة التي اتخذها سلفه إينونو وكان من بينها جعل الأذان بالتركية وكذلك قراءة القرآن وإغلاق المدارس الدينية، وحينما فاز، قام مندريس بإلغاء هذه الإجراءات حيث أعاد الأذان إلى العربية وأدخل الدروس الدينية إلى المدارس العامة وفتح أول معهد ديني عال إلى جانب مراكز تعليم القرآن الكريم، كما قام بحملة تنمية شاملة في تركيا شملت تطوير الزراعة وافتتاح المصانع وتشبيد الطرقات والجسور والمدارس والجامعات.



أسهمت إصلاحات مندريس في تطوير الحياة الاقتصادية في تركيا حيث تقلصت البطالة وتحررت التجارة وعاش الناس فترة استقرار سياسي إلى جانب تراجع حدة التوتر الذي كان سائدا بين السكان والدولة بسبب الإجراءات المناهضة للإسلام ومظاهر التدين والعبادات.

ولم يعلن مندريس في أي من هذه الإجراءات أنه كان إسلاميا أو مؤيدا للإسلاميين، بل على العكس من ذلك وضع تركيا في قلب العالم الغربي حينما انضمت تركيا في عهده إلى حلف شمالي الأطلسي وأصبحت المتراس المتقدم للغرب خلال الحرب الباردة، وأقام علاقات قوية مع الولايات المتحدة وساند مخططاتها في المنطقة وخارجها بما في ذلك إرسال قوات تركية إلى كوريا ووضع تركيا في مواجهة حركة القومية العربية الصاعدة آنذاك بزعامة عبد الناصر.

في انتخابات عام ١٩٥٤ فاز الحزب الديمقراطي بالأغلبية المطلقة واستمر مندريس في رئاسة الحكومة، لكنه لم ينجح في إنقاذ الاقتصاد التركي من التدهور فخسر جزءا من مقاعده في انتخابات عام ١٩٥٧.

مع نهاية عقد الخمسينيات كانت إجراءات مندريس الداخلية قد استفزت القوى العلمانية التي تمكنت من حشد قوى اجتماعية لاسيما داخل الجامعات والجيش لمعارضة سياسات الحكومة، ف وقعت أحداث شغب ومظاهرات كبيرة في شوارع إسطنبول وأنقرة، وقام طلاب مدرسة القوات البرية بمسيرة صامتة إلى مجلس الشعب في أنقرة احتجاجا على سياسات مندريس.

في صباح ٢٧ مايو/أيار عام ١٩٦٠ تحرك الجيش التركي ليقوم بأول انقلاب عسكري خلال العهد الجمهوري، حيث سيطر على الحكم ٣٨ ضابطا برئاسة الجنرال جمال جورسيل، وأحال الانقلابيون ٢٣٥ جنرالا وخمسة آلاف ضابط بينهم رئيس هيئة الأركان إلى التقاعد، وتم وقف نشاط الحزب الديمقراطي واعتقل رئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس الجمهورية جلال بايار مع عدد من الوزراء وأرسلوا إلى سجن في جزيرة بصي أدا.

بعد محاكمة صورية تم سجن رئيس الجمهورية مدى الحياة فيما حكم بالإعدام على مندريس ووزير خارجيته فطين رشدي زورلو ووزير ماليته حسن بلاتقان، وكانت التهمة هي اعتزامهم قلب النظام العلماني وتأسيس دولة دينية.

في اليوم التالي لصدور الحكم في أواسط سبتمبر/أيلول عام ١٩٦٠ تم تنفيذ حكم الإعدام بمندريس ليكون أول ضحايا العلمانيين في الصراع الداخلي بتركيا. وبعد أيام نفذ حكم الإعدام بوزيريه، ودفنت جثامين الثلاثة في الجزيرة ذاتها حتى التسعينيات حينما جرى نقلها إلى إسطنبول حيث دفنت هناك وأعيد الاعتبار لأصحابها بجهود من الرئيس الأسبق تورغوت أوزال.

## نجم الدين أربكان

أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية المتشددة التي حكمت بلاده ومازالت منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي.

نشأ أربكان الذي يبلغ اليوم ثمانين عاما في كنف الطريقة النقشبندية برعاية شيخها محمد زاهد كونكو، وأنشأ عام ١٩٧٠ بدعم من تحالف طريقتيه مع الحركة النورية حزب النظام الوطني الذي كان أول تنظيم سياسي ذا هوية إسلامية تعرفه الدولة التركية الحديثة منذ زوال الخلافة عام ١٩٢٤.

بدأ أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة، وأصبح رئيسا لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة قونية، لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية، وكان تأسيس حزبه أول اختراق جدي لرفض القوى العلمانية المهيمنة له.

لم يصمد حزبه (النظام الوطني) سوى تسعة أشهر حتى تم حله بقرار قضائي من المحكمة الدستورية بعد إنذار من قائد الجيش محسن باتور، فقام أربكان بدعم من التحالف ذاته بتأسيس حزب السلامة الوطني عام ١٩٧٢، وأفلت هذه المرة من غضب الجيش ليشارك بالانتخابات العامة ويفوز بخمسين مقعداً كانت كافية له ليشارك في مطلع عام ١٩٧٤ في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه أتاتورك ليرعى المبادئ العلمانية.

تولى أربكان منصب نائب رئيس الوزراء وشارك رئيس الحكومة بولند أجاويد في اتخاذ قرار التدخل في قبرص في نفس العام، واعتبر من دافع عن مشاركة أربكان في الائتلاف أنه حقق مكاسب كبيرة لتيار الإسلام السياسي من أهمها الاعتراف بهذا التيار وأهميته في الساحة السياسية إلى جانب مكاسب اعتبرت تنازلات مؤثرة من قبل حزب الشعب.

خلال وجوده في حكومة أجاويد، حاول أربكان فرض بعض قناعاته على القرار السياسي التركي، وحاول ضرب بعض من أخطر مراكز النفوذ الداعمة للنهج العلماني، فقدم بعد تشكيل الحكومة بقليل مشروع قرار للبرلمان بتحريم الماسونية في تركيا وإغلاق محافلها، وأسهم في تطوير العلاقات مع العالم العربي، وأظهر أكثر من موقف مؤيد صراحة للشعب الفلسطيني ومعاد لإسرائيل، ونجح في حجب الثقة عن وزير الخارجية آنذاك خير الدين أركمان بسبب ما اعتبر سياسته المؤيدة لإسرائيل.

وحتى بعد خروجه من الحكومة فقد قدم حزب أربكان مشروع قانون إلى مجلس النواب في صيف عام ١٩٨٠ يدعو الحكومة التركية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل، وأتبع ذلك مباشرة بتنظيم مظاهرة ضخمة ضد القرار الإسرائيلي بضم مدينة القدس، كانت المظاهرة من أضخم ما شهدته تركيا في تاريخها المعاصر، الأمر الذي اعتبر استفتاء على شعبية الإسلام السياسي بزعامة أربكان.

بعد بضعة أيام تزعم قائد الجيش كنعان إيفرين انقلاباً عسكرياً أطاح بالائتلاف الحاكم، وبدأ سلسلة إجراءات كان من بينها إعادة القوة للتيار العلماني ومن ذلك تشكيل مجلس الأمن القومي وتعطيل الدستور وحل الأحزاب واعتقال الناشطين الإسلاميين إلى جانب اليساريين.

كان أربكان من بين من دخلوا السجن آنذاك، وبعد ثلاث سنوات خرج في إطار موجة انفتاح على الحريات في عهد حكومة أوزال، فأسس في العام ١٩٨٣ حزب الرفاه الوطني، الذي شارك في انتخابات نفس العام لكنه لم يحصل سوى على ١٠,٥% من الأصوات، لكنه لم ييأس إذ واصل جهوده السياسية حتى أفلح في الفوز بالأغلبية في انتخابات عام ١٩٩٦ ليترأس أربكان حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة تانسو تشيللر.

خلال أقل من عام قضاها رئيساً للحكومة التركية، سعى أربكان إلى الانفتاح بقوة على العالم الإسلامي، حتى بدا وكأنه يريد استعادة دور تركيا الإسلامي القيادي، فبدأ ولايته بزيارة إلى كل من ليبيا وإيران، وأعلن عن تشكيل مجموعة الثماني الإسلامية التي تضم إلى جانب تركيا أكبر سبع دول إسلامية: إيران وباكستان وإندونيسيا ومصر ونيجيريا وبنغلاديش وماليزيا.

ولم يكتف أربكان بذلك، بل نشط عبر العالم الإسلامي، وحدد موعداً لمؤتمر عالمي يضم قيادات العمل الإسلامي، وباتت تركيا تتدخل بثقلها لحل مشكلات داخلية في دول إسلامية كما حدث حينما أرسل وفوداً لحل خلافات المجاهدين في أفغانستان.

لكن أربكان حرص رغم ذلك على عدم استفزاز الجيش، وحاول تكريس انطباع بأنه لا يريد المساس بالنظام العلماني، فنفذ الاتفاقيات السابقة مع إسرائيل دون تردد، وزاد بأن زار إسرائيل لدعم التعاون العسكري، وسمح للطيارين الإسرائيليين بالتدريب في الأجواء التركية.

ولم يكن هذا التقارب مع إسرائيل كافياً لإقناع الجيش بالقبول، فقام الجنرالات بانقلاب من نوع جديد إذ قدموا إلى أربكان مجموعة طلبات لغرض تنفيذها على الفور تتضمن ما وصفوه بمكافحة الرجعية وتستهدف وقف كل

مظاهر النشاط الإسلامي في البلاد سياسيا كان أم تعليميا أم متعلقا بالعبادات، فكان أن اضطر أربكان إلى الاستقالة من منصبه لمنع تطور الأحداث إلى انقلاب عسكري فعلي.

في عام ١٩٩٨ تم حظر حزب الرفاه وأحيل أربكان إلى القضاء بتهمة مختلفة منها انتهاك مواثيق علمانية الدولة، ومنع من مزاوله النشاط السياسي لخمس سنوات، لكن أربكان لم يغادر الساحة السياسية فلجأ إلى المخرج التركي التقليدي ليؤسس حزبا جديدا باسم الفضيلة بزعامة أحد معاونيه وبدأ يديره من خلف الكواليس، لكن هذا الحزب تعرض للحظر أيضا في عام ٢٠٠٠.

ومن جديد يعود أربكان ليؤسس بعد انتهاء مدة الحظر في عام ٢٠٠٣ حزب السعادة، لكن خصومه من العلمانيين، تربصوا به ليجري اعتقاله ومحاكمته في نفس العام بتهمة اختلاس أموال من حزب الرفاه المنحل، وحكم على الرجل بسنتين سجنا وكان يبلغ من العمر وقتها ٧٧ عاما.

أربكان اليوم خارج العمل السياسي الفعلي، وربما يكون تقدم العمر أحد الأسباب، لكن الزعيم الإسلامي كان يمكن أن يستمر في العمل السياسي إلى النهاية لولا الضغوط الشديدة والمنكررة التي تعرض لها من قبل التيار العلماني واتخذت أشكالاً مختلفة من الانقلابات العسكرية إلى استخدام القضاء والصحافة وشق صفوف أتباعه الذين لم يجروا أحد منهم على تكرار ما قام به زعيمهم العجوز.

## رجب طيب أردوغان

جاء رئيس الوزراء التركي وزعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان من رحم المؤسسة الدينية في تركيا، فهو خريج مدرسة دينية، كما أنه بدأ العمل السياسي من خلال التيار الإسلامي الذي قاده نجم الدين أربكان، لكنه يحاول منذ فوزه بالحكومة في عام ٢٠٠٢ التأكيد على أنه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين الدين والدولة كما في أوروبا ولا تسيطر فيها الدولة على الدين كما هو حال العلمانية التركية.

انخرط أردوغان في سن مبكرة في حزب السلامة الوطنية الذي تأسس عام ١٩٧٢ بزعامة أربكان، وظل عضوا في حزبي الرفاه ثم الفضيلة اللذين شكلهما أربكان إثر موجات الحظر التي كانت تطل أحزابها، وفي عام ١٩٨٥ أصبح أردوغان رئيسا لفرع حزب الرفاه الوطني في إسطنبول، وفي عام ١٩٩٤ فاز برئاسة بلدية إسطنبول.

خلال فترة رئاسته لبلدية إسطنبول حقق أردوغان إنجازات نوعية للمدينة، الأمر الذي أكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا، لكن هذه الشعبية لم تشفع له حينما خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة أمن الدولة في عام ١٩٩٨ انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية ومنعه من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشيح للانتخابات العامة.

كان سبب كل هذه العقوبات ما قاله أردوغان في خطاب جماهيري في نفس العام، حيث اقتبس أبياتا من الشعر التركي تقول (إن مآذننا رماحنا والمصلون جنودنا).

لم توقف هذه الحادثة طموحات أردوغان السياسية، لكنها ربما تكون قد نبهته إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي دأب أساتذته أربكان على اعتماده، لذلك فهو اغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء ومنهم وزير خارجيته الحالي عبد الله غل ويشكلوا حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٠١.

منذ البداية أراد أردوغان أن يدفع عن نفسه أي شبهة باستمرار الصلة الأيديولوجية مع أربكان وتياره الإسلامي الذي أغضب المؤسسات العلمانية مرات عدة، فأعلن أن العدالة والتنمية سيحافظ على أسس النظام الجمهوري ولن يدخل في مباحكات مع القوات المسلحة التركية وقال "سننتج سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر في إطار القيم الإسلامية التي يؤمن بها ٩٩% من مواطني تركيا".

بدا أن أردوغان حاول إمساك العصا من الوسط مقدما شكلا جديدا من الوسطية التي ستكون سببا في فوز حزبه بالأغلبية في انتخابات عام ٢٠٠٢ الأمر الذي جعله يشكل الحكومة منفردا برئاسة عبد الله غل بدلا من أردوغان الذي كان لا يزال خاضعا للمنع القانوني.

بعد شهور تم تعديل الدستور للسماح بتولي زعيم الحزب أردوغان منصب رئاسة الوزارة الذي حاول خلال ولايته التأكيد على نهجه الوسطي، فكان يصرح بأن حزبه "ليس حزبا دينيا بل حزب أوروبي محافظ" كما أنه دأب على انتقاد ما قال إنه (استغلال الدين وتوظيفه في السياسة)، وأكد أنه لا ينوي الدخول في مواجهة مع العلمانيين المتشددين وحتى استفزازهم.

في الوقت ذاته ألقى أردوغان بثقله باتجاه قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي، لم يكن ذلك فقط لإقناع العلمانيين أنه ليس نسخة من أريكان، لكنه أدرك أيضا أن مثل هذه العضوية ستضع تركيا في فلك الديمقراطية الأوروبية التي ترفض أي دور للعسكر وتمنح الناس حرية التدين أو عدمه وهما أمران يمثلان ضربة قوية لجوهر النظام العلماني التركي الذي يمنح الجيش صلاحيات واسعة ويسيطر على التدين وأشكاله.

وعلى الرغم من أن أردوغان تحاشى أي استفزاز للقوى العلمانية -حتى أنه أرسل ابنته المحجبة إلى أميركا لتدرس هناك بسبب رفض الجامعات التركية قبول طالبات محجبات- فإن ذلك لم يحل دون حديث العلمانيين عن وجود (خطر رجعي) قال قائد الجيش التركي إنه "وصل إلى مستويات قلقه".

وحتى مع عدم اتهام أردوغان مباشرة بالرجعية إلا أن الرئيس التركي أحمد نجت سيزر -وهو من أشد المدافعين عن العلمانية- اتهم قبل بضعة شهور فقط حكومة أردوغان بمحاولة أسلمة كوادر الدولة العلمانية قائلا إن التهديد الأصولي بلغ حدا مقلقا، الأمر الذي رد عليه أردوغان بحدة قائلا إن "من حق المؤمنين في هذا البلد أن يمارسوا السياسة".

هذا الهجوم يأتي قبل بضعة شهور فقط من انتهاء مدة ولاية الرئيس سيزر، واحتمال فوز أردوغان بمنصب رئيس الدولة الذي يمثل قيمة رمزية كبيرة للقوى العلمانية، وهو ما يجعل زعيم حزب العدالة والتنمية أمام مواجهة جديدة تتجاوز تهدة مشاعر العلمانيين الذين باتوا يشعرون بخطورة هذا الرجل على المشروع الأتاتوركي برمته